

كُتُبٌ سِيَاسِيَّةٌ

مجموعة عربية ١٠٠٪



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

التطورات السياسية والاقتصادية الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية

تأليف

فرنسيس م. داف

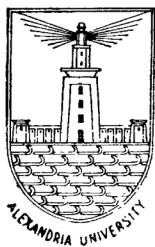
وه. فرانك واي (الترجمة)

ترجمة

رجب مصطفى حنفى



٧٥٥٥٧



THE LIBRARY

اهداءات ١٩٩٨

المكتبة العامة

جامعة الإسكندرية

كتب سياسية

التطورات السياسية والاقتصادية الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية

تأليف

فرنسيس م. لارف

وه. فرانك واى (الابن)

ترجمة

محمد مصطفى مصطفى

المقدمة

يعرض هذا الكتاب لأهميات الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والدولية التي قدر لها أن تواجه كلا من الامة والناخب خلال عام انتخابات الرئاسة الامريكية . ويضم مجموعة من كتابات القادة من رجال الحكم والمعلقين السياسيين الامريكيين - تناقش السياسة الامريكية الحديثة . وقد أعدت لتكون في متناول كل مواطن أمريكي يقدر مسؤوليته بحيث يهتم فعلا أو يزعم أن يهتم اهتماما حيويا بالسياستين الداخلية والدولية المقدر لهما أن يلعبا دورا حاسما في اختيار رئيس جمهورية الولايات المتحدة .

وكما يبدو ، فقد سيطر على جميع هذه المقالات اعتباران ، أولهما ما يتطلبه الموقف عام ١٩٦٤ من المرشحين الجمهوريين والديموقراطيين ومن الرأي العام من تقدير وتفهم لمسئولياتهم على وجه يرجح ما كانا عليه في أية انتخابات رئاسة سابقة ، وثانيهما أن الناخب لن يستطيع تحليل مدى ادراك المرشح واستيعابه لمسئوليياته ما لم يتعرف على ما سيطلب به الرئيس الذي يقدم على انتخابه . ومن ثم يهدف هذا الكتاب الى عرض مختلف الآراء التي تطوى عليها هذه المسئوليات ليطلع عليها الناخب ويسترشد بها في انتخابه رئيس جمهورية الولايات المتحدة عام ١٩٦٤ .

وقد تصدت الكتابات المختارة لتحليل النظام السياسى الأمريكى تحليلًا بالغ الدقة ، معنية بطريقة إدارته وتوجيهه خلال عام انتخابات الرئاسة ، وبمدى ما ينطوى عليه من تأثير إيجابى على الناخب واسترضائه ، ومن ثم ركزت المقالات الواردة فى هذا الكتاب على الأحزاب السياسية والجماعات ذات التأثير السياسى الفعال ، كما أنها عُنيت بموضوع « رئاسة الجمهورية » عناية كبيرة ، وبخاصة ببعض من أبعادها المتعددة .

وخلاصة القول ، أن الموضوعات التى تناولها هذا الكتاب ، مواضيع رئيسية ، وسواء نوقشت خلال معركة انتخابات الرئاسة أم لم تناقش ، فإنها تمثل بعض جوانب السياسة الأمريكية المعاصرة ، وبهذا فهى جديرة بأن تتدبر فى عمق .

الانصراف عن السياسية

بقلم فرانسيس م • كارنى ،

ه • فرانك واى (الابن)

فى كتابنا عن السياسة عام ١٩٦٠ أخذنا بالمبدأ القائل بأن السياسة تختص بجميع ما يتعلق بالحياة العامة لأى مجتمع وبجميع الطرق التى يسلكها أفراد المجتمع لتنظيم المصلحة العامة ، كما ذكرنا أيضا أن السياسية فى الديمقراطية النيابية مشروعة لكل الشعب ، وأن حيوية الديمقراطية تقاس بمدى وكيفية مساهمة الشعب فى الحكم •• وأوضحنا أن ثمة بعض الدلائل على أن الشعب الأمريكى بسبيل الانصراف عن السياسة ، وأن النقص قد اعتور كلا من مدى وكيفية مشاركتنا فيها ، مما أثار عدة تساؤلات حول مدى حيوية أنظمتنا الديمقراطية ••

وبعد مضى سنوات أربع ، تبين أن هذه التساؤلات ما زالت كما هى ، وأن ••••• ومن الحق أن نقرر أن الاقبال على التصويت فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٠ تزايد بنسبة ٥٪ عما كان عليه عام ١٩٥٦ •• ومن الحق أيضا أن نقرر أن اهتمام الشعب بالرئيس كنيدي ، وأسرته ، وبحياته الاجتماعية أمدت السياسة بانتفاضة وأضفت عليها انتعاشا •

ومن المحتمل أن تتزايد مساهمة الشعب فى انتخابات الرئاسة

عام ١٩٦٤ ، وذلك اذا ما واجه الرئيس الحالى مرشحا جمهوريا لامعا فوى النفوذ ، واذا ما وفق قادة المعركة الانتخابية ، ونجحت توجيهاتهم الى الجماهير فى اثارة حدة النضال . على أنه من المؤكد أن الاخذ بالسكم فقط لا يكفى للتدليل على حيوية الديمقراطية فى نفوس الشعب . فلكيفية التصويت نفس الاهمية التى لكمية الاصوات نفسها . وقد كشفت الابحاث الحديثة التى تناولت كيفية التصويت عن بدء سريان الداء فيها . ولو طال الامد بوهن حساسية الديمقراطية فسيتعذر انعاشها بالمقويات التى لا يستمر أثرها طويلا ، كقيام انتخابات رئاسة الجمهورية - تتميز بالحدة وباشتداد المنافسة بين مرشحين متقاربى القوة ، أو كظهور شخصية سياسية جذابة على المسرح .

وما الدليل على قيام ما كنا نخشاه من انصرافنا عن السياسية ؟ ان فى كمية الاصوات المدلى بها لدليلا كافيا للانذار والتنبيه . اذ لم يدل بأصواتهم خلال انتخابات الرئاسة الثلاثة السابقة الا ثلثا من لهم حق الانتخاب . كما أنه لم يشترك الا نصف من يملكون حق الانتخاب فى بعض انتخابات الكنجرس التى تمت حديثا . وتمثل نسبة المصوتين السائدة فى انتخابات البلديات والانتخابات المحلية بالولايات أقل من ربع عدد من لهم حق الانتخابات . ولا عتب علينا اذا قلنا ان هذه الوقائع فى بساطتها مروعة . ولقد قال الاستاذ ف . و . كى ، الابن : لو أن مجموع الناخبين فقدوا قدرتهم على أن ييلقوا بنشاطهم الذروة القصى استجابة لمقتضيات الظروف ، فمعنى هذا أن تغيرا جذريا اعتور مركز ومدى استجابة السلطة الحاكمة فى المجتمع « . وحينما لا يساهم فى الادلاء بأصواتهم ثلث من لهم حق انتخاب رئيس الجمهورية من المواطنين ، وحينما يصدف نصف الناخبين عن انتخاب أعضاء الكنجرس وحينما يساهم فى اختيار الموظفين العموميين فى الولايات

أقل من ثلث الناخبين ، فماذا عسانا أن نقول عن « مركز السلطة الحاكمة في المجتمع ومدى تجاوبها معه ؟

ومن الواضح أن عملية التصويت من الأوليات الهامة التي تلنصق بالحقوق القومية ، ولا طائل وراء بحث عملية التصويت دون ما تقدير لمدى اشتراك المواطنين في ممارسة حقوقهم الانتخابية . . . وقد استبان مركز بحوث المسح الإحصائي بجامعة متشيجان أنه في سنة ١٩٥٦ انتمى فقط ٣٪ من مجموع الناخبين الى اندية ومنظمات سياسية ، وأن ١٠٪ منهم فقط تبرعوا بنقودهم أو اشتروا بطاقات ، لمعونة حزب أو آخر من الأحزاب . وأن ٧٪ حضروا اجتماعا أو مهرجانا ، وأن ٣٪ فقط ساهموا « بأى نشاط آخر » من أجل نصره حزب أو مرشح . . . وبذا لنا أن نعتبر أنه على أحسن التقديرات ساهم ١٠٪ من مجموع الناخبين جديا « بنشاطهم » فى مناصرة أحد الأحزاب أو أحد المرشحين .

أما الرأى القائل باقتصار النشاط السياسى للغالبية العظمى من أفراد الشعب على ممارسة التصويت ، فيحمل فى ذاته ما يبعث على عدم اعتباره محلا للعناية والاهتمام . . . وانه لما يستثير الذهن ويزعجه ما أجمعت عليه نتائج الدراسات التى أجريت على تحليل سلوك الناخبين ، من أنه حتى بين المصوتين ، يوجد عدد وفير لا يهتم بنتيجة الانتخابات وأن احساسا يسودهم ميناء ضالة شأن صوت الناخب الواحد منهم ، وضعف تأثيره على الحكومة أو على « مجريات الامور » ويعبر الاستاذ ويليام بوشانان عن رأى رجال الفكر حينما يشير الى (ضعف الدليل على تفاعل المواطنين الى وجود نفوذ شخصى مؤثر على عملية تحديد السياسة ورسمها ، وعلى استقرارهم على ضرورة اظهار هذا بحيث يبدو واضحا . . . ويلاحظ بوتشاتان أيضا أنه حتى أولئك الناخبين الذين يفضلون غيرهم باعتبارهم « مصوتين هادفين » لا يرجعون الاساليب السياسية الى الاساليب الاجتماعية

لتطوير البيئة ، كما انهم لم يبدوا تفاؤلا نحو النتائج المترتبة على تصويتهم .

وأثارت صورة الناخب الامريكى كما بدت أخيرا بحوثا شيقة تحاول اعادة بحث النظرية الديمقراطية التقليدية فى ضوء من صورة المصوت بعد أن اعتراها التغيير ، وانا لنتبين فى النقاش الذى دار حول النظرية الديمقراطية القوة الاخاذة والاثارة ، كما نتبين دليلا آخر على انكماش حيويتنا السياسية فى اقناع الكثيرين ممن ساهموا فيه بتخصيص دور سياسى ضئيل للمواطن .

ولا نستطيع أن نتصدى هنا فى اسهاب للبحوث التى تقوم - أولا وقبل كل شىء - على الحجة التى ساقتها دراسات الباحثين النظريين والتى تتحمس للتسليم فى خنوع بضالة دور الناخبين فى النظام الديمقراطى ضالة ملحوظة . وتركز غالبية الديمقراطيين القائلين بحقوق الناخب السياسية فى حدودها الدنيا التركيز نفسه على قصور كفاءة الناخبين ، وعلى عدم تزويدهم بالمعلومات ، وعلى عدم اهتمامهم بتتبع الامور ، وعلى نفورهم من الغموض والتعقيد ، وعلى فشلهم ، وعلى عجزهم عن استيعاب أوجه التفسير والتحليل المضللة - وعلى بلوغ الموضوعات نفسها حدا من التعقيد والفنية يكلف فى رأى هؤلاء الديمقراطيين قدرات حتى المواطنين والمهتمين بتتبع الامور الكثير .

أما آرثر . م شلزنجر « الابن » المؤرخ القدير لعهود «البطولة» فى تاريخنا القومى وأحد مستشارى رئيس الجمهورية والكبير الامل فى أن يحذو الرئيس كنيدي حذو جاكسون ، وفرانكلين د . روزفلت ، فانه يدعو الى تعديل النظرية الديمقراطية التقليدية . . فهو يرى أن المواطن لن يستطيع مستقبلا أن يلعب الدور الذى اختصته به تلك النظرية ، وليس ذلك فقط لعدم نضج المواطن

ولقصور ارادته ، ولكن لأن الموضوعات قد تزايد عمقها واكتنفها الغموض وأصبحت وسائل تفسيرها معقدة تعقيدا يقف حياله الشخص العادي عاجزا متخاذلا . والأسوأ من ذلك عند شلزنجر أن اعتراف المواطن الحديث بعجزه وفشله في أن يلعب الدور الذى تضعه له تلك النظرية يؤوده ويجعله يولى وجهه عن ممارسة السياسة وينفره من النظام السياسى . . ويصف شلزنجر بحق هذه الطبيعة بأنها حالة انطواء على النفس وخيمة ، على أن هذا لا ينفى أن الامر يتصل بنا ، فنحن الذين أوجدناه ثم ربطنا انفسنا به تمشيا منا مع نظامنا السياسى الذى ينطوى على ايماننا بأختصاص المواطن بدور كبير يلعبه ، ومن ثم أصبح هذا الوضع يجد فى الحد من قدرات القيادة حينما يربط بينها وبين سيور الموافقة الشعبية الدائمة وعدم كفايات أفراد الشعب دستوريا . ويخلص من ذلك السيد/شلزنجر الى ضرورة أن نتعلم العيش غير برميين - فى الواقع - بالدور المحدود الذى يختص به المواطن ، ونقف عند اختيار القادة الابطال « الذين يتعين أن يتركوا أحرارا دون ما قيد ليعالجوا على مستوى رفيع المشاكل الشائكة المعاصرة لنا . . ومما يقتضى التأكيد أنه أعلن فى محاضراته تشبهه بالنظام الديمقراطى وأبدى شعوره بأن طريقته فى ترك الامور بيد القادة الابطال تشبه حاجات أى نظام ديمقراطى يقره العقل .

ويرتضى والتر ليمان الذى ينعت نفسه بالديمقراطى اللبرالى أن يتخذ مكانه بين الديمقراطيين القائلين بحقوق الناخب السياسية فى حدودها الدنيا ويبدو ذلك فى كتابه « الفلسفة العامة » الذى طبع عام ١٩٥٥ . . وليس السيد / ليمان بحاجة الى الحجج التى أسفرت عنها دراسات التصويت . فهو يعتبر تاريخ العصور الحديثة وبخاصة منذ الحرب العالمية الاولى حتى الآن دليلا كافيا على - ما لتدخل أفراد الشعب - كمصنوتين - فى أساليب صنع

السياسة فى المجتمعات الديمقراطية من طبيعة «مرعبة – مدمرة» .

وعنده أن قدرة الجماهير على أن تفرض بطريق مباشر على الموظفين العموميين المنتخبين الاستجابة لها ، تمثل « خلا » فى السلطات التى لا بد من توافرها للحكومة وفى العلاقات القائمة بينها وبين الناس . . وينادى السيد / ليمان فى كتابه « الفلسفة العامة » بالعودة الى تقليد المجاملة « على أن تخصص السلطة العامة بالتنظيم والتوجيه البات . . ويقتضى التنظيم السليم للسلطة بأن يدع لأفراد الشعب حق التصويت مخولا اياهم دورا محدود الحيوية – دورا لا يختلف عن ذلك الذى يختص به السيد/شلزنجر، دورا يلتزم بالسلبية وعدم المقاومة . ذلك لأن ليمان ذكر أن تقليد المجاملة يتضمن أن مهمة أفراد الشعب السياسية التعبير عن موافقتهم على أن يحكموا ، وأن يمنحوا أو يسحبوا اقرارهم للتدابير التى تتخذها القيادة . . ولكنه أصر على أن لا يتعدوا اختصاصهم هذا بأن يباشروا التنفيذ ، فيساهموا فعلا مساهمة ايجابية فى الاخذ بيد القيادة وتوجيهها .

ويمكن فيما يبدو أن نستقى بيانات القائلين بتصحيح الاوضاع الاكثر تداولاً ، عن مؤلفى كتاب التصويت ، وهو واحد من أهم الدراسات الجامعية التى تعالج موضوع الناخبين . . فبعد عرض دقيق واع لمضامين الوقائع التى خلصوا اليها من خلال دراستهم العميقة المستفيضة للمواطنين فى ولايتى الميرا ، ونيويورك أثناء انتخابات الرئاسة عام ١٩٤٨ ، ارجعوا فى النهاية « الاسلوب السائد بل والمعتبر فعلا فى علاج الموضوعات الشائكة والمعقدة » الى البلادة ، والجهل ، وعدم الادراك ، وعدم الشعور بمهمية الحقوق المدنية المتفشية بين جزء كبير من الناخبين . ومن أجل أن يبنى مؤلفو كتاب « التصويت » وجهة نظرهم المغايرة على أساس من رأى

نادى به الليبراليون منذ قديم أخذنا عن برنارد مانديفل يقول أن :
« النفيسة في الفرد فضيلة في الجماعة .. عرفوا المجتمع السليم
بالمجتمع الذي لا يفقد توازنه بين التششت والتنام الشمل بل يظل
متماسكا .. وتبينوا أن الأمريكي السليم سياسيا يوازن بين التفرق
والاحتفاظ بالاتحاد مع غيره من المواطنين كيما تتوافر له أولا وقبل
كل شيء سلامة المجتمع الأمريكي غير المتجانس السلالات والذي
يرجع عدم تجانس سلالاته الى طبيعة مشتركة جماعية أكثر منها الى
طبائع الافراد وصفاتهم .. وينشأ عن « عدم تجانس سلالاتنا »
الذي يعرف « بالتجميع » نشوء قدر كاف من الرغبة في الانحداد
بيننا يبقى على النظام قائما وقدر كاف من النزوع الى التفرق يدفعه
الى الحركة » .. ومن ثم فمدى سلامة صحتنا السياسية نتاج
لحياتنا الاجتماعية أكثر منها نتاجا لفضائلنا ، ولارادتنا ، أو اصرارنا
مجتمعين على تحقيق الصالح العام .. والمواطن الذي تعتبره النظرية
الديمقراطية التقليدية مواطنا مريضا انما يعمل في الواقع على تدعيم
الصحة السياسية ، اذ تخفض عدم المبالاة وبلادة الشعور من حدة
التعصب السياسى وتسمح للتطور والتغير أن يأخذ طريقه فى هدوء
.. ويتيح عدم التصويت وعدم المشاركة فى الامور السياسية
للقرارات أن يضعها أولئك الذين يتتبعون الامور فى اهتمام قد
تدفعهم اليه صوالهم الخاصة .. وعدم المشاركة هذا وليد ارادة
الافراد - وينتج عنه نوع « من التخصص الوظيفى » يؤدي بمقتضاه
بعض المواطنين المهام السياسية خدمة للمجتمع بينما يعمل الآخرون
فى خدمة بلدهم خارج محيط السياسة .

ولا نستطيع هنا أن نرد بالتفصيل على الحجج المختلفة التى
أثارها أولئك الذين نعتناهم « بالديمقراطيين القائلين بحقوق
الناخب السياسية فى حدودها الدنيا » .. فمن المؤكد أن لهؤلاء
قدرهم .. اذ كتب كل من أوجين برك ، ف . و . كى ، س . م .

ليست ، والتر برنز ، وآخرون نقداً ثاقبة تناولت نظرية مؤلفي كتاب التصويت التي ما زالت قيد التجربة ٠٠ وما يتير انتباهنا لخطورة شأن حركة ازدهار بحوث الديمقراطيين المطالبين بتصحيح الاوضاع ، أن تظهر مثل هذه البحوث ثم أن تجيء من مؤلفين وباحثين معروفين بولائهم للديمقراطية ٠٠ فلو يصدق قول السيد/ شلزنجر من أن (الشعب لن يقوى على الحكم بعد) اذا فمقضى على مجتمعنا أن يقدو مغايراً لما كان ولما ينتظر أن يكون .

اننا لا نفر الذين يقبلون كديمقراطيين للمواطنين دوراً تضاعف الى حد بعيد ٠٠ ولا نفر امكان المرء أن يصف نظاماً سياسياً بأنه « سليم » وأميل الى « الرقي » أو « ممتاز » ، بينما يضم هذا النظام قطاعات كبيرة من المواطنين لاتشارك بالمرّة فيه ، وحتى حين يساهم الكثير من هؤلاء المواطنين فيه فانهم يجهلون مدى عاقبة ما يأتونه أو يعرفون القليل عنها ، كما أنهم لا يثقون وان وثقوا بثقة ضعيفة بأهمية الدور السياسى الذى يحيونه بالنسبة لهم وبالنسبة للمجتمع ٠٠ ولا يصلح مثل هؤلاء الناحيين الا لأن يؤدوا دوراً له فاعليته فى انتخاب القادة من وقت لآخر ٠٠ « والقادة لهم حريتهم فى الكيفية التى يحكمون بها دون أن يوجههم الشعب أو يوحى اليهم بما يريد ٠٠ ويخشى الكسيس دى توكفيل من أن يصبح قصور الفرد وعجزه أمام الدولة وباء يحتاج كل المجتمعات الديمقراطية ٠٠ وهو يقرر فى مقال دسم المنطق ، انه فى حالة انعزال الفرد وشعوره بالقصور والعجز « يخرج الناس عن عزلتهم ، وذلك لفترة اختيار رئيسهم ، ثم يعودون الى عزلتهم أمداً آخر » .

ولكننا لا نذهب الى ضرورة انعزال المواطنين وتجريدهم من القوة . ونرى أن من الممكن اتساع مشاركة المواطنين فى صنع السياسة ، وأن تنمو دائرة مناقشة الموضوعات ونشر المعلومات المتصلة بالمشاكل السياسية . فاذا سلكت الحكومة فى صنع

سياسيتها طريقا ملتويا يمرق خلال ومن حول الاحزاب والجماعات التي ترى في الامر ما يعنيهها ويهم صوالحها ، ودروب الكايبتول ، واذا بلغت مشاكل الهيئة التنفيذية من التعقيد ما تصبح معه مستغلقة على المواطنين ولا سبيل له الى كيفية معالجتها - ففي المكنة عندئذ تغير وسائل وأجهزة التعليم وتقريبها من متناول الناس .. وحتى حين تصبح حركة الانظمة والاساليب السياسية ذات المستوى العادى بمنأى عن متناول الناس ، فلن تنعدم سبل التأثير في توجيه السياسة الرسمية . فهل يشك أى فرد في تجاوب الحكومة مع مشاعر شباب الزنوج المتظاهرين في الجنوب أو في أى مكان آخر ؟ فليس هم القادة الابطال ولكنه الشعب المقدم الذى دفع بالحقوق المدنية الى القلب من مصالحنا العامة .

ولسنا نرى أن أولئك المنادين بتعديل الاوضاع قد تفهموا النظرية الديمقراطية القديمة كل الفهم فقد أوضح المفكرون والفلاسفة ممن تعرضوا لموضوع الديمقراطية من عهد أرسطو الى جون استيورت من ثقتهم في امكان المواطنين من أوساط الناس الاحاطة بمصالحهم الخاصة والمصلحة العامة معا ، بل انهم ليتعدون ذلك الى اتخاذ قرارات سياسية رصينة .. ولا يرجع اقرار هؤلاء الفلاسفة القدامى الديمقراطية كنظام للحكم فقط الى أنه يمكن للموظفين من خلالها أن يوفقوا الى الصواب حينما يتعرضون للبت في الامور .. فمنذ عهد الاغريق الى عهد مل ، أخذ الديمقراطية أنصارها على أنها نظام حسن لأنها ترفع من مستوى الناس .. وجرى الديمقراطيون الاثينيون في عهد بركليس على أن لا يعتبرون الرجل رجلا الا حين يشارك في تنظيم الحكم .. أما أرسطو فكان يصر على أن الاشتغال بأمور الحكم انما هو استكمال لطبيعة المرء البشرية وتحقيق لذاتها ، دنما أن في احتجاج المرء بعيدا عن الحكم وقفا لتقدم المرء في مجال التطور الى الأبد .. هذا ولو أن مؤلفي « الفدرالى » قد تخوفوا من فورة مواطن

رجال السياسة « وشطحاتهم » ، الا أنهم أبانوا عن إيمانهم بأن
الاحساس بالمسئولية يروض هذه الشطحات ويجعل رجال السياسة
بالصبر والحيلة . وقد ذكر جون استيورت مل أن عدم المشاركة في
تنظيم الحكم لا يقف بأصحابه عند الحد من ذكائهم فقط ، بل يتعدى
ذلك الى الحد من « قدرانهم المعنوية » ايضا . . . وحين قيم الحكومة
النيابية ، تأثر في تقييمه لها بمدى ما تبذله للنهوض بمستوى
الافراد ومهاراتهم ، أكثر من تأثره بماهية القرارات التي تتخذها .

انه أينما اختبر المرء إراء مناصرى الديمقراطية القدامى ، تبين
أن تقدير رجال الفكر للديمقراطية انما يقوم بصفة خاصة على
ما نؤديه من خدمات للناس أكبر من قيامه على تقديرهم لما يؤديه
الافراد الديمقراطيون من خدمات لمجتمعاتهم في ظلها . . . ومن
المحقق ، أن روسو يؤمن بأنه لما يشرف المواطنین ، ويرقى بهم
ويعاونهم على تحقيق ما تصبو اليه طبائع نفوسهم ، كونهم أعضاء
يساهمون في حكومة مجتمع يحكم نفسه بنفسه ، ويقدر الفلاسفة
المنادون بالحقوق الطبيعية للانسان الحكومة الشعبية ، لأنها دون
غيرها تترك للافراد الحق الناشئ معهم حين ميلادهم ، الحق في أن
يحكموا أنفسهم ، هذا الحق الذى يتعلق بهم ، بطبيعة وجودهم ،
والذى تقتضيه هذه الطبيعة كيما يستكملوا ذواتهم . والقول بأن
النظرية الديمقراطية التقليدية تتكون بصفة رئيسية من مجموعة
من التوقعات تدور حول مدى وعى الافراد ومدى اهتمامهم بما
حولهم ومدى قابليتهم للتثقف ، انما يعنى أن فلاسفة الديمقراطية
التقليدية كانوا من أصحاب مذهب المنفعة ، أو ينخرطون ضمن
الفلاسفة الراديكاليين ، كما يعنى عدم قيام نظرية ديمقراطية قبل أو
بعد جرمى بنتام وجيمس مل .

ومن الجلى ، أن معظم فلاسفة الديمقراطية يقولون بضرورة أن

يتميز الافراد الديقراطيون بالوعى ، واندراسة الرشيدة، وباقبالهم
بوحى من نفوسهم على المشاركة فى الامور السياسية ، وأن تصدر
ممارستهم لهذه المشاركة عن مبدأ ٠٠ وعندنا أنهم انما قصدوا بما
قرروه ، الى أن الديقراطيين فقط دون سائر الناس – هم الذين
يتميزون بهذا السلوك ٠ ترى هل تعتبر الدراسات الجامعية الناخب
« ديمقراطيا » تعوزه الكفاية لأنه ينقصه الوعى والاهتمام الشخصى
والمعرفة والمبدأ ، أو لا ترى أنه ليس من العدل أن ترتب القول بأنه
لا يبالي ولا يدرك ولا يلم على انه لم يعد يشارك ، بل لم يعد يعنى
بالمشاركة ، ويحس احساسا عميقا بأنه غدا عاجزا عن أن يلعب
دورا فى نظام حكومته السياسى ؟ على أنه اذا كان علم الاجتماع قد
لقننا شيئا، فذلك الشئ أن سلوك الفرد وخلقه يخضعان فى تطورهما
وتنوعهما للقالب الثقافى والاجتماعى الذى يصب فيه هذا الفرد ٠٠
فليس من المستغرب أن ينسب للجنس – من حيث كون المرء ذكرا
أو أنثى – وللأسرة ، ولطبيعة العمل الذى يمارسه الافراد ،
ولمعتقداتهم وللنظم القانونية التى يخضعون لها ، الكثير فى تشكيل
آمالهم ومثلهم ، كما أن لكيفية توزيع السلطة وممارستها داخل
نطاق مجتمع ما تأثيرها على أخلاق وشخصيات الناس ٠٠ الى هذا
فلسنا نعدو الحق اذا ما قلنا بأوجه الاختلاف القائمة بين سكان
اقليم ما ، يعنون بأن يحكموا على وجه سديد راعين لأقدارهم ، وبين
آخرين يستلقون على ظهورهم جامدين دون ما اهتمام بأحوالهم
السياسية ٠٠ ومن ثم فائنا نرى ان الصورة السيئة التى يظهر
عليها الناخبون الامريكيون من خلال البحوث والدراسات الجامعية
التى أجريت على التصويت فى الانتخابات انما ترجع الى انعدام
الارادة ، وفقدان الثقة بالقدرة على امكان المشاركة فى الحكم ، الامر
الذى يعود بدوره الى التغيير الطارئ على مفهوم الناس للانظمة
والتشريعات التى تمكنهم من أن يحكموا أنفسهم أو تلك التى تلغى
الارادة المحققة للحكم الذاتى ٠

وأخيرا ، نلتقى بالمشكلة الشائكة ، مشكلة مدى طاقة الشخص الديمقراطي - مهما كان معنيا بالموضوعات السياسية وملما بها - على معالجة الموضوعات المعقدة تعقيدا مجهدا ٠٠ فالموضوعات المعاصرة معقدة ، وحلولها تنطوى على خطورة كبيرة ، حيث لا مجال فيها لأى نحوط ضد الاخطاء ٠ ويرى فريق من باحثى نظم الحكم المعاصرة بأن يسمح للخبراء المتخصصين فقط ومن يقوى على تفهمهم ومبادلتهم الرأى بالاضطلاع بالمهمة القيادية والانشائية فى اعداد السياسة القومية العامة وابداعها ٠٠ فملا أوضح دين اتشيسون وزير الخارجية السابق ، فى خطابه عن مهمة الكونجرس فى تكوين الخطوط الرئيسية للسياسة القومية ، بأنه على غير المختصين أو غير الملمين بالمسائل التشريعية أن يسلموا بالاولوية للجانب التنفيذى فى وضع السياسة ، هذا الجانب الذى تتوافر له هيئة من المتخصصين ووسائل تجميع وتنظيم الآراء الفنية وآراء الخبراء والمختصين فى شئون الدفاع ، والسياسة الخارجية ، والسياسة النقدية التى يغلب عليها كلها التعقيد سواء أكانت قومية أو دولية ٠ على أن اتشيسون لم يقصد بذلك أن ينفى عن أفراد الشعب كونهم أصحاب السيادة فى النهاية ، أو ضرورة ألا يزجوا بأنفسهم فى شئون السياسة ٠ وفى رأيه أنه حتى الكونجرس نفسه يفتقر الى الخبرة الكافية والمعلومات التى تسمح له بالقيام بالدور القيادى فى تشكيل السياسة ٠

ما دور الشعب اذن ؟ وما قيمة النقاش العام والحوار العام ، بفرض قيام الحوار العام بيننا لو صح أن نسمى ما يدور بين غير المتخصصين ، وغير المطلعين ، ومن تعوزهم الخبرة فى شئون الديمقراطية حوارا ، وما قيمة السياسة التى ترسم على ضوء

الأراء التى تسفر عنها ، يبدو ان سخرية اتشيسون اللاذعة من
الأراء الفجة ، تنتهى به الى ديمقراطية ممارسة الناخب الحقوق
السياسية فى حدودها الدنيا ، تلك التى ينادى بها شلزنجر ،
ليس فى استطاعة الشعب أن يحكم ، وليس فى مكنته الا أن يختار
حكامه .

وثمة جانبان للعلاقة الدقيقة القائمة بين ثقافة الحبير وبين
تشكيل السياسة الديمقراطية جديران بأن يناقشا هنا . يتناول
الجانب الاول مهمة الحبير فى النظام الديمقراطى ، وينصرف الثانى
الى المعنى الذى يتخيره الفرد ليضيفه على فكرة المشاركة الشعبية
فى الحكم الذاتى . وما كان الديمقراطيون دوما بالمرحين بالرأى
القاتل بأن المعركة القائمة على الحبرة والقدرات التى من نوع خاص
ملحقات هامة للحكومة الحصينة . وحتى فى ثقافتنا المعاصرة ،
حيث الحبير له قدره ، فانه يخامر احترامنا له بعض الريب بسبب
(تعالىه) « واعتداده برأيه » وبأنه « الشاب المزهو بنفسه » . ومع
ذلك فاللبرالية وليدة الديمقراطية واليهما يعزو شارلز فرانكل
« الرأى الذى ينادى بوجود مشاكل اجتماعية ، تحتاج فى حلها
الى ثقافة وحكمة الخبراء . فلولا الديمقراطى اللبرالى لاعتبرت مهمة
الحبير ثانوية . . . وكان عليه أن يضع ارشاداته فى خدمة صانع
السياسة وأن لا يتعدى ذلك الى صنعها . ففى الديمقراطية لا يختار
الزعيم الشعبى من بين العلماء أو خبراء الاحصاء المعنيين بدراسة
الاحتمالات المتوقعة من خلال فحص كميات ممثلة فى أرقام يتناولونها
فى غير انتظام من اخصائيين غير معنيين بعلمهم ولا يقدرونه .
وينصرف قرار الزعيم الديمقراطى الى البت فيما هو صواب ، أو
فيما يؤدى خلال الامد البعيد الى الخير العام ويفضى برأيه معنيا بما
يراه ممثلا لارادة الجماعة . . . ومن ثم فقراره حكم يتناول ما يجب
عمله ، مع تقديره للعواقب الناتجة . . . وطبيعى ، أنه يتعين عليه أن

يزن تقديراته للعواقب (هذه التقديرات التي يحصل عليها ثمرة لنقافته الخاصة أو نتيجة استشارته لخبرائه) ، وإدراكه لما استفرت عليه الحكومة العامة ، وآرائه الخاصة فيما يجب اتخاذه ، ويوازن بين هذه الأمور جميعها . . ومهما يكن من أمر ، فقراره في لبه يقوم على أسس أخلاقية ولو أن الديمقراطية تنكر وجود خبراء أخلاقيين : فعندها أنه يمكن الوصول الى الفرار السياسي بما يتضمنه من جوهر أخلاقي عن طريق رجال من أوساط الناس بعد مناقشتهم إياه فيما بينهم مناقشة وافية شاملة لتقليب وجهات النظر وإجراء الاتصالات المختلفة سعيا وراء التزود بالمعلومات اللازمة .

ولنعرض حالة معينة ونتناولها بالدراسة . فمن الواضح أن الرئيس كيندي رجل لامع واسع الثقافة . . وسعة اطلاعه وسعة فهمه للأمور المعقدة معروفة للجميع . . ومع ذلك فهو ليس بعالم ذرى ، كما انه لم يتخصص في تكنولوجيا تجارب تفجير القنابل أو الكشف عنها . . وهو في نفس الوقت ليس من هواة تلك الموضوعات التي من قبيل الفنون الحربية ، وشتون السياسة النقدية . . على أنه ليس من شك في أن الرئيس على ثقافة متنوعة ، الا أنه أقرب الى الرجل العادى منه الى المتخصص النسابفة فى هذه الميادين المتباينة . . ومع ذلك فالرئيس هو الذي يقرر هل يعقد اتفاق بشأن تحريم القنابل الذرية مع الاتحاد السوفيتى . . ولا شأن للمتخصصين الفنيين بأعداد القرار له . . ومن الواضح أن قرار الرئيس بشأن عقد الاتفاقية لم يرق على أساس فنى ، بل قام على حكم كندى بالنسبة لما يجب أن يكون ، هذا بالطبع ، مع تقدير للاحتتمالات الفنية والمادية . وبعبارة أخرى ، كان قرارا سياسيا ، لا يعدو فى لبه ، فهم المواطن العادى الذى قد يكلف نفسه عناء فحصه . . هذا ، ولم تقم فى نفس الوقت معارضة كل من السناتورين ترموند وجولدووتر - وهما من أشهر من تناول الاتفاقية بالنقد - على أساس من الاسباب التي

أجمع الخبراء عليها ، بل لأنهما رأيا ضرورة عدم التراخي في جهودنا التي نبذلها في الحرب اليادرة ضد السوفيت . وبمناسبة ما دار في جلسات الكونجرس حول المعاهدة ، عنت الصحافة عناية خاصة بمعارضة الدكتور ادوارد تلر لتحريم التجارب الذرية مع تنويها للقارئ العادي بأنه بالرغم من أن الدكتور تلر منقف ثقافة علمية فان مرد معارضته أساسا لأسباب غير علمية . . . فهي ، صدرت في الاكثر عن ايمانه بعدم الثقة بالروس وبأمانتهم في تنفيذ عدم التحريم . . . وبعبارة أخرى ، أبدى العلماء ، والسناطوران جولدووتر ، وترموند ، والرئيس نفسه أحكاما لا تختلف في نوعها عن تلك التي نطالب نحن بابدائها كمواطنين وناخبين . . . وينشأ التباين في مدى سعة المعرفة عن أن الرئيس والسناطور أوسع منا اطلاعا على المشكلة ، وانهم أمضوا وقتا أطول في دراستها وتغليب الرأي بشأنها ، وانهم تميزوا بخاصية تبادل وجهات النظر مع مساعديهم ومع الخبراء أيضا .

ويجربنا هذا الى موضوع ما المقصود بمشاركة الشعب في الحكم الذاتي . . . من الواضح أنه ليس بيننا من يناضل مناضلة جدية من أجل ضرورة إخضاع كل قرار حكومي هام للاستفتاء الشعبي وأن يجعل الشعب من نفسه مجلسا دائما للمدينة . . . اننا نأخذ بنظام الديمقراطية النيابية ، وعلى من يمثلوننا أن يعملوا من أجلنا . وانا لنتنخب القادة ، ونتوقع منهم أن يقودونا وألا يجروا مستسلمين وراء الرأي العام . وإذا ما رأى الديمقراطيون أصحاب ممارسة الناخب الحقوق السياسية في حدودها الدنيا عدم استطاعة المواطنين الا أن يكونوا مجرد عامل يحدد فوز الساسة في الانتخابات القائمة بينهم ، فان الديمقراطيين القائلين بتوفير أقصى الحقوق السياسية للناخب يصرون على أن يقوم حوار ما بين القادة والناخبين يمثل عملية تفاعل واقعية يتعلم خلالها القادة والمواطنون بعضهم من بعض ، ويعارض بعضهم رأى بعض ، ويشجع ويحث كل منهما

الآخر كما يحد من اندفاعه • وهذا يعنى ضرورة نمو الجدل العام وعدم تناقصه ، وتزايد فيض المعلومات المتداولة بصدد موضوعات السياسة العامة ، واتساع رقعة التعليم ، واقبال المرشحين على عرض الموضوعات عرضا جادا • ويقتضى الامر لتحقيق المشاركة الشعبية ، توفر نظام انتخابي ، يستطيع الناخبون من خلاله أن يتحدثوا حديثا هادفا الى الفائزين ، وكذلك الى الفاشلين ، ولا يطالب الديمقراطيون القائلون بأقصى الحقوق السياسية للناخب بأن يكون قرار الناخبين قيذا للزعيم البطل •• وانما يطالبون بأن يكون رائدا للزعيم الديمقراطي - تنبيها أو زجرا أو حثا أو تقديرا أو اقرارا - وأن يجيء بلاغا واضحا معبرا عما تراه أغلبية المواطنين مؤديا الى تحقيق الصالح العام •

ونرى نحن من جهتنا ، بعد ذلك ، أن الجدل الدائر بين أفراد الامة حول الديمقراطية المعاصرة جدل هزيل كما وكيفا ، يعوزه النماء والتطور ، هذا لو أردنا للحكم الذاتي شيئا أكثر من اختيار حكامنا المحليين •• وأكثر من ذلك فان ملايين من مواطنينا يشعرون بأنهم مستضعفون لا حول لهم ولا قوة • وما كنا لنتوقع بعد ذلك من المستضعفين الا أن يتجاوبوا مع المستضعفين في كل الاوقات وكل الامكنة •• وفي رأينا أن النتائج السيئة الدلالة انما ترجع الى الشعور بالاستضعاف والاقصاء أكثر منها الى عيب محلي أو نقص بشري •

هل في مكنتنا أن نتولى حكم ذاتنا بأنفسنا حاليا ؟
وهل لظاهرة الانصراف عن الاشتغال بالسياسة ما يبررها ؟
ان وسائل تحقيقنا الحكم الذاتي في متناول أيدينا ، أو على الاقل قريبة من متناولنا لو شئنا الانتفاع بها •• وقد نكون بذهابنا هذا للمذهب قد تجاوزنا حدود القصد في التفاؤل وخاصة ان الحجة التي ساقتها الدراسات التي تناولت موضوع التصويت حجة قوية • اذ

من المحتمل أن تكون موضوعات السياسة العامة قد تضخمت ،
وتعقدت ، وأصبحت من الفنية بحيث تعدو مقدرة المواطن العادى على
تفهمها • كما أنه ربما بلغ بنا قرب العهد بمأساة القنبلة الذرية حد
لا نستطيع معه أن نقامر بالحكم على حصافة ومقدرة المواطن العادى •
وربما بلغ أيضا نظامنا السياسى من التعقيد والتنافر ما حال فى
الواقع بين المواطنين وبين دفعهم السياسة العامة دفعا ايجابيا •

كندى والمؤتمر

بقلم فرنسيس م . كلرنى

وعد جون ف . كندى أيام ترشيحه ، وثناء انتخابه رئيسا ،
وخلال أيامه الأولى فى البيت الأبيض أن تكون رياسته حافلة
بالنشاط . فقد شغف بدراسة التاريخ ، وأحاط بما كتبه هملتون
من أن (النشاط) أهم الصفات التى تتطلب فى السلطة التنفيذية
وأقره على ماذهب إليه . ومن الواضح أيضا ، أن كندى يعتبر فى
مرتبة أولئك الرؤساء الذين ضمهم حزبه - جاكسون ، وويلسون ،
ف . د . روزفلت الذين جاءوا على طراز بطولى قادة عظاما تزعموا
التشريع والفكر .

وقدم كندى فى مستهل ترشيحه كشفا حوى العديد من الأعمال
التي تعهد بالقيام بها أثناء رياسته . واتخذ أساسا لدعايته الحاجة
الى تحريك الدولة بعد ركودها . وتعهد باتباع دبلوماسية أوفر
نشاطا ومرونة فى الشئون الخارجية ، وسياسة أكثر قوة وكلفة
وقدرة على تغطية مراكز الدفاع ، وبانماء التجارة الخارجية على أساس
تحررى ، وبالأخذ بسياسة اقتصادية أكثر حيوية تنفذ داخل الوطن
من خلال خطط الميزانية الهادفة الى التوسع والنمو ، وباستخدام
الطاقة البشرية وكفاية المشروعات الصناعية استخداما يبلغ مداه .
وبالعمل على استقرار الاستثمار الزراعى وذلك بفضل تنظيم الانتاج
وباتباع خطة متحررة للضمان الاجتماعى ، وبرفع مستوى التأمين

ضد البطالة ويرفع الحد الأدنى للاجور، وبتدعيم المواصلات الداخلية،
• بالاهتمام بمعمونة المناطق المتخلفة في البلاد ، وبتزعم حركة
تشريعية نشطة ، بكفالة الحقوق المدنية على أكمل وجه ، وبالرعاية
الصحية للمسنين عن طريق الضمان الاجتماعي ، وبتحسين مدارس
الدولة من حيث زيادة عددها ورفع مستواها عن طريق مساعدة
الاتحاد الفدرالى ، وبتعديل النظام الضرائبى وتخفيض الضرائب ،
وببذل عناية خاصة بمشاكل المدن •• على أن تنفيذ هذا الكشف
ليس مجهدا بالمرّة • لقد كان كندى وهو يقدم برنامجه مقتنعا،
بالتقليد الحكومى الذى ينادى بالايجابية ، آخذا بوجهة النظر القائلة-
بان على الحكومة تبعات جساما لرعاية صحة الدولة الاجتماعية-
والاقتصادية • وقد فهم الرياسة على أنها النشاط والفاعلية ••
ومن ثم فقد رأى أن يجمع بين كونه المشرع الأول ورجل السلطة-
التنفيذية الأول فى وقت واحد •

انه ليعز على المستمع وهو مستغرق فى مشاهدة الرئيس
الشاب النحيف القوى الواضح التعبير والمنطق أن يشك فى صحة
تنفيذ كل ماتعهد به • لقد أظهر كندى عزمًا ، وصلابة ، وتصميما،
ودهاء ، ومقدرة ذهنية ، حتى استخلص من زعماء حزبه الحذرين
المترددین تعيينه مرشحا للحزب ثم سار فى طريقه لهزيمة
رتشارد م • نكسون المجرّب الحاذق والمحبوب من الجميع ، وذلك
خلال شهر نوفمبر •• فخطابه الافتتاحى جاء خطابا لبقا يوحى
بالثقة وبدا كندى كأنما ينتظر فرصة الانقضاض ككلب من « كلاب
الصيد فى مقاويدها » كما تظهر فى تمثيلية هنرى الخامس ، ليدفع
بنفسه نحو المشاكل التى قامت فى انتظاره •• وبدأ الصحفيون
المأخوذون يتحدثون عن تفجر تشريعى خلاق على غرار ماحدث فى
(الأيام المائة الأولى) من حكم روزفلت أو فى الفترة الأولى من عهد
حرية ولسن الجديدة •

ولتمهيد الطريق أمام « الأيام المائة الأولى » من عهد كندى ،
أيده الأعضاء الديمقراطيون في المجلس النيابي بقرار رئيسي قاطع
حينما صوتوا على زيادة عدد أعضاء « لجنة اللائحة » بغية تحطيم
الوحدة التي تضم الأعضاء المحافظين الديمقراطيين والجمهوريين ،
تحقيقا ، لضمان امكان عرض برامج كندى على المجلس لأخذ
الأصوات عليها ، وعدم تركها لتختنق في صمت باللجنة ٠٠ واعتبرت
الصحافة هذا التصويت دليلا على براعة ودهاء الرئيس الجديد
ومقدرته على قيادة الكنجرس هذا مع العلم بأن كندى يقتسم
فضل التوفيق في تحقيق التصويت مع المرحوم سام راى برن
رئيس المجلس .

على أن « الأيام المائة الأولى » الروزفلتية لم تأت في أعقاب
نضال مع « لجنة اللائحة » ٠ كما أنه لم يكن هناك تفجير منشىء
لتشريعات جديدة بالمرّة فيما عدا واقعة أن الرئيس حقق بعض
انتصارات تشريعية ملحوظة خلال دورة انعقاد الكنجرس السابع
والثمانين الأولى ٠٠ ثم سرعان ما بدا واضحا من أسلوب صياغة
رسائل الرئيس الموجهة الى الكنجرس أنه لن يعتزم محاولة الفوز
بكل أهداف المعركة ٠٠ وخلال الأيام الأولى من يناير سنة ١٩٦١ ،
وزع كندى على الصحف قائمة بمشروعات القوانين التي لها أسبقيتها
على غيرها ، والتي يرجو أن تمر في دورة الكنجرس ٠ وتتضمن
مشروع قانون يعالج الاسكان العام على وجه شامل ، ومشروع
قانون بالمعونة الفدرالية للمناطق المتخلفة ، ومشروع قانون برفع
الحد الأدنى للأجور وتوسيع دائرة تطبيقه ، ومشروع قانون بالمعونة
الفدرالية للتعليم ، ومشروع قانون بالرعاية الصحية للمسنين
عن طريق الضمان الاجتماعى ٠٠ وليس من جديد ضمن هذه
المشروعات ، كما أنها لم تشمل فقها جديدا في جوهره ٠٠ فجميع
تشريعات كندى التي رأى اصدارها خلال السنة الأولى من عهده ،

عرضت من قبل فى صياغة أوفى أخرى على الكنجرس فى عهد ايزنهاور • وليس من الاسراف فى شئ القول بأن كل مشروعات القوانين الخمسة الأولى التى قدمها الرئيس ، كان يمكن أن تصدر خلال حكم ايزنهاور ، لو أن الرئيس السابق شاء أن يعصدها تعصيذا قويا •

ولعل أبرز ما أغفلته مقترحات الرئيس عام ١٩٦١ موضوعا. قانون الحقوق المدنية واجراء تعديل شامل فى نظام الضرائب الاتحادية مع تخفيضها •• ومما لا شك فيه أنه قصد بعدم الاتيان على ذكر قانون الحقوق المدنية عام ١٩٦١ ، ضمان مرور باقى ماتضمنه برنامج الرئيس ، اذ أن معارضى قانون الحقوق المدنية من ممثلى الجنوب لم يكونوا ليعمدوا الى اطالة الخطابة معارضين هذا القانون فقط فى مجلس الشيوخ ليحولوا بينه وبين التصويت عليه ، وانما كان متوقعا أن يتمادوا فى سلوكهم الى حد الانتقام ، وذلك بامسآهم عن تعصيد مشروعات القوانين الأخرى التى يتقدم بها الرئيس كندى ، أو باستخدام نفوذهم فى سائر لجان الكنجرس لاجباط هذه المشروعات اثناء عرضها على اللجان •• وهدفت خطة كندى الى التضحية بالتشريعات الجديدة التى قد تثير جدلا حولها ، وبصفه خاصة بمشروع قانون الحقوق المدنية ، وذلك حتى يمكن الاسراع فى تنفيذ برنامج يكون مناسبا ومرضيا بحيث يتضمن التشريعات التى توانى الحزب الديمقراطى عن اصداها • وتجلى مفتاح هذه الخطة واضحا قبل ذلك فى يناير سنة ١٩٦١ حينما رفض كندى - وقد كان مرشحا آنذاك للرئاسة أن يؤيد باعتباره عضوا بمجلس الشيوخ جهود كتلة تكونت من خليط من الجمهوريين والديمقراطيين الليبراليين من أعضاء مجلس الشيوخ ترمى الى تعديل الاجراءات المعمول بها بمجلس الشيوخ بغية تمكين الأغلبية المؤيدة

القانون ما من منع معارضيه من اتخاذ خطة تعتمد اطالة الخطابة على
ممبر المجلس بغرض تعطيل صدور هذا القانون .

فهل نجحت استراتيجية الرئيس في ضم المحافظين من أهل الجنوب الى جانبه ؟ لقد فاز الرئيس بموافقة عادلة وعاجلة على قوانين الاسكان ، والاجر الادنى ، ومعاونة المناطق المتخلفة ، متنازلا عن القليل مما ورد بمشروعاته المقدمة ، محققا أغلب ما طالب به .
وكذلك منى الرئيس بتوفيق كبير في دورة الكنجرس الأولى بالنسبة لسياسة الأمن القومي ، اذ مرت اعتمادات المعونة الخارجية ، واعتمادات غزو الفضاء والاعتمادات العسكرية على الوجه الذى رجاه من حيث الكيف والحكم . ومن جهة أخرى لم يتر أى اجراء ضد مشروعى الرعاية الصحية للمسنين ، بل لم يسبق أن مر قانون بلجنة السبل والوسائل بمجلس النواب وقدم على الوجه الذى قدم به . أما مشروع كندى بشأن معونة الحكومة الفدرالية للتعليم فقد تحطم على الصخرة الكبرى ، صخرة الدولة والكنيسة . فلقد قتل المشروع فى لجنة اللائحة وبمجلس النواب ، وذلك حينما صوت ضده عضو ديمقراطى عن نيويورك كان معدودا ضمن مؤيدى كندى الى هذا فقد اكدت حدة المناقشة التى دارت حول هذا القانون وما تبعها من خشونة واتخاذ مواقف صارمة ضده يصعب معها التراجع ، استحالة صدور قانون بمعونة الحكومة الاتحادية للمدارس وذلك ضمانا لتوازن كفة كندى . وحتى نهاية عام ١٩٦٣ ، كان مايزال هناك أمل ضعيف فى مرور مثل هذا المشروع فى أى من دورتى انعقاد الكنجرس الثامن والثمانين . ومن هذا يبدو أن استراتيجية كندى نجحت خلال عام ٦١ نجاحا جزئيا فقط . وقد أدار الرئيس دفة المركب بمنجاة من تشريع الحقوق المدنية حتى ينفذ باقى برنامجه ودار بمركبه حاملا ثلاثة برامج من البرامج الخمسة التى تتصل بسياسته الداخلية والتى تعالج فى

الحقيقة موضوعات جديدة على الأمة - هذا الى تحقيق فوز رائع بصدد المشروعات المقدمة فى حقل السياسة الخارجية والدفاع القومى .
الا أن كندى ذأب مع اهتمامه بمشروعاته التى ذكرناها من قبل.
على تقديم التشريعات المختلفة للكنجرس . . ووفقا لما جاء بنشرة
الكنجرس الأسبوعية ، تقدم الرئيس خلال عام ١٩٦١ بثلاثمائة
 وخمسة وخمسين تشريعا للكنجرس . . ويبلغ هذا العدد ضعف
 ما تقدم به ايزنهاور خلال العام السابق . . ولقد أقر الكنجرس من
 ال ٣٥٥ تشريعا ١٧٢ تشريعا أى بنسبة ٤٨ر٤ ٪ . . واذا ما قورنت
 هذه النسبة بنسبة ما أقره الكنجرس من تشريعات ايزنهاور فى
 السنة الأخيرة من فترة رياسته وقدرها ٣٠ ٪ لبدت مقبولة . . على
 أنها اذا قورنت بنسبة ما أقره الكنجرس من تشريعات ايزنهاور
 خلال السنة الأولى من فترة رياسته والبالغة ٧٢ر٧ ٪ من تشريعاته
 لتضاءلت . الى هذا فقد تضاعف توفيق الرئيس كندى فى الكنجرس .
 بعد ذلك .

الا أن « صندوق الأصوات » لا يعطى صورة حقيقية للوضع . .
 فمما لاشك فيه ، أن فاعلية الرئيس كندى رجحت فاعلية الرئيس
 ايزنهاور من حيث التشريعات التى قدمها . . كما تتميز تشريعاته
 المقترحة على تشريعات ايزنهاور بأنها أكثر حدة وأعمق فى تناولها
 للموضوعات بحيث أنها عدلتها تعديلات جذرية . . الى هذا ،
 فصندوق الأصوات يعجز عن تبيان ماهية التشريعات التى مرت
 فى الكنجرس ومدى أهميتها . . فحين مر تشريع التوسع التجارى
 عام ١٩٦٢ ، اعتبر هذا بمثابة انتصار لكندى لأنه انتقل بتجارة
 البلد المهلهلة والتى تأخذ بنظام الحماية الى اتباع سياسة حرية
 التجارة . . وجاء تصديق الكنجرس على معاهدة حظر التجارب
 الذرية مع الاتحاد السوفيتى انتصارا ملحوظا للرئيس كندى . .
 ولو أضاف الرئيس الى هذين التشريعين المشروع بقانون الحقوق .

المدنية على الوجه الذى تقدم به من حيث الشمول ، والمشروع بقانون اختزال الضرائب الكبير الفاعلية ، الذى كان فى الواقع سيعدل من خطته المالية وأسس الميزانية ، اذا لأمكن القول بأنه أتى من حيث ماهية التشريعات بنصوص بالغة الأثر والفاعلية .

ولكن علينا أن نقيم السيد/كندى فى فشله كما قيمناه فى توفيقه . فشله فى تحقيق المعونة الفدرالية للتعليم ، والرعاية الصحية للمسنين ، وتعديل نظام الضرائب تعديلا شاملا ، وإنشاء مصلحة تختص بشئون المدن تتبع الحكومة الاتحادية ، وتدعيم سلطة الرئيس فى تخفيض ضرائب الدخل ، هذا الى الحفض المتتالى الذى أجرى على المعونة الخارجية التى طالب بها ، ومقاومة الكونجرس لما ذكره كندى من أن ميزانية الحكومة الاتحادية سلاح ايجابى يعمل على صون السياسة الاقتصادية القومية - كل هذا يجب أن يسجل على السيد/كندى ، اذا ما نوقش بيان التشريعات التى تقدم بها . . وأخيرا اذا ما فحص سجل تشريعاته على ضوء عهوده التى بذلها وآماله التى رجاها ابان ترشيحه للرئاسة ، لانتهى بنا الأمر الى اعتباره انه لم يحقق كرائد تشريعى نجاحا باديا . ومن المؤكد انه لم يكن بروزفلت المائة اليوم الأولى ولا « برئيس الوزراء » ويلسن خلال الفترة من عام ١٩١٣ - ١٩١٦ .

فما الخطأ الذى اعترض خطط كندى ؟ وما هى البواعث الملموسة وراء علاقاته مع الكونجرس والتى عقدت من موقفه معه ؟ اننا هنا لا نستطيع تتبع كل عناصر أسلوب السيد/كندى الذى اختطه لنفسه والذى أثر على علاقاته مع الكونجرس . . ولكننا نستطيع أن نتفحص الأسباب القائمة وراء نظامه وكيفية قيام هذا النظام مما أثر بصفة خاصة على كندى كرائد تشريعى وكزعيم لحزبه .

بواعث خارج نطاق الكونجرس

تفويض غامض : يتعين اعتبار انتصار كندى انتصارا محدودا فى سنة ٦٠ ضمن سجل البواعث التى أنقصت من فاعليته فى قيادة الكونجرس ٠٠ وقد ذكر والتر ليمان أنه قد نال من كندى عدم حصوله على الأغلبية الساحقة لأصوات الشعب سنة ١٩٦٠ ، ومن ثم اقتنع بعدم تفويضه تفويضا يسمح له أن يبتعد بعدا كبيرا من البرامج والمحاولات التى أجراها سلفه أثناء تولية منصب الرئاسة الذى كان يحظى بشعبية كبيرة ٠٠ والى هذه العقيدة ترجع طبيعة برامج كندى التشريعية المتواضعة التى تقدم بها للكونجرس ٠٠ كما أنها تعتبر الباعث على تردده فى اتخاذ سبيل الضغط المتزايد على الكونجرس لتأييد برنامجه ، وذلك لأن الكونجرس نفسه لم ينل تفويضا شعبيا يعدو تفويضه ٠٠ ومن جهة أخرى يرجع جانب من توفيق الحزب الديمقراطى الملحوظ فى انتخابات عام ١٩٦٢ الى شعبية الرئيس كندى ، وبصفة خاصة لقرار الشعب الطريقة التى تناول بها أزمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا خلال أكتوبر سنة ١٩٦٢ . فلو ان النصر المتواضع الذى حققه السيد / كندى عام ١٩٦٠ قد حد من طاقته ، الا أنه باستطاعتنا التقرير بأن أحداث عام ١٩٦٢ قطعت شوطا بعيدا فى استئصال زعزعة التفويض الذى أعطيه عام ١٩٦٠ .

السياسة الخارجية تآتى فى المقدمة :

تجرى ضمن الأساطير الشعبية الأمريكية المتداولة عن السياسة أن « السياسة تقف عند حدود المياه المتاخمة لشطآن أمريكا » وقد يتحقق هذا أحيانا ، ولكن ليس فى كل الأوقات ، وهذا ما تبينه العديد من رؤساء الجمهورية فى الولايات المتحدة ،

الأمر الذى عانوا منه وأمضهم ٠٠ اذ يقتضى الواجب حلفاء الديمقراطية وأعداءها أن يعوا أن مشايعها يقفون فى وحدة مسببة خلف سياسة خارجية واحدة ، وأن هذا لابد منه ، متى أريد لهذه السياسة أن تنجح ٠٠ ويتعين على الرئيس وهو على ادراك لمدى الحاجة الى أن تقف هذه الوحدة وهذا الاتفاق الشامل خلف سياسته الخارجية أن ينفر من المخاطرة بهما من أجل اصلاحات داخلية تثير جدلا كبيرا حولها ، وتسبب بالتالى انشقاق الرأى ٠٠ وهذه الحاجة تنتقل بدورها الى أروقة الكونجرس ، فقد يعتزم الرئيس التقدم بتشريع يتصل بسياسته الخارجية التى سيتبعها ، ومن ثم يحرص على ألا يفقد ثقة الكونجرس ٠٠ وتبعاً لذلك ، فانه يعمل فكره مرتين قبل تقديمه تشريعا يختص بالشئون الداخلية قد يثير استفزاز كتل من الأعضاء الموالية له ضده ، ويحولها عن معاضدته ٠٠ ولقد حرص الرئيس كندى أكثر من مرة على توفير هذا التعضيد للتشريع المقدم بخصوص التوسع التجارى ، واعتمادات المعونة الخارجية والتوسع فى شئون الدفاع وشئون القضاء كاملة دون أن تنتقص ٠٠ وبذا فليس من الغريب فى شيء ، أنه أمسك عن ضغطه على الكونجرس أو خفف من حدته ، هذا الضغط الذى كان مفروضا أن يتخذه كيما يقر الكونجرس كل ما فى جعبته من الاصلاحات الداخلية .

شعب راض بقدره :

حينما صار فـ ٥٠ روزفلت رئيسا عام ١٩٣٣ ، كانت نفوس الشعب تنطوى على المطالبة باصلاح الأمور ٠٠ فمنذ ثلاثة سنوات والأمة تتعمر فى أزمة اقتصادية تستفحل خطورتها ٠٠ وتولى فـ ٥٠ر المنصب فى ظروف سيئة تجاراً بمسيس الحاجة الى الانقاذ ، وتحت ستار هذه الحاجة تنفذ الكثير من مشروعات برنامج العهد

الجديد .. وبذا بدت صورة روزفلت العامة كمن دفع للنضال
دفعاً .

أما بالنسبة لكندى فلم تقم هذه الضرورة الملجئة .. لقد
تولد بين الناس شعور بالامتعاض والقلق وعدم الاطمئنان لسلوكنا
القومى وأسلوبنا فى الحياة ، وهاتان ليستا الا حالة تعرف على
الذات . ولكن هذه الأمور ما كانت لتعالج وتحل عن طريق تدخل
الحكومة المباشر .. لقد حفلت مفكرة كندى بالمشاكل الاجتماعية
والاقتصادية التى رأى ضرورة إيجاد الحكومة حل لها . على أن
حكومته لم تنجح الا فى علاج المشاكل التى يتأثر بحلها عدد محدود
جداً من أفراد الشعب (كمشكلة المتعطلين) . أما ما عداها من
المشاكل التى تمس سائر طبقات الأمة والتى يحقق حلها الشعور
العام بالرضا فقد أخفقت فى علاجه . وليس هناك من أثر يدل على
ثورة رأى العام مساندة وتأييداً لبرنامج الرئيس ، كما أنه لم يـ
أى دليل على رغبته فى مؤاخذة رجال الكونجرس المعارضين لكندى .

أسباب نبتت عن الكونجرس

تكمن أكبر الصعوبات التى واجهت تشريعات الرئيس كندى
فى طبيعة الكونجرس نفسه وفى العناصر المختلفة الداخلة فى
تكوينه وفى طبيعة الرئاسة الجديدة .

توزيع الأحزاب :

سادت كلا من الكونجرس السابع والثمانين أغلبية ديمقراطية .
اذ تكون مجلس النواب فى الكونجرس السابع والثمانين من ٢٦٣
عضواً ديمقراطياً ، ١٧٤ عضواً آخرين ، كما تكون مجلس الشيوخ

من ٦٤ عضوا ديمقراطيا ، ٣٦ عضوا آخرين وتآلف مجلس النواب في الكونجرس الثامن والثمانين من ٢٥٧ عضوا ديمقراطيا ، ١٧٧ عضوا جمهوريا وتآلف مجلس الشيوخ من ٦٧ عضوا ديمقراطيا ، ٣٣ عضوا جمهوريا . واذا ما قيل ان الديمقراطيين يديرون المجلس فانما يعنى ذلك ان قادة كل من المجلسين من الديمقراطيين ، وان الديمقراطيين يمسكون بزمام العمل فى كل مجلس ، ان رؤساء كل اللجان فى كل من المجلسين ديمقراطيون ، وأخيرا ان معظم المعينين فى اللجان وفى كل مجلس من الديمقراطيين . ولكن اذا كانت أجهزة الكونجرسين السابع والثمانين والثامن والثمانين كلها فى أيدي الديمقراطيين ، فلا يعنى ذلك أن ثمة أغلبية تنتظمها وحدة مدبرة تسيطر على العمليات التى تمر خلال التشريعات .

ويقرر ف . و . كى ، جيمس . بيرنز ان نظامنا السياسى يقوم على أحزاب أربعة : الديمقراطيين أشياع الرئيس ، والجمهوريين أشياع الرئيس ، الديمقراطيين أشياع الكنجرس والجمهوريين أشياع الكنجرس . . وتقع المناطق الاقليمية لمراكز حزب مناصرى الرئاسة فى المدن الساحلية والمدن الصناعية الكائنة فى الشمال وفى الغرب . . وللديمقراطيين - المشايعين للكنجرس معاقلهم القوية فى الجنوب ، هذا مع اعتبار أن معشلى الولايات الكائنة بين الجبال أو على الحدود ، ليسوا على الأقل الا وكلاء متنقلين يعملون لحزب مشايعى الكنجرس . . أما الجمهوريون المؤيدون للكنجرس فيأتون بصفة رئيسية من الولايات المتوسطة الغربية حيث معقل الحزب الجمهورى . . وطبيعى انه كثيرا ماتؤثر الظروف الشخصية وأقدار المرشح على هذا التوزيع المحلى بحيث لا يأتى مطابقا تمام المطابقة لما ذكرناه . . فيحدث أن تقع فى بعض الولايات المتوسطة القريبة المعروفة بلونها الجمهورى المشايخ للرئيس مدن تتميز بكونها مراكز للديمقراطيين من مشايخ الكنجرس . . على أنه فى الظروف العادية تتحقق لآثار هذا التحديد

الاقليمى كما وضعناه دون ما خلل .. ويرجع هذا التباين الحزبى بصفة أساسية الى النظام الانتخابى والتقاليد السائدة فى الكنجرس وكيفية تكوينه .

تأثير أصوات الجبهات الجماعية فى الانتخابات :

يقوم أسلم طريق للفوز فى انتخابات الرئاسة على كسب أصوات ولايات الشمال الصناعية الفسيحة المكتظة بالسكان والمدن ، فانها تضم كتلا من أصوات الناخبين الذين تحتوهم منظمات أو مؤسسات جماعية فى نيويورك ، وكليفورنيا ، وبنسلفانيا ، والنويس ، ومتشيجان ، وأهيو ، وماسوشاستس ، نيوجرسى ، وكنتيكت ، .. الخ ، فغالبا ما تنشأ من أجل سكان هذه الولايات وعلى كواهلهم حركة التجديد وما تستتبعه من المشاكل : مشاكل العمالة ، والفقر ، والاسكان ، والأحياء الفقيرة ، والتضخم ، والجرائم ، والمدارس - ومشاكل النقل والمواصلات .. وتعيش فى المدن الكبرى الكائنة بهذه الولايات أقليات تنتسب لمختلف الجنسيات ، وبصفة خاصة من الزنوج الذين - بسبب أكاداس الحقد وفوارق التمييز العصرى التى تنقلهم - يعقدون ويشكلون موضوعات الاصلاح الاخرى التى تتناول اصلاح وتجديد المدينة .. وجرى سكان هذه الولايات - ان صوابا أو خطأ - منذ عهد ف. د. روزفلت أن يتجهوا بأنظارهم الى الحكومة المركزية لتلقى حلولاً لأفدح مشاكلهم .. ولا يفوت رؤساء الجمهورية أنه بالرغم من كونهم قادة الأمة جمعاء ، فان معظم الأصوات تأتيهم من الولايات الكبيرة حيث المدن الكبيرة .. ويتوجه الجناح المؤيد للرئيس فى كل حزب ببنءاءاته لهؤلاء السكان ، ومن ثم يدق احساسه بحاجاتها ، مما يستتبع نضاله من أجل أن تنشط الحكومة لتلبية هذه المطالب .

سيطرة الريف على الكنجرس :

يلتقى رجال الكنجرس الوافدون من الولايات الصناعية المزدحمة بالسكان حول مشاكل دوائهم الانتخابية مكافحين لتعمل الحكومة على حلها ، وينتمون عادة الى الجناح المؤيد للرئيس فى الحزب . . ولكن ما دام الجانب الأعظم من الشعب يتمثل فى حزب الرياسة فلماذا لا تنعكس هذه الأغلبية على الكنجرس بصورة أدق من هذه الصورة . . ؟ لما كانت أحزاب المناصرين للكنجرس لا تملك أغلبية ساحقة فيه (بالرغم من تضخم تمثيل الريف نيابيا) فانه يصعب أن نتبين بالضبط وفى أرقام محددة مدى ما تعانيه المدن وضواحيها من قصور التمثيل فى الكنجرس . . وعنيت نشرة الكنجرس بالعشرين دائرة الأقل سكانا والعشرين الأخرى الأكثر سكانا فى دوائر الكنجرس فى سائر الدولة . . وأشارت فى معرض التمييز بين هذه الدوائر بأن العشرين دائرة الأكثر سكانا تختص فى الأعم بقوام حضرى يجمع ما بين المدن وضواحيها وأن العشرين دائرة الأقل سكانا يتميز الناس فيها بكونهم أخلاطا من الريفين . . . وتمشيا مع ما أوردته نشرة الكنجرس ، تقع ٩٦٧٪ من الدوائر الأقل سكانا فى الريف ، وتمثل ٨٠١٪ من الدوائر الأكثر سكانا - المدن وضواحيها . . وبذلك لا يصعب التقرير بأن توزيع الدوائر الانتخابية بين الريف والمدن يقوم على أساس نسبى خاطئ ، مما أدى الى أن تحظى الأولى بنفوذ يعدو ما يجب لها ، وأن تنال الثانية نفوذا أقل مما هو جدير بها وهذا ما تعبر عنه الأرقام فى بساطة .

واذا ما نحينا جانبا هذه القضية : قضية فائض الانتاج الزراعى وثمان تكلفة الحاصلات الزراعية التى ينوء بها المزارع ، لتبيننا أن سكان المدن الصغيرة فى الريف الأمريكى لا يشاركون سكان المدن الأمريكية الكبرى احساساتهم بمشاكلهم الملحة . . . وبذا لا يحسون بالحاجة الماسة لتناول الحكومة هذه المشاكل بالحلول

٠٠ اذ تعتبر المدن الصغيرة في ريف أمريكا معقل التقاليد الأمريكية:
تقاليد الانفرادية ، الاعتزاز بالأسرة ، واعتماد كل قطاع على نفسه
٠٠ فالقصد في المعيشة ، والحذر والحيلة ، وانصراف الفرد الى
العمل لصالحه ولصالح أسرته ، وحياة الفرد في حدود قدراته المالية
٠٠ كل هذه فضائل لها مكانتها في الريف الأمريكي « فالمشكلة
الاجتماعية » في المدينة ، يقابلها في المدينة الصغيرة أو في المزرعة
مشكلة الأسرة أو الجماعة ٠٠ فدنيا الرخاء والتخطيط الحكومي
وزيادة النفقات على الإيرادات ، وميزانيات الحكومة المركزية غير
المتوازية رغما عن الحيلة المتخذة : كل هذه أوضاع غريبة وتقاليد
لا يقرها مجتمع الريف الأمريكي ٠٠ وتبدو أحزاب المشايخين
للكنجرس ، بالرغم من أن أعضاءها ليسوا كلهم من ممثلي الريف ،
أكثر تجمعا حول قيم المدن الصغيرة وصوالها - منها حول المدن
الرئيسية الكبرى ٠٠ ونشأ عن ذلك تنافر بين الأجنحة المشايخية
للرئيس والأجنحة المشايخية للكنجرس في كل حزب ، ويلحظ هذا
التنافر ، بصورة أوضح في حالة تباين وجهات النظر بين الحزبين
الديمقراطي والجمهوري .

ديمقراطيو الجنوب :

لو تصورنا الجنوب باعتباره يضم الولايات الاحدى عشرة
الكونفدرالية ، واكلاهاما وكنتكى ، لاستتب هذا وجود ١٠٥ أعضاء
ديمقراطيين في مجلس النواب ، ٢٣ عضوا ديمقراطيا في مجلس
الشيوخ بالكنجرس الثامن والثمانين ٠٠ ويكون هؤلاء الجانبي
الرئيسي من حزب الكنجرس من الديمقراطيين ٠٠ على أنه لم
يختلف هؤلاء الديمقراطيون عن اخوانهم ديمقراطىي الشمال ؟ ان
أوجه الخلاف بين الفريقين بصدد حقوق الزنوج المدنية معروفة لنا

جميعا ، فلسنا بحاجة الى ايضاحها . . فما هي أوجه الخلاف بينهم فيما عدا هذا من الموضوعات ؟

لا يمتد الخلاف في الرأي بين كل الأعضاء الجنوبيين وبين الديمقراطيين المشايعين للرئيس الى كل الموضوعات ، فثمة قلة من الأعضاء الجنوبيين تتفق والحزب المشايع للرئيس في جميع الموضوعات ، ما عدا موضوع الحقوق المدنية . . وسسرد بعض البواعث المؤدية لهذا .

يأتى في المحل الاول ، ان الجنوب ما زال منطقة ريفية ، وأن المدن الكبرى في الجنوب تتباين فيما بينها تبعا لعدد ما تحتويه المدينة من أحياء وتبعا لسوء توزيع الدوائر الانتخابية مما قد يفيد حزبا دون آخر وقد تضمن الكشف الذى أوردته نشرة الكنجرس سبعة مدن في الجنوب تدخل ضمن العشرين مدينة الأكثر ازدحاما بالسكان ، واحدى عشرة دائرة تقع في الريف الجنوبى وردت بين العشرين مدينة الأقل سكانا . . ولما كانت الغالبية العظمى للعينات المملة لأية حالة تتحكم في النموذج النمطى لها بحيث يأتى على غرارها ، فمن ثم يجىء من يمثل الجنوب في الكنجرس تمثيلا نموذجيا اما من مدينة صغيرة أو من منطقة ريفية .

ثم تأتى في المرتبة الثانية حدة حساسية الديمقراطيين من أهل الشمال بما يظهره الزنوج من احتجاج وسخط وتقديرهم له وارتباطهم النامى على الأيام بقانون الحقوق المدنية مما باعد تدريجيا بينهم وبين اخوانهم من أهل الجنوب الذين يضمهم واياهم حزب واحد . . ولما كانت الماراة تولد الماراة ، والعداء يبتعث العداء ، فطبعي اذا ما أراد الديمقراطيون الشماليون المتحررون مناهضة الديمقراطيين الجنوبيين فيما يعتبره الآخرون صوالهم الحيوية ، أن يتوقعوا المعاملة بالمثل ومناهضة الآخرين لصوالهم الرئيسية أيضا .

ويأتى فى المرتبة الثالثة ما ينطوى عليه الديمقراطيون الجنوبيون من ضرورة السعى حيثما استطاعوا وراء كل وسيلة لمناهضة قانون الحقوق المدنية ، وذلك ببذل الجهود سعيا وراء الانتفاع بقواعد واجراءات كل مجلس للعمل على كبت الاغلبية المهددة « لاسلوب الحياة فى الجنوب » ٠٠ وبذا يمتد بهم هذا الى طلب معونة الجمهوريين المحافظين ، حتى اذا ما حصلوا عليها ، وجدوا لزاما عليهم أن يعطوا حلفاءهم شيئا - وهذا الشيء انما هو أصواتهم ضد أى مشروع بقانون حكومى تحررى أو واقعى يتقدم به الديمقراطيون المناصرون للرئيس •

وأخيرا ، وان خالفت نتائج انتخابات الرئاسة فى بعض الولايات النهج المفروض أن تجيء عليه ، فان الجنوب جرى بصفة عامة على أن يكون منطقة الحزب الواحد ٠٠ فمعظم رجال الكنجرس الممثلين للجنوب لم يلقوا مناضلة حادة من أى خصم جمهورى ٠٠ لقد تركت ألوان الجدل ، والعراك ، والنقاش بمدها وجزرها الذى عم أغلب أنحاء الأمة الأمريكية معظم أنحاء الجنوب دون أن تمسها ٠٠ وجرت العادة أن يفوز الديمقراطيون الجنوبيون فى الانتخابات التمهيدية ، حيث التنافس أقرب لأن يكون شخصا ومساجلة محلية من أن يكون نضال مبادئ يدور حول موضوعات قومية ٠٠ وهنا ، اذ ما أوضح عضو الكنجرس تمسكه بمعارضة موضوع الحقوق المدنية ، ونأى بنفسه وبحياته الشخصية عن التبذل ، فنادرا ما تقتضيه الظروف التعرض لأية موضوعات أخرى ٠٠٠ ومن ثم فتباعد الجنوب عن الموضوعات التى تعنى باقى الامة ، يؤثر فى تلويحه كاقليم بالمزاج المحافظ المعقد •

مدى نفوذ أهل الجنوب :

يؤثر أهل الجنوب في التشريعات التي تسن تأتبرا تعدو قوته قوتهم العددية في كل من مجلسي الكنجرس ٠٠ وهذا ما يبدو لأول وهلة ٠٠ ففي الكنجرس ، تجري المناصب من حيث أهميتها وعددها - وبالتالي تأثيرها وقوتها - في أثر الذين شغلوها قبلا ٠٠ وقد يتسع الكنجرس للموهبة ، والمهارة ، والثقافة ، ولكن في الواقع للأقدمية أكبر الأثر في شغل المناصب ٠٠ والملاحظ أن المناطق التي يسودها نظام الحزب الواحد ، تحيا بمنأى عن حركات المد والجزر في السياسة القومية ٠٠ ويختص ممثلوها في الكنجرس ، نظرا لطول عهدهم بتمثيلها بفرصة ترجح فرصة غيرهم ممن يمثلون دائرة أو ولاية يسودها التنافس الحاد بين الحزبين على الاحتفاظ بالمناصب التي شغلوها من قبل ٠٠ ويعتبر الجنوب - وإن لم ينفرد بهذا - خير مثال لمنطقة الحزب الواحد ٠٠ وهكذا تكفي حفنة من الوقائع لتفسير سباق المناصب والسلطة في الكنجرس ٠٠ ففي مجلس الشيوخ ، يدخل ثلاثة عشر عضوا يمثلون الجنوب ، ضمن الخمسة عشر عضوا الديمقراطيين المعتبرين أقدم الأعضاء عهدا بالمجلس ويوجد عضو واحد من الجنوب ضمن الخمسة عشر عضوا الديمقراطيين الأحدث عهدا بالمجلس ٠٠ ويرأس أعضاء جنوبيون تسع لجان من الست عشرة لجنة المختصة بدراسة التشريعات ، ويوجد بمجلس النواب عشرون لجنة من أمثال هذه اللجان ، يرأس إحدى عشرة منها رؤساء جنوبيون ٠٠٠ وكذلك يرأس أعضاء جنوبيون ثمانى لجان من الثلاث عشرة لجنة فرعية التابعة للجنة الاعتمادات المالية بمجلس الشيوخ .

وعند السناتور جوزيف س. كلارك ممثل بنسلفانيا بمجلس الشيوخ ، وأحد زعماء الديمقراطيين المناصرين للرئيس ، أن الديمقراطيين المشايعين للكنجرس بعامة (والجنوبيين منهم بخاصة)

أثروا بمآلهم من سلطة على لجنة التعيينات في ارباب الديمقراطيين الآخرين من أن يدلوا بأصواتهم لصالح تعديل لائحة مجلس الشيوخ تعديلا يسهل معه القضاء على عملية تعمد اطالة الخطابة بقصد تعطيل اصدار القوانين ، هذه العملية التي تعتبر ضمن الأسلحة الرئيسية التي تستعين بها أية معارضة جنوبية لقانون الحقوق المدنية ٠٠٠ وأكد السناتور كلارك أن مجلس الشيوخ تديره « مؤسسة » يتسلط عليها بدورها جنوبيون أو جمهوريون محافظون ٠٠ وتعارض هذه المؤسسة - في رأى كلارك - أى تعديل لاجراءات تعمد اطالة العضو الخطابة على منبر المجلس ، ثم ذكر كلارك أن بعضا من أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين الذين صوتوا ضد تعديل الاجراءات الخاصة بتعمد اطالة الخطابة ، قدموا طلبا بتغيير عضويتهم من اللجان المعنية بها الى أخرى فأجيب الجانب الاكبر منهم الى طلبه في حين أن البعض ممن صوتوا بتعديل الاجراءات ، لم يجب معظمهم الى تحقيق رغبتهم حينما تقدموا بنفس الطلب ، واستخلص من هذا أن لجنة التوجيه الديمقراطية كافت في هذه المرة - على الاقل - الاعضاء الذين أدلوا بأصواتهم مع الجنوب وعاقبت مؤيدى قانون الحقوق المدنية البراليين الذين رغبوا في سلب الجنوب من أحد أسلحته البالغة الفاعلية -

التوازن الدقيق بين الأحزاب :

خلال عهد كندى ، لم يسيطر على الكنجرس الأعضاء الموالون للرئيس ولا الاعضاء المناصرون للكونجرس . ومن تم فبينما لم تتوافر الكندى أغلبية مؤيدة ، فقد انعدم وجود أغلبية معارضة له ٠٠ وستواصل حركة التشريع في الكنجرس الثامن والثمانين النجاة بنفسها من عملية تكنفها التسويات المراوغة ، والتزعم ، والغموض والمساومة ٠٠ وربما أمكن تقدير مدى دقة عملية الموازنة الجارية

فى الكنجرس على احسن وجه ، من خلال القاء نظرة عاجلة على طبيعة النضال الذى قام فى يناير سنة ١٩٦١ من جراء تكوين لجنة اللائحة فى مجلس النواب . فقد اقتنع كندى وزعماء حزبه فى مجلس النواب ، أنه كىما يحظى برنامج الرئيس بأية فرصة من فرص البقاء ، يتعين عليهم تمريره من لجنة اللائحة الى قاعة المجلس وهذا يعنى ضرورة تعديل تكوين اللجنة . . فقد كانت لجنة اللائحة القديمة تتكون من ستة أعضاء ديمقراطيين يقفون موقفا وسطا ما بين الاعتدال والبرالية ، وعضوين ديمقراطيين محافظين (يدخل ضمنهم الرئيس) ، وأربعة أعضاء جمهوريين محافظين . . ومن ثم قامت جبهتان متعادلتان ، تتألف كل منهما من ستة أعضاء ، وفى هذا الكفاية لاحكام الغطاء على أى تشريع لبرالى . ورأى مناصرو كندى أعضاء الكنجرس أن خير وسيلة لتغيير الموقف ، زيادة عدد أعضاء اللجنة الى خمسة عشر عضوا . وتعيين عضوين آخرين معتدلين أو لبراليين ، وبهذا يتأكد احتمال وجود فريق يناصر كندى يتكون من سبعة أو ثمانية أعضاء . . وبعد جدل عنيف ،، ووفق على تنفيذ الحطة بأغلبية ضئيلة تتمثل فى ٢١٧ صوتا ضد ٢١٢ صوتا .

وفى مناسبات أخرى ، أمكن التغلب على الانقسام التقليدى الى لبراليين ، ومحافظين . وفى سنة ١٩٦١ انضم عضوان ديمقراطيان الى طائفة اللبراليين أو الى الكاثوليك الرومانيين المعتدلين الى الأعضاء المحافظين فى اللجنة للمقضاء على مشروع القانون المقدم من الرئيس بصدد اعانة المدارس ماليا ، نظرا لأن هذا المشروع لا تفيد منه المدارس الكنسية . وفى سنة ١٩٦٢ صوت عضوان جنوبيان معتدلان مع المحافظين بقية ازهاق الاقتراح بانشاء مصلحة تتبع الحكومة المركزية وتختص بشئون المدن ، بسبب ما استقرت عليه الافهام من أن الرئيس سيعين أحد الزوج

رئيسا لهذه المصلحة الجديدة . وعلى هذا الوجه تجرى الأمور
بصفة عامه في الكنجرس .

فمن المتفق عليه ، أن ثمة أغلبية ضئيلة مستقرة تناصر
كندى في كل من مجلسى النواب والشيوخ ، ولكن مع هذا فعلى
الرئيس أن يحسن تدبير الأمور في حذر . . ذلك لأن موضوع
الحقوق المدنية ، موضوع دينى ، موضوع يمس الاقتصاد المحلى
والاقلعى ، موضوع رخصة حكومية تمنح لشد أزر طائفة معينة
من الأمة ، أو بالأقل موضوع يمس الآمال المرجوة أو الكبرياء
المجروحة لفرد ما هنا أو هناك ، وبذا فهو قد يثير الاضطراب فى
صفوف الاغلبية المتواضعة المناصرة لكندى ، فيطرح بأهدافه
التشريعية . . فلزام أن تصاحب القانون حين تقديمه للكنجرس
عين متفتحة على الاخطار الكامنة أو الشوائب المعارضة . . الى هذا
خُمة أيضا الحقيقة الواقعة من أن أعضاء الكنجرس الديمقراطيين
غالبا مايتولون المراكز القيادية فى لجان المجلسين - ریاسات اللجان
حيث يمكن ازهاق مشروعات القوانين سرا أو قتلها فى صمت ،
وذلك قبل عرضها على المجلسين أو تجميدها متى اختلف المجلسان
فى أمرها .

وقد استقر البعض من رجال الفكر الموهوبين الضليعين فى
الولايات المتحدة على ان الاغلبية لا تكسب دائما الموقف . . فمثلا
يرى جيمس برنهام وويليام س . هويت ، ان المجتمع الامريكى
يحتفظ فى المدن الصغيرة وكذلك فى الريف بتقاليد معينة لها
أصالتها ، يتعين على الاغلبية ألا تغفلها . وعندهما ان هذه القيم التى
تتمسك بها الاقلية قيمة بأن تمثل . . وهذا يعنى العمل على
حمايتها من ضغط الاغلبية المجردة من الرحمة . ويجيز برنهام
وهويت لمثلى الاقلية - اذا ما اضطرتهم الظروف - أن يلجئوا من

آن لآخر الى المناورة مستفيدين من أوضاع لائحة الكنجرس ، وانه لو لزم الامر فلهم أن يستخدموا من وقت الى وقت فى الحفاء أساليب معينة حتى يعوقوا الاغليات من التصويت على قانون يتوقع للاغلبية أن تفوز به . فالأقليات التى يضيق عليها الخناق بشدة ، قمين بها أن تستعين بالوسائل التى تواتيها . . وانها لتجد فى طريقة انتخاب أعضاء الكنجرس ، وأسلوب إدارته ، عددا من هذه الوسائل . . على أن الرئيس وحزبه فى الكنجرس ، ليسا بالمجردين من السلاح . . لقد حققوا انتصاراتهم وسيحققون انتصارات أخرى أكثر مما حققوه ، وذلك قبل نهاية الفترة المحددة للكنجرس الثامن والنمانيين . . ووفقا لما جاء بنشرة الكنجرس ، قد تضاءلت فاعلية الائتلاف بين الجمهوريين - وديمقراطى الجنوب . . اذ تحقق هذا الائتلاف خلال عام ١٩٦١ بنسبة ٢٨٪ من عدد المرات التى صوت فيها الاعضاء بتلاوة الاسماء ، ووقع خلال عام ١٩٦٢ بنسبة ١٤٪ ، فى حين انه أثناء عام ١٩٦٢ ناضل الحزب معتمدا على خطه وجهوده حتى فاز بنسبة ٣١٪ من مجموع المرات التى اقترح فيها بتلاوة الاسماء . . ويوفق الرئيس عادة الى حد كبير فى قرويض المجلس لصالحه ، متى استعان بسلاح الدعاية . . وبالرغم من ان الكنجرس وافق على أقل من ٥٠٪ من جملة مقترحات الرئيس خلال عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ (ثم تراجع عن هذه النسبة فى سنة ١٩٦٣) الا أن المشاهد أن موقف الرئيس يتحسن متى لجىء الى أخذ الاصوات بتلاوة الاسماء . . وفى فوز الرئيس فى ٨٥٪ من عدد المرات التى اقترح فيها بتلاوة الاسماء فى كل من مجلس النواب والشيوخ .

ما يدل على أن مشروعات الرئيس تصبح أكثر تحقيقا لرواجها وبث
بالألفة حولها ، اذا ما اضطر الاعضاء الى التصويت عليها علانية ٠٠
وكما يبدو ، فواجب الرئيس يقتضيه عرض قضيته على الشعب في
فاعلية أكبر وخلال مناسبات أكثر ، فمن خلال الشعب ، يمكنه
الضغط على الكونجرس لتنفيذ برنامجه ٠٠ على ان الامر متروك
للرئيس لتقدير ما اذا كان في استطاعته أم لا ، تحقيق ذلك في
براعة ودقة ، نظرا لأن هذا الاجراء له أيضا مخاطره ٠

فى تطوير الرياسة وجعلها أكثر تمشيا مع العصر

خطاب ألقاه المحافظ نلسن روكفلر فى لجنة
الاعمال الحكومية بمجلس الشيوخ خلال
الدورة الثانية للكنجرس السادس والثمانين

لايحيط الا القليل من الناس بجسامة العبء الثقيل الملقى على
عاتق رئيس الجمهورية فيما يختص بمسئوليته المتعددة كرئيس
للدولة ، وكرئيس للحكومة ، وكرئيس أعلى للجيش ، وكمستول
دستوريا عن السياسة الخارجية ، وكزعيم لحزبه السياسى . .
فئمة أكثر من خمسين مصلحة وإدارة - حكومية تتقدم بتقاريرها
مباشرة اليه مما يلقى عليه عبئا يستحيل تحمله - عبء البت فى
مختلف الحلول المتعارضة والاستشارات المتباعدة ، والخروج من
مثل هذه المصادر برأى يستقر عليه فى السير بالعمل .

وفى الواقع تدخل الشئون الدولية بوسيلة أو بأخرى ضمن
واجبات وأوجه نشاط كل مصلحة فى حكومتنا . . كما توجد أيضا
ثمانى عشرة منشأة ، هذا الى وكالات مختلفة ، تستغرق الشئون
الدولية عملها جميعا . . ويضم ميدان المعونة الخارجية الاقتصادية
بمفرده عددا من الإدارات يبلغ أربعة أمثال عدد الإدارات الحكومية
- هذا الى ست منظمات تختص بالشئون المالية الدولية .
ومن خلال الجهود الجادة لسد حاجة حشد المشاكل المعقدة

فى ميدانى الشئون الخارجىة والداخلية على مر السنين ، صمم هذا النموذج المحكم من اللجان الحكومية المتداخلة .. وبديهى أنه لايمكن للجان أية حكومة ديمقراطية أن ترجو حل هذه المشاكل بمجرد محاولتها للعمل على تنمية عددها بحيث يرجع عدد هذه المشاكل ، وانا لفى حاجة ماسة الى كيان حكومى محكم الترميم والصقل .. فالحق ، أنه فى أكثر الأحوال يسير هذا الكيان الحكومى حاليا بطيئا الى حد البلادة فى طريقه الى لقاء هذه الدنيا السريعة التبدل ، متجها بذلك الى الجمود وعدم الحركة .. هذا بينما يقتضيه الواجب أن يسرع جامعا الى انتباهه اليقظة والقدرة الخلاقة .. وكان من جراء هذا أن تزايد تتبع الجمهور وادراكه لماهية هذا الكيان الحكومى ومدى كفايته فى تقرير مصائر الموضوعات .. وان فى قيام لجنتكم والأعمال التى أدتها لدليلا كبيرا على مدى اهتمام الجمهور وعنايته بالأمر .

« المشكلة »

ان المشكلة من التعقيد بحيث لاتحل بمجرد انماء سلطة أو نفوذ أو مهام وزارة الخارجية .. اذ تدخل الأعمال المتصلة بالشئون الخارجية ضمن اختصاصات وزارة الدفاع ومصالح حكومية هامة ومنتشآت أخرى - كل فى نطاق دائرتها ووضعها من المشاكل الدولية .

ويتركز جوهر المشكلة فى العمل على تطوير وتنسيق سياسة الرئاسة وبرنامجها بغية توجيه هذا البرنامج على وجهه يؤدى الى انجاز الأعمال يوما بيوم ، وذلك عن طريق الادارات الحكومية العاملة .. واتجه توالد الادارات واللجان بعضها من بعض فى دائرة هذا الحقل برمته ، الى تضخيم وتعقيد العبء الملقى على عاتق الرئيس

فى تحديد سياسته وتوجيهها - أكثر منه الى تبسيطه وتخليصه من الشوائب .

والسبب واضح . فكلما تزايدت مصادر الاستشارات المتعارضة وأوجه الدفاع عن رأى الصادرة عن المصالح ، والادارات ، واللجان ، والأفراد ، تضاعفت فرصة الرئيس وضاق وقته عن أن يتدبر على نطاق شامل ولأجل بعيد تحديد الهدف ثم تخطيط السياسة .

« الأهداف »

أولا - يتعين علينا من أجل دعم وتوسيع مدى هدفنا القومى أن نوحّد ونجمع فى تكامل بين السياسة الدولية ، ومختلف جوانب الشؤون الخارجية من دبلوماسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وحرية واعلامية ، وثقافية ، ونفسية ، وذلك حينما ترقى لمستوى رئاسة الجمهورية .

ثانيا -وعلىنا أيضا أن نربط ونضم بين هذه الموضوعات - متوخين جانب مسئولية الرئيس - وبين الموضوعات المحلية التى تشغل اهتمامنا فى الحاح - من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمالية والاجرائية - ذلك لأنها كلها تؤثر على سلوكنا القومى فى العالم .

ثالثا - علينا أن نهىء الكيان الحكومى الذى يقوى على معاونه الرئيس معاونه فعالة داخل نطاق السياسة الخارجية والامن القومى فى تطوير أهدافه وسياساته ، على وجه من الوضوح وحسن التدبير بحيث يضيف وحدة الاتجاه وقوة العزم على دور أمريكا الفذ فى خدمة واعلاء شأن الحرية .

« التوصيات »

ولتحقيق هذه الأهداف - التى لابد منها لحيوية أمننا القومى ، ودورنا العالمى - فاننى أوصى باتخاذ نهجين كبيرين فى العمل .

١ - انشاء منصب وزير أول ، يتولى معاونته الرئيس فى تنفيذ واجباته وسلطته الدستورية فى دائرة الأمن القومى والشئون الخارجية . . وهذا يعنى على وجه أكثر تفصيلا :

(أ) أن يعين رئيس الجمهورية الوزير الأول ، بعد موافقة مجلس الشيوخ .

(ب) . يتعين من الناحية الدستورية أن يشغل الوزير الأول وظيفة الرئيس التنفيذى لمجلس الأمن القومى .

(ج) أن يمارس سلطاته بتفويض من رئيس الجمهورية ، وأن يتم سحب هذه السلطة منه عن طريق الرئيس ووفقا لارادته .

(د) ويجب أن يخول - وفقا لارادة الرئيس المطلقة العمل نيابة عنه فى المسائل الدولية على مستوى رئيس الوزراء ، ويعاونه وزير الخارجية مباشرة عمله على مستوى وزراء الخارجية .

(هـ) يعد جهاز من الموظفين يخضع مباشرة له ويتولى معاونته كما يخول سلطة الاستعانة بجهاز التخطيط الحكومى وله إعادة تنظيمه فى حدود نطاق الأمن القومى والشئون الخارجية .

وما دام الوزير الأول يستمد سلطاته من الرئيس ويعمل نيابة عنه ، فيتعين أن يكون فى مرتبة من حيث الاختصاصات أعلى من مرتبة مجلس الوزراء مع بقاء اختصاصات الوزراء دون تغيير . . وبذا يستمر وزير الخارجية مختصا بالموضوعات الدبلوماسية الجارية ، ويواصل كذلك وزير الدفاع العمل تحت الاشراف المباشر

لرئيس الجمهورية باعتباره الرئيس الاعلى للجيش والرئيس التنفيذي لمجلس الأمن القومي . وفي المكنة تخويل الوزير الأول بقرار حكومي أو بقانون ، سلطة تعيين رئيس لآية هيئة من الهيئات المعدة لمعاونة الحكومة كمجلس تنسيق الأعمال ، والمجلس المختص بشئون السياسة الاقتصادية الخارجية ، والمجلس الاستشاري القومي لشئون التغذية الدولية . وللموضوعات المالية ، كما للدواخل والدوافع القائمة في ميدان الشئون المنحيه من جلاء المعالم والخطورة ما مثلتها في حقل الشئون الخارجية والأمن القومي . . اذ يحتاج الرئيس هنا أيضا الى جهد ومعاونة أكثر فاعلية ، تسانده لتحديد الهدف القومي ، وتنفيذ السياسة القومية المتخذة لحل مشاكل عصرنا الحالي وفواده ، التي تجيء بعضها أثار بعض معقدة غاية التعقيد .

« المشاكل »

وطبيعة هذا العصر من النوع الذي تتضاعف فيه المشاكل التي تواجه الحكومة بسرعة تفوق سرعة انشاء المنظمات المعدة لعلاجها : وعلى وجه التحديد : —

يوجد في حقل الشئون الداخلية مالا يقل عن ثمانية مصالح وأربعين منشأة تتقدم بتقاريرها للرئيس . .

كما يقوم بصفة مستمرة ذلك العبء الثقيل ، عبء تسوية أوجه التعارض بين برنامج الأهداف المطلوب تحقيقها وامكانيات الميزانية وحدودها . .

الى هذا فثمة كل عام في الكنجرس ، قدر متزايد من القوانين المعلقة ، من بينها القوانين التي يقترحها الرئيس — تعكس كلها

موضوعات جديدة ، تجابه كل مصالح الحكومة فى عنف ولأول مرة .
وأخيرا تقوم الحاجة الى سياسة تخطيطية تطويرية طويلة الأجل
مستوفاة الدراسة ٠٠ على أن حدة المشاكل ولو أنها تنبىء عن
الحاجة الماسة الى هذه السياسة ، الا أنها تجعل رسمها من الصعوبة
بمكان .

« الهدف »

ولا يستطيع الرئيس بمفرده مواجهة هذا القدر من المشاكل
والواجبات التى تتطلب يقظته ودراسته ، واقدامه على العمل ٠٠
وفى تجاهل هذه الناحية ، ما يعمل على توتر هيكلنا الحكومى وقد
بلغ سامق ذروته ٠٠ واضعافه بينما تقتضينا الحال دعمه ٠٠

ومن ثم ، فلا سبيل لنا حينئذ ، الا هدف ضرورى ، الاول هو
امداد الرئيس بجهاز يعاونه خاضع لارادته ، يختص بتخطيط
السياسة والبت الناجز فى الأمور ٠٠

الى هذا ، فاننا نستهدف هدفا آخر ننشده فى ضمان قيام
جهاز منظم معد لمجابهة المشاكل الحالية الداخلية يعمل على مستوى
المصالح والمنشآت نفسها .

(التوصيات)

١ - وانى لأوصى بانشاء منصب مساعد تنفيذى لرئيس
الجمهورية يتولى رئاسة ادارة منظمة للتنفيذ ، مهمته معاونه الرئيس
فى التخطيط والتنظيم فى دائرة الأعمال المحلية .

وستعمل هذه الادارة فى معاونة الرئيس بفاعلية تفوق فاعلية
الأجهزة الحكومية الحالية القائمة على التنظيم العام للمسائل
الادارية ، التى تتضمن شئون الميزانية ، والتوظيف ، والتخطيط ،
والأعمال التنظيمية . . . وستتولى هذه الادارة الاشراف على وحدات
مختلفة تخضع للمكتب التنفيذى للرئيس ، وستقضى خلال فترة على
الحاجة الى عدة أجهزة وظيفية تنشأ بصفة مؤقتة لمجابهة هذه
المشاكل ، وتغنيها عنها .

وشكرا جزىلا ياسيدى الرئيس .

فى تطوير الرئاسة وجعلها أكثر تمشيا مع العصر

تقرير مقدم من لجنة الاعمال الحكومية لمجلس الشيوخ خلال الدورة الثانية للكنجرس السادس والثمانين

يعتبر الرئيس مسئولا - بحكم القانون والتطبيق العملى - عن
المسلك الذى تسلكه الدولة فى علاقاتها الخارجية .. فهو الرئيس
الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الذى يرأس المصالح والمنشآت ..
وعنه تصدر القرارات الرئيسية المعمول بها فى الميزانية الحكومية ..
وليس بمقدوره أن يكل بهذه الواجبات الضخمة الى أى مجلس أو
أية لجنة ، اذ تقع عليه المسئولية ، وعليه وحده .

ومن شأن الآفاق الجديدة التى تفتحت فى الأمن القومى ، أن
تصبح ممارسة الرئيس معها لمسئوليته أكثر مشقة منها فى أية حقبة
أخرى فى تاريخنا .. وحاليا ، انعدم الحد الفاصل بين الشئون
الداخلية والخارجية ، هذا الحد الذى وان بدا قبل ناحلا لايرى ، الا
أنه كان قائما ، يمكن للباحث الجاد تتبعه .

وغدونا وقد أصبح الفصل بين السياستين الداخلية والخارجية
أكثر استحالة منه فى أى وقت آخر .. وتضاعفت أدوات السياسة
الخارجية .. حتى شملت المعونة الاقتصادية ، والاعلام ، والمعونة

الفنية ، والمعونة العلمية ، والتبادل الثقافي والتعليمي ، والمعونة الحربية الخارجية ٠٠ .وقديما ، كان الرئيس يقصد الى وزارة الخارجية حيث يجد المعاونة الرئيسية فى تطوير وتطبيق السياسة الخارجية ٠٠ .أما الآن ، فقد أصبح نطاق وزارة الخارجية أضيق من أن يتسع لتغطية العلاقات الخارجية المعاصرة ٠٠ .ولا تملك وزارة الخارجية أن تدعى أنها كمنظمة أكثر اختصاصا بالسياسة الخارجية من وزارة الدفاع ٠٠ .بل وكثيرا ما تهتم وزارة المالية ، ووزارة الزراعة ببعض حقول الشؤون الخارجية اهتمام وزارة الخارجية بها .

واليوم ، يكاد يتصل عمل كل مصلحة فى جهازنا الحكومى ، وكذلك عمل نماني عسرة منشأة مستقلة أيضا ، بسياسة الأمن القومى ٠٠ .كما تختص أربع منشآت حكومية وست منظمات مالية على المستوى الدولى بالعمل فى حقل المعاونة الاقتصادية الخارجية فقط .

والنتيجة التى نخلص اليها من هذا : أن تخطيط وتنفيذ سياسة الأمن القومى يدخل فى اختصاص العديد من المصالح والمنشآت ٠٠ .ويضع هذا الموقف عبئا ثقيلا على كاهل الرئيس ، حين يدفع اليه حشد من القادة المسئولين بالآراء المتضاربة ٠٠ .ولابد له من البت فى هذه الحلول المتصارعة ، ليتخير منها طريقه الى العمل ثم يتابع الموظفين فى أثناء تنفيذهم لها من حيث الامانة والكفاية ، وقد يكون بينهم البعض ممن رفض الرئيس الأخذ برأيه وأيد له بآخر ، تاركا له تنفيذه .

وجرى الرؤساء من قبل على الاستعانة بالميزانية كأداة لتسيير سياساتهم وبرامجهم وتنسيقها ٠٠ .ولقد كانت اجراءات الميزانية لاتعدد ممارسة الاعمال المحاسبية ، بمعنى مراقبة نفقة البرامج المنفذة والبرامج التى بسبيل التنفيذ ٠٠ .وأنشئ خلال العقد السابق العدد المتزايد من الاجهزة الضخمة التى تتوزع اختصاصاتها العديد

من المصالح الحكومية ، وذلك بغرض معاونة الرئيس فى تطويع السياسة الحكومية وتنسيقها ، ونفـيـذها ٠٠ ويعد مجلس الأمن القومى أشهر هذه الأجهزة •

وهذا التنظيم المصلحي المتداخل ، له طاقته النـفـلـيـديـة المحدودة فى معاونة الرئيس ٠٠ هذا وتعد اللجان التى يضمها مجلس الأمن القومى أجهزة تنسيق ٠٠ فهى تقوم بتنسيق وتوحيد ما يتقدم به الاعضاء لها ، ولا شأن لها بخلق سياسة الأمن القومى ومهمة اللجنة فى صياغة السياسة مهمة دقيقة تتسم بالحذر ، على انها ليست بالمهمة الخلافة المبدعة •

وينبثق المصدر الأول المنشئ للسياسة عن جهد الفرد المسئول، الذى يعيش بين المشاكل وفى جوها ، مكافحا اياها يوما بعد يوم ٠٠ واذا يتقدم الأفراد باقتراحاتهم الخلاقة للجنة ، تتولى اللجنة معاونتهم بنقدها لها ، ومراجعتها وصقلها •

وجرت تقاليد مديرى المصالح حينما يحتد اختلاف وجهات النظر بالنسبة للخطة السياسية ، أن يبحثوا عن سبيل لتخطى اللجان المنسقة ، على أن تترك لها الامور الثانوية ٠٠ وحينما يتعذر عليهم ذلك ، يسعون وراء الحيلولة بين النتائج التى ينتهى اليها التنسيق وبين ان تقيدهم بقيود صارمة ، تلزمهم بانتهاج سبيل للعمل لا يرغبونها ، وينتهى الأمر الى « تنسيق » لاينال الا موافقة القليل منهم ، مما لا يخرج فى مؤداه عن عدم التنسيق ٠٠ وبذا يترك الرئيس فى وضع لا يحسد عليه ٠٠ فلا يجد بدا من أن يسلك سبيل مفاوضات لاتنتهى يجرىها مع مديرى المصالح العامين تحت رياسته ، كما أنه قد يواجه فى وقت متأخر بمواقف متأزمة نتيجة انعدام التنسيق فى احدى المراحل المبكرة ، وبهذا تزايدت أعباء الرئيس ، الامر الذى جعل الارتجال العلمى يحل محل التخطيط المسبق •

« الوزير الأول في الحكومة »

وقد رأى البعض ممن فحصوا المشاكل التي تواجه الرئيس ، أنه بحاجة الى معاونة «موظف تعلو سلطته على سلطة الهيئة الوزارية» . ثم تغير هذا الرأي فيما بعد ، اذ اقترح الرئيس السابق هوفر في عام ١٩٥٥ انشاء منصبين لنائبي الرئيس ، الاول يختص بالشئون الخارجية والثاني بالشئون الداخلية .

وفي يولييه سنة ١٩٦٤ ، وقف المحافظ نلسن روكفلر ، الرئيس السابق للجنة الاستشارية في اللجنة الفرعية المختصة بدراسة أجهزة التنظيم السياسى وقدم اقتراحا معينا بصدد انشاء منصب وزير الحكومة الاول بموجب قانون يصدر .

ويبدو الاقتراح لأول وهلة ردا على الصعوبات التي يواجهها تشغيل أجهزة الحطة السياسية . والمتوقع أن يغطى عمل الوزير الأول كل جوانب الدائرة التي تضم مشاكل الامن القومى . اذ سيناط به ادارة الاجهزة التابعة للجنة التنسيق بحيث تكون حاسمة وموحدة . وهو لن يكون نظريا مجرد معاون للرئيس تابع للبيت الابيض ، بل يشغل منصبا وزاريا يعلو منصب الوزير العادى . وبذا يتسنى له توجيه زملائه أعضاء الوزارة على نحو لا يستطيعه معاونو الرئيس ممن تقف مهمتهم عند معاونته . وهو ، يستطيع نظريا أيضا ، أن يعفى الرئيس من كثير من أعبائه الحكومية ومن أعباء المفاوضات مع رؤساء الحكومات الآخرين . وأخيرا ، فانه يستطيع أن يقوم بمهمة المستشار الاول للرئيس في شئون السياسة الخارجية بكامل مفهومها الحديث .

ويسفر التحليل الدقيق لاقتراح انشاء منصب الوزير الاول عن أوجه نقص تكمن فى طبيعته وعن قيود تحد منها . فمقدر لهذا الاقتراح ، الفشل فى حل المشاكل التي قصد به أن يحلها ، كما

أنه من شأنه ادخال صعوبات جديدة ضخمة فى تشغيل أجهزة
السياسة القومية .

ويثير هذا الاقتراح مشكلتين .. الأولى نختص بعلاقة الوزير
الأول بمديرى المصالح .. اذ لا يترتب على منح المرء لقب « الوزير
الأول » تخويله السلطة اللازمة .. فموجب هذا الاقتراح يمارس
وزراء الخارجية والدفاع والوزراء الآخرون وظائفهم الدستورية
وسلطاتهم على الوجه الذى يمارسونها عليه حاليا .. كما أنهم
يظلون مسئولين أمام الكنجرس عن أداء واجباتهم الدستورية على
أكمل وجه .. هذا مع استمرار مسئوليتهم أمام رئيس الجمهورية .

وباعتبارهم مسئولين أمام الرئيس ، فسيتقدمون بتقاريرهم
مباشرة اليه .. وسيعرضون بالضرورة لقرارات الوزير الأول ،
كما أن طبيعة وضعه بينهم وبين الرئيس ستثير احتكاكا واستياء
.. ويمكن للوزير الاول أن يستحوذ على السلطة التى تعوزه فى
حالة واحدة فقط حالة ما اذا استقر الرئيس على قبول حكمه الفاصل
فى آراء مديرى المصالح .

ولكن اذا تمسك الرئيس برأيه ، واختلف مع الوزير الاول،
فمن ذا يكون الرئيس ؟

ومن هم هؤلاء الذين يقبلون أن يكونوا وزراء ؟

فانما تقوم أولوية الوزير الاول فعلا ، حينما يشغل كراسى
الوزارة رجال ثانويون نسبيا ، يعوزهم الاعتزاز برأيهم وبارادتهم
.. هذا الى أن حكومتنا فى هذه الحقبة من التاريخ ، تحتاج الى أن
يتوافر للمناصب العليا قدر أكبر - لا أصغر - من الاقدام وقوة

الدفع ، ولن تتحقق هذه الغاية بأن يختار لمناصب الوزراء من يقبلون التسليم بخفض مرتبة المناصب التي يطلب اليهم شغلها .
وتنصرف المشكلة الثانية التي يثيرها هذا الاقتراح الى علاقات الوزير الأول بالرئيس . .

اذ يروى سجل التاريخ أن معاونى الرئيس يستمدون سلطتهم الفعالة من علاقة الود المستقرة بينهم وبينه . . ففي مناسبات عديدة سابقة ، فوض رئيس الجمهورية أحد مستشاريه المقربين أن يختص يخطط أو بأعمال معينة ويباشرها نيابة عنه مع مديرى المصالح . . وقد أدى - على درجات متفاوتة - كمندوبين للرئيس ، هؤلاء الرجال من أمثال هوس ، وهيكنز ، وبرنز ، وآدامز ، خدمات فعالة . . الا أن مناصبهم ، كانت دائما تختلف طبيعتها عن طبيعة منصب الوزير الأول المقترح انشاؤه .

ونشأت هذه المندوبية فى الماضى ، بموجب تعيينات صدرت لاداء مهمة معينة ، ويمنحها الرئيس برضائه الشخصى ولأجل محدود لأفراد يعتبرهم محل ثقته ، ولاءت بينه وبينهم المودة القائمة على أساس من عدم استقلالهم عنه . . ولم يستمد هيكنز أو آدامز سلطتهما ابان ذروة فاعليتهما فى الحكومة ، من القوانين المنظمة ، والألقاب ، أو المناصب أو أية ورقة تمنح امتيازاً من أى نوع ، ولكن فقط من ثقة الرئيس الصريحة فيهما واعتماده عليهما .

ولهذا ، سىصبح وضع منصب الوزير الاول المقترح من الخروج بحيث يتعذر عليه المحافظة على علاقة الود ، حتى لو أنها قامت منذ البداية . . فوضعه الدستورى ، ومركزه الرسمى فى الحكومة ، وقيادته لمختلف الموظفين ، ورياسته للجان المتنوعة ، وجاذبيته للصحافة ، ومسئوليته أمام مجلس الشيوخ الذى يواجهه كل هذه ستتضافر ضد احتفاظه بصلته بالرئيس ، هذه الصلة الوثيقة والموثوق بها والشخصية معا .

ومن غير المنتظر في الواقع ، أن يمنح الرئيس الوزير الأول معاضدته الثابتة وتأييده اللذين يحتاجهما لتحقيق أولوياته على أعضاء الوزارة الآخرين ٠٠ وإذا فعل هذا ، أدى ذلك الى المخاطرة بأن يصبح الوزير الأول سلطة مستقلة ، في قدرته أن يجتاح الرئيس سياسيا ٠٠ كما سيؤدي هذا الى خطر أفدح ، خطر اتارة معارضة متصلة الأطراف ، تصدر عن المصالح الحكومية ، والكنجرس ومختلف الهيئات التي تأثرت صوالها ٠

فالرئيس فقط ، هو الذي تتسع مسئوليته لسائر شئون الأمة ٠٠ وهو الذي يستطيع أن يوازن بين احتياجات الدولة المحلية والاقتصادية والدفاعية ٠٠ ولو خول أى شخص آخر عداه القيام بعمله ، لأصبحت رياسته شكلية ومن نوع الرياسة الدستورية الشكلية ٠

وباختصار ، لا محل في نظامنا الحكومي، لمنصب الوزير الأول ٠ فهذا المنصب يؤخذ على أنه وسيط وحكم يفصل بين سياسات الامن القومي المتنازعة ، التي تدافع عن كل منها الوزارات والكنجرس ولجانه ٠٠ وليس في النظام الامريكي ، الا موظف واحد يملك السلطتين الدستورية والسياسية الضرورتين لتأدية هذا الدور والاحتفاظ به ٠٠ وهذا الموظف هو رئيس جمهورية الولايات المتحدة ٠٠ ولا سبيل الى اعفائه من أعبائه ٠ بامداده « بمندوب » يؤدي عنه ما يمكن أن يؤديه هو دون غيره ٠

ان شعبية الرئيس وحدها لا تكفى !!

بقلم سدنى هيمان المحرر بمجلة نيويورك تيمز عن مقال له بها

حينما أقدم جون ف . كندى على الاشتراك فى مضمار السباق للفوز بالبيت الأبيض ، جعل من مفهومه لمعنى وماهية رياسته الجمهورية ، موضوعا له أهميته الاولى بين سائر الموضوعات التى تعرضت لها معركة انتخابات الرئاسة سنة ١٩٦٠ ٠٠ وبعد أن فاز بالرئاسة ، عمل على تأكيد هذا المفهوم فى أكثر من مرة ٠٠ والمتوقع أنه سيحرص على أن يضع موقف الكنجرس من برنامج القوانين التى تقدم بها اليه والكيفية التى عالج بها هذه القوانين ، على رأس الموضوعات المثارة فى معركة انتخابات الرئاسة عام ٦٤ ٠

وتؤدى بنا دراستنا المقارنة لألوان الجدل التى دارت سنة ١٩٦٠ حول موضوع رئاسة الجمهورية نفسها ، وألوان الجدل التى قامت بعد ذلك حول العلاقات بين الرئيس والسكنجرس الى اثارة أسئلة ثلاثة لم رفض الكنجرس الموضوعات الأساسية فى برنامج الرئيس الداخلى ، بينما أيد مبادئه فى السياسة الخارجية ؟ ولماذا لم يستطع مستر كندى ، وقد حظى كرئيس بشعبية كبرى ، أن يجعل منها سبيلا لتأييد الكنجرس - مشروعاته الداخلية ؟ ثم هل من شئ آخر ، كان يستطيع أن يقوم به الرئيس - بعد كل الذى قام به - لضمان اقرار هذه المشروعات الداخلية ؟ ٠

ويقتضينا تهيئة الجو للدراسة وتنقيته مما يشوبه ، أن نقرر

فى صراحة ، أنه لا بد لكل رئيس عامل نشط من أن يصطدم بالكنجرس ٠٠ وتكمن أول مبررات هذا الصدام بين مواد الدستور نفسها ٠٠ فالدستور لا يقتصر على تسليم كل من الرئيس والكنجرس بسلطات ومهام يتداخل بعضها فى بعض تداخلا يتضح أثناء مباشرة كل منهما عملا واحدا فى آن واحد ، كما أنه لا يقف عند مدهما بسلطة الفيتو المتبادلة ، ولكنه يمد كلا من مجلس النواب والشيوخ بأسلحة ، يحارب كل منهما بها الآخر ٠٠ ومن ثم فإن ما يبدو للوهلة الأولى ، أنه مجرد نصادم بين كل من الكنجرس بمجلسيه والرئيس ، إنما هو فى الواقع تصادم وقع بين مجلس الشيوخ والنواب ، أقعّم فيه الرئيس فالتف حوله لهب النزاع .

الى هذا ، فقد يصطدم الرئيس والكنجرس ، بسبب التباين فى أنواع الضغط التى يتعرض لها كل منهما ، مما يرد الى التفاوت العميق بين مدى اتساع وكيفية تكوين كل من الدائرتين اللتين يمثلهما الرئيس والكنجرس ، فدائرة الرئيس تمتد من الفرد الى الدولة الى مجموعة الدول ، ولو أن هذا لا ينفى أن نتيجة انتخابات الرئاسة ، إنما يبت فيها فى نطاق المدن الرئيسية فى الشمال ٠٠ الا أن الرئيس لا يعتبر مسئولا عن تبعاته السياسية أمامها فقط ، اذ يتوقع منه سائر الناخبين الأمريكين أن يخدم صوالح الدولة عامة ، هذه الصوالح القديمة التقليدية ٠٠ وفى نفس الوقت ، تنظر اليه دائرته المترامية الاطراف التى لا تملك التصويت فى انتخابه ، والتى تتمثل فى الحلف الغربى - على أنه رئيس الحلف الاعلى ، وتتوقع منه أن يخدم صوالح الدول التى تضمها .

أما الدائرة التى يمثلها الكنجرس فشيء آخر ، يختلف عن هذا ٠٠ فهى من ناحية الهيكل تتمثل فى مجموعة الاحياء والمدن والولايات المتناثرة فى الدولة وصوالح كل منها الخاصة بها . ولا يستتبع ذلك بالضرورة ، اضافة جديد الى صالح الدولة أكثر

هما تضيفه مجموعة أصوات الكنجرس الى أصوات الأمة مجتمعة .
وليس ثمة من ضغط مباشر يؤثر على عضو الكنجرس ويصرفه
الى أن يدخل في اعتباره آراء الغير ممن لا يملكون التصويت له داخل
نطاق دائرته الانتخابية المعينة الحدود جغرافيا ، فهو لا يتأثر
الا بمطالب الرأى العام المحلى ، وما هو عليه وما ستكون عليه له
اقتضى الامر أن تعاد الانتخابات فى دائرته وأن يعود للنضال
ثانية .

وما دامت الامور قد سارت على أكمل وجه ، بحيث لم يترك
أمر دون أن يدرس او ينفذ ، فلماذا عجزت شعبية الرئيس كندى
إذا ، عن أن تتحول الى مصدر دائم يستمد منه الرئيس النفوذ الذى
يطوع له الكنجرس فيعضد مؤيدا برنامج اصلاحاته الداخلية . .
ولقد جرى الامريكيون خلال الحقبة الاخيرة من تاريخنا ، على أن يقفوا
من أى رئيس يحظى بشعبية كبيرة ، موقفا يشبه بعض الشيء ،
الموقف الذى اتخذه أهل « سينا » من قائد حربى ، استأجروه ،
ليحقق لهم النصر ضد مدينة تجاورهم : اذ حينما انتصر القائد ،
واستسلم العدو ، تراءى لأهل المدينة أن القائد غدا فى وضع يسمح
بغزوهم ، ومن ثم انعقد اجتماع عام ، لبحث كيفية مكافأة القائد
مكافأة تجمع الى الوفاء الحذر والتحوط . . وأخيرا انتهى الجمع الى
قرار ، فقتل القائد ، ثم عبده بعد ذلك ، راعيا لسينا مقدسا .

وهكذا الامر أيضا مع الرئيس الذى تتوافر له الشعبية ، فهو
يحظى بمحبة الجميع ، على أن يحكم على غرار ملك بريطانيا ، وعلى
أن يكتفى بأن يكون الراعى المقدس لوحدة الأمة ، ومثلها الاعلى الذى
تعبد فيه فضائل مدارس الأحد ، ويتجسد فيه مضمون السعادة
الزوجية ، وطالما أنه يتمثل فى شخصية الملك المتباعدة عن الجميع ،
والتي يستطيع الملك من خلالها ، أن يسعد فى رهبه قدسية

بالشعور الذاتى بالمشاركة فى شئون الدولة : ما يمس منها جوانب
الرفعة والقوة وما ينصرف منها الى نواحي الجمال والابداع .

ان سلطة الرئيس لتعكس عظمة هذه الملايين من الامريكيين
التي مع علمها بأن لا سبيل الى خدمة المصالح القومية بدونها لا تند
عنها بادرة شعور بالختسية الممضة من أن يجعل الرئيس من محبتها
له وسيلة لاضراره بها على أى وجه من الوجوه ، وذلك حينما يمسك
- خلال ممارسته بسلطاته المخولة له - باعتباره رئيسا للجمهورية -
عن أن يكون مجرد ملك فقط .

وثمة تناقض واضح ، تنطوى عليه النتائج المترتبة على شعبية
الرئيس ، فكلما كان رئيس الجمهورية أكر شعبية - كالرئيس
ايزنهاور - تزايد الاتجاه الى جعله سجيناً لهذه الشعبية ، وتمادى
هذا الوضع فى أن يصبح قوام ادارته . . وعلى النقيض من ذلك ،
فان رئيساً مثل هرى س . نرومان ، الذى بغض النظر عما وجه اليه
من اطراء فى يوم الانتخاب - اتهم بصفة دائمة بالهبوط بمستوى
هيبة الرئيس ، تركت له الحرية ليحدث ثورة تتناول نظرة الحياة
الامريكية الشاملة للأمور ، وما ذلك الا لفقدانه الشعبية حتى لقد
تناولوه بالسب ، ومن ثم لم يعد فى تصرفه يخشى أحداً .

أما الرئيس كندى ، فموقفه كموقف الرئيس آيزنهاور - وان
اختلفت الأسباب التى أدت بكل منهما الى هذا الموقف - تميز
بصلاحيته الكاملة ، ليمثل فى العقلية الامريكية - مقابلاً للملك
بريطانيا .

ولا يرجع الشعور بمدى ما يثيره هذا التقابل من ارتباطات
الى سياسته ، وانما يعود الى شخصيته ، فأى تعهد سياسى تعهد به
الرئيس ، يظل قائماً يتقيد به ما دام خاصاً بالشئون الخارجية ،
ولكنه يقصر عن هذا اذا ما انصرف الى الشئون الداخلية . .

فاذا صادف التحليل السابق قبولا ، واذا صح ما أعتقد ، من أن الرئيس كندى جرى على مساندة الجانب الأكبر من مشروعاته بكل ما يملك من حماس ، فما كان له من سبيل يسلكه ، لامكان تحقيق برنامج القوانين التى تقدم بها ، الا أن يتناسى شعبينه تناسيا كليا، وبهذا فانه على الأقل سيتحرر من ألوان غروره الحداع التى - فيما عدا خلال يوم الانتخاب - تمثل نوعا من القوة الساحرة التى يختزنها للشدائد ، وأدق اللحظات وأخرجها عند الرئيس ، لحظة البت فيما يقتضيه الموقف من حيث الامساك على هذه القوة « والشح بها » ، « أو الاسراف فيها » وبذا فله حريته فى وزن الامور وتقليبها على وجوهها المختلفة ، ليخلص منها الى ما يخدم أسمى مصالح الامة .. وليس ما يقتضيه فى ابداء رأيه ، أن يكون بالغ الحذر والوجل من عواقب الامور ، مرهف الحساسية ارحاف ميزان الدكتور جورج جالب ذى الاجزاء العشرية .

والحق أن مستر كندى لم ينتخب اعجابا بشخصه ، وانما ليدبر دفة الحكم على أحسن وجه يستطيعه .. فاذا وفق الى ذلك ولم ينل تقدير الناس بل منى بكرهم ، فلن تتوانى الأجيال المقبلة عن اقامة التماثيل له وفاء لذكراه .. واذا لم يوفق الى ذلك وأبقى على ركود الحكومة ، ونعم ازاء ذلك بتقدير الشعب فسستغدو أقوال الاطراء المشيدة به خلال فترة حكمه ، نعمة تثير الشجن فى آذان أجيال المستقبل .

وعلى كل ، فلن تقوى شعبيته على انقاذ برنامجه الداخلى من أن يتعثر جانب منه ، فقد يرفض عدد من مشروعاته ، بالرغم من أنه يتمتع بمحبة وتقدير ثمانية من كل عشرة أفراد .. وبذا فلا محل لاعتماده على شعبيته فى اقرار مشروعاته ، ولا محل لتوقعه انقاذها لما قد يتعثر منها .

ولسائل أن يسأل ، ما دام الناس قد اصططحوا على اعتبار

موضوعي الحرب والسلام أهم وأخطر الموضوعات المعاصرة ، ترى فهل تركز وحدة الامة وتجميع فاعليتها الى حد كبير على مدى ما يتمتع به شخص الرئيس من شعبية ؟ وجدير بنا ونحن في معرض الاجابة على هذا السؤال ، أن نذكر ان الرئيس ترومان وفق في ادارة وتوجيه السياسة الامريكية ، بالرغم من ضآلة شعبيته .. ذلك لأنه باعتباره رئيسا لجمهورية الولايات المتحدة ، والمسئول الأول عن سياستها الخارجية ، لا محيد للكنجرس وللأمة الا أن يؤيدا هذه السياسة ، بغض النظر عما تثيره عن امتعاض ، فما من سبيل الى هذا سوى ذلك ، فقد دلتنا ملاحظتنا الدقيقة لمجريات الأمور ، أن أحدا من الرئيس خرشوف ، والجنرال ديغول ، والرئيس اديناور لم يبن موقفه من سياسة المستر كندى واتجاهاته ، على ماله من شعبية كبيرة في الولايات المتحدة .. فقد عارضوه ثلاثتهم ، في الوقت الذي بلغت فيه شعبيته داخل الوطن ذروتها .. فالأمر عندهم يرتبط بتقديرهم لمدى وكيفية تأثير مقترحاته على صوالهم القومية ، وعلى مدى قدرة الولايات المتحدة على امداده وتسليحه بالوسيلة المادية التي ترجح بارادته على ارادتهم ، فيما يعرضون له من أمور .

وبذا ، فلو واصل الرئيس السير في تنفيذ برنامجه الداخلي غير ملق بالا ولا مدخلا في اعتباره مدى شعبيته لأمكنه متابعة طريقه ، معتمدا على الشعب ، لاجئا اليه ، مخاطبا اياه ، إبان عرضه للمشروعه أمام الكنجرس .

وحتى تتوافر لمثل هذا النداء فاعليته ، يستلزم الامر أن يمكن جمهور الشعب الذين هم بمثابة النظارة في المسرح - من التعرف على ما للمشروع المقترح من خطورة تتجلى حينما يندرج ضمن خطة على مستوى أكبر من المستوى الاقليمي . وبمثل هذه الروح ، عالج مستر كندى المشروع بقانون بتنظيم التجارة ، حينما ناضل

نضالا عنيفا مصرا على ضرورة اصداره ، موضحا لما لمشروعه من خطورة في ميدان الاتجار بين دول الاطلنطي .

وانه لعجيب حقا ، مع توافر الكفايات في الحكومة ، أن يلقي بمشروع القانون بتنظيم التجارة بمفرده دون أن يجد من يهيئ له الجو ويسانده . . على أنه لا محل للعجب ، ما دامت الحكومة قد سمحت للآراء الجامدة التي تضمنها تقويم بوريشارد الذي أصدرته حكومة ايزنهاور قبل وفاة مؤلفه ، أن تسيطر على الجانب الاقتصادي من عقلية الامة . . فبغض النظر عن انه لا يعدو رسالة تجارية كتبت بطريقة الاختزال ، وأغفلت طي النسيان ، فقد كان لزاما على الحكومة أن توضح لاذهان الشعب كيف أن مشروعاتها الداخلية ، التي تعنى بها ، تدخل في اطار الحطة الكبرى ، التي تهدف الى « أن تدفع بأمريكا الى الأمام بعد أن تخلفت عن مركزها الأول » .

وان خطابا واحدا يلقيه الرئيس لن يأتي بالمعجزة . . انما يتغير جو الرأي العام تغيرا ملموسا ، اذا ما قاد الرئيس جهودا مخططة ومدروسة ، وأعلن عنها في الجرائد بكل الوسائل الممكنة وفي ستي المناسبات : حفلات توزيع الجوائز والمكافآت وحفلات التدشين والافتتاح ، والمؤتمرات الصحفية ، واجتماعات المنظمات القومية ، والبرنامج التلفزيوني « دردشة حول المدفأة » ، ردفع بكل هذا موجها اياه الى جوانب موضوع رئيسي واحد ، الموضوع المعروف والمرغوب في تنفيذه ، ومن المعترف به ، أن واحدا من هذه الاساليب الدعائية ، لن يقوى على الوصول الى جهة نائية ، حيث الرأي العام آسن ولا يتصل بغيره من الآراء خارج منطقته - ولو أنه على ما هو عليه من الركود يملك أن يبعث الى الكنجرس بعضو قد يحظى بمقعد في لجنة من لجانه ، بل وقد يترأسها ، بل وقد نتاح له بذلك فرصة العمل على سد المنافذ في وجه أحد مشروعات

الرئيس وازهاقه ٠٠ الا أنه بالرغم مما ذكرنا فانه يجدر توجيه مثل هذا النداء الى الشعب لأسباب ثلاثة ، على أقل تقدير :

أولها ، أنه يجدد حيوية الرأى القائل بأن الشعب مصدر كل السلطات وأنه فوق الحكومة وأنه الفصيل النهائي فيما يصدر عن الرئيس أو الكنجرس من قول أو عمل ، وذلك بعد أن شاخ هذا الرأى ووهن ٠٠ وثانيها أنه سيشحذ من همه جهود معضدى الرئيس ويقوى من عزيمة المترددين منهم ، ليخاطروا دافعين بأنفسهم لتعضيد الأغراض التى سيعونها ويدركون مرماها بفضل هذا النداء الموجه اليهم . وثالثها أنه يولد ألوانا من الضغط القوى على بعض زعماء الكنجرس ، فينبعث فيهم الاحساس بصواب الرأى الذى ينادى « بسيطرتهم على غيرهم من زعماء الكنجرس ، فيعملون على تحقيقه ٠٠ وهذا مالا يستطيع الرئيس أن يفعله ، بتوجيهه المباشر لأعضاء الكنجرس اذ أنه يعتبر بينهم « غريبا » وليس واحدا من أفراد الأسرة .

ثمة ، أمر آخر ، يتخذ بغية قيام المعاونة على تحقيق هدف برنامج مشروعات الرئيس القومية ، دون ما انتظار للتغيرات التى ستطرأ على الكنجرس ، نتيجة تعديل بعض الولايات للدوائر الانتخابية فيها وتكوينها على أسس أقوم من تلك التى قامت عليها قبلا ، وذلك خضوعا منها لقرار المحكمة العليا فى هذا الشأن .

ولزام على الكنجرس أن يقوم باعادة انشاء ما يقابل لجنة لافلتل مورترونى ، التى تختص ببحث اجراءات الكنجرس التنظيمية، اذ بتنفيذ ما توصى به ، يغدو الكنجرس لفترة ما ، أداة ذات سلطة لها مسئوليتها ٠٠ وكما جعل المستر كندى طبيعة الرئاسة ، الموضوع الأول فى معركة انتخابات ١٩٦٠ ، فانه يحسن لنفسه وللدولة ، لو أنه جعل من اعادة النظر فى الاجراءات المطبقة فى الكنجرس موضوع انتخابات الرئاسة القادمة الاساسى .

الانتخابات التمهيدية

بقلم تيودور هـ - هويت
الصحفي الحائز لجائزة بوليتزر

تعتبر معركة الانتخابات التمهيدية ، على أى مستوى كانت ، أهم ما تسديه أمريكا للديمقراطية - وتعنى الألفاظ « على أى مستوى » الشكل الذى يتخذه الفن الذى يقذفه بأفحش السباب ويمقته كل محترف للسياسة .

ونظريا ، تعمل معركة الانتخابات التمهيدية على أن ينتقل تعيين المرشحين من أيدي زعماء الحزب المعروفين بنقمتهم وسخطهم الى أيدي أفراد جمهور الحزب مباشرة ، فهم منشئوه ومؤسسوه .

وحينما تتحقق المبادئ النظرية وتتطابق والواقع (اذ تفقد فى بعض الانتخابات التمهيدية معناها كلية) ، فان معارك الانتخابات التمهيدية تخلف انفجارات مدمرة لا تنسى .

وليسست الانتخابات التمهيدية بمعناها السليم ، الا حرب تشب داخل نطاق أسرة الحزب - وهى ككل حرب عائلية ، تقبل أن تحتد مرارتها ، تاركة وراءها ندوبا أبقي على الزمن من جراح المعركة الموجهة ضد الخصم فى نوفمبر ٠٠ ولست تدرى خلال معارك الانتخابات التمهيدية من أين تنبثق الأطماع متدفقة ، فبينما يؤكد المغمورون وجودهم ، اذ بالشيوخ يقذف بهم فى غير رحمة الى قبورهم السياسية ،

أما الزعماء والقادة ، فهم اما أن - ييجلوا واما أن ينزعوا عن مقاعدهم
٠٠ ويستخدم خلال معارك الانتخابات التمهيدية سواء أكانت على
مستوى الحى أم مستوى المقاطعة أم مستوى الولاية سكاكين الأسرة
الحادة القاطعة وسكاكينها الزائفة المنلومة .

ويمقت الزعماء والقادة المفتقدون لمراكزهم فى ثبات ورسوخ
الانتخابات التمهيدية لسبب هام ، ذلك أنها على أى وجه تمثل نداء
موجها من القادة الى الشعب مباشرة يحمل الى أفرادهم رغبتهم وتمتص
هذه الانتخابات كما تبدد قدرا كبيرا من نقود المشتركين فيها ، الذين
يجدون للوصول الى انتخابات نوفمبر النهائية ٠٠ وتمتد الاتهامات
الملقى بها فى معركة الانتخابات التمهيدية من جانب ، وما يقابنها
من دفع واثامات ردا عليها من الجانب الآخر ، أعداء الحزب
بامدادات يمكنهم استخدامها بعد ذلك بفاعلية كبرى ضد أى فرد
من خصومهم يقدر له الفوز فى المعركة القائمة على منافسيه .

وتفصح هذه الانتخابات المرشح وتهتك ما خفى من أمره ،
وتستنقد مادته الخطابية ، وتجفف طاقته الحيوية ، وتدعه واهنا يطلع
وهو مقبل على لقاء عدو قوى المراس .

ومهما قيل عن عيوب مثالب الانتخابات التمهيدية عامة ، فانه
يعتبر لا شئ بجانب ما يقال عن عيوب انتخابات الرئاسة التمهيدية
٠٠ اذ ينفق قدر جسيم من النقود خلال سلسلة انتخابات الرئاسة
التمهيدية التى تقام فى أنحاء البلاد ، ذلك لأن لأقدار الرئاسة
من قوة الأسر والتأثير العام والشامل ما يدفع الحشود من المواطنين
المتحمسين وهواة السياسة المأخوذبن بتأثيرها الى أن يهبوا فى غير
روية مصرين على المشاركة فيها .

وتنال الانتخابات التمهيدية المحلية من التنظيم السياسى
المحلى التماسك المنسق وتجعله خطاما ٠٠ على أن هذا لا يقارن بالحالة

السيئة التي يترك عليها عملاقان سياسيان من ولايتين متباعدتين منظمة سياسية سامقة ، حينما يستغلان أوجه طموحها ، متجها كل منهما بها لصالحه ، متجاهلين كل التجاهل خلال صراعهما من أجل الفوز بالسلطة المؤدية الى رئاسة الدولة كلها ، سبل موازنة شئونها المحلية الدقيقة ووسائل تسوية مشاكلها التي انتهت اليها .

على أننا وقد أفضينا بما في جعبتنا ، ما زالت هناك حقيقة كبرى لم تذكر . فلو لم توجد انتخابات الرئاسة التمهيدية ، لاضطع زعماء الأحزاب باختيار المندوبين الموفدين للمؤتمرات القومية ، ولأحاط الغموض بفرار المؤتمر نتيجة عدم امكان التعرف على مدى القوة المؤيدة لكل من المرشحين ، ولظل هذا القرار في أيدي زعماء الأحزاب في الفرقة الخلفية وحينما ترك أمر اختيار مرشحي الرئاسة خلال الفترة من عام ١٨٦٥ - ١٩٠٠ للزعماء مجتمعين يضمهم مؤتمر فانهم جروا على اختيار زعامة لا تعدو المستوى العادي مما ذهب بالبعض الى أن يقولوا بحق « ليس من حقبة عرفها تاريخ السياسة في أمريكا منذ أن هز كريستوفر كولمبس ميزان المجتمع الأمريكي ، في ركود هذه الحقبة » ولقد بدأ ادخال نظام انتخابات الرئاسة التمهيدية في أواخر القرن العشرين فقط ، لينتشر بعد ذلك سريعا في أنحاء الولايات المتحدة .

ومارست كثير من الولايات خلال النصف الثاني تجربة انتخابات الرئاسة التمهيدية . فجعل بعض الولايات منها مظهرا دائما من مظاهر السياسة فيها ، وانتهى البعض الآخر الى تهذيبها واصل أغلب هذه الولايات تناول قواعدها بالتغيير مرة كل عشر سنوات ومع عام ١٩٦٠ ، كانت هناك ست عشرة ولاية آخذة بنظام الانتخابات التمهيدية الذي يستند الى العلنية ، وعدم فرض أية قيود ، والمشروعية وبمقتضاه يتقدم كل من يرغب في ترشيح نفسه لرئاسة الجمهورية من أي من الحزبين الى الجمهور مباشرة وهذه الست عشرة ولاية

تتغير وجهات نظرها السياسية وعقائدها الاجتماعية وفقا لتغير الحضارة الأمريكية فيها ، وقد اختيرت دون التقيد بمنطق أو بخطط مرسومة ٠٠ وتبدو هذه الولايات - جملة في نظر الأجانب - أبعد ميادين النضال صلاحية لأن تكون أرضا لنزال الطامحين في قيادة أمريكا وحريتها وإدارة قواتها العسكرية ٠٠ ومع ذلك ، لعبت هذه الولايات ، وما زالت تلعب دورا حيويا في سياسة رؤساء جمهوريه أمريكا .

فليس هناك من سبيل يؤدي بجون ف . كندی ، وهيبيرت همفري الى المؤتمر ، الا الفوز في انتخابات الرئاسة التمهيدية ٠٠ فلو أنهما عجزا عن أن يدللا على قوة مكانتهما في قلوب الأمريكيين ، لقضى عليهما حتما زعماء الحزب في الفرق الخلفية بلوس أنجلس ٠٠ ومن ثم فهما حين بدأ النضال ، أدخلوا في اعتبارهما تعدد طوائف النظارة ، فتأتى في المقدمة طائفة جمهور ناخبى الولاية - مقر الانتخابات التمهيدية - وهؤلاء تتخذ الوسائل للفوز بأصواتهم على الفور وكذا بأصوات مندوبى المنظمات والهيئات الكائنة بدائرة الولاية ممن يمكن كسبهم ٠٠ هذا طبعا ، على أقل تقدير ، ما أدخله في اعتبارهما ، ثم تجيء طوائف المشاهدين ممن يمثلون أفراد الشعب عامة باعتبار أن الأمة تتجه بانتباهها أولا الى المعركة ، حيث تأخذ في سير أقدار الرجال المتنازلين ، وأخيرا ، هناك زعماء الولايات الشرقية الكبرى والولايات الأقل حجما الذين يشاهدون السباق فى غير تحزب أو تحمس ، لمجرد ملاحظة كيف تتم الأمور فقط .

واختار هيبيرت همفري خمس ولايات من هذه الست عشرة ولاية لتكون ميدان معركته الانتخابية ، واختار كندی سبع ولايات ، والتقى أول ما التقيا فى ٥ ابريل بوسكنسن .

وما جاء الثلاثاء الموافق ٥ ابريل ، حتى استعدت وسكنسن

للدلاء بصوتها ، وكان مقدرا أن يتم الفوز بسهولة (أو هكذا
دار بخلد المتنبيين) .

ولما لم يجيء الفوز سهلا ، كما أوضحت نتيجة التصويت
فعلا ، كان ذلك أثره فى العناية بأعداد نضال كندى مستقبلا من
أجل الرئاسة ، منذ هذا الحين وحتى نوفمبر .

وبدت صورة الانتخابات واضحة ، بعد انقضاء ساعتين على
انتهاء عملية الانتخابات لقد توقع كندى أن يخسر الشق الغربى
بأكمله - الدوائر الثالثة ، والتاسعة والعاشر - اما لأنها أحياء
رفيعة ، أو لأن سكانها من البروتستانت ، الأمر الذى لم يستطع
أن يجزم فيه برأى كما توقع أن يخسر الدائرة الثانية خسارة
فادحة - اما لأنها دائرة يسكنها بروتستانت ، أو لأنها موالية لهمجرى
ولستيفنسون ، وهذا ما عجز عن تقديره أيضا ٠٠ وتوقع أن يفوز
بالدائرة السابعة بمشقة وبأصوات قليلة ، والدائرتين السادسة
والثامنة بأغلبية (نظرا لأن معظم سكانهما من الكاثوليك ، ولأنهما
موطن جو مكارثى ، كما كان متأكدا من الفوز بالدائرة الأولى
وبملووكى الرابعة والخامسة (لأن معظم سكانها من الكاثوليك)
وما من أحد استطاع أن يقرر ما اذا كانت دوائر همفرى قد صوتت
ضد كندى لأن سكانها بروتستانت أو لأنها مناطق زراعية تتاخم
مينيسوتا ، وما اذا كان كندى قد فاز بدوائره الستة لأن معظم
سكانها من الكاثوليك أو لأنها مناطق صناعية الى حد كبير ٠٠ وفى
الساعة الثامنة أسفرت البيانات عن حقيقة الوضع ، حينئذ تجلت له
الرسالة التى وصلته واضحة المعالم .

واذ سأله احدى شقيقاته « ماذا وراءها ؟ » أجابها مستأنيا
فى مرارة « انها تفيد أن يتعين علينا إعادة الكرة مرة ثانية ، علينا
أن نرتاد كل دائرة وأن نفوز بكل دائرة بما فى ذلك - وست

فرجينيا ، مارى لاند ، وانديانا ، واريجون ، وكل الطريق المؤدى الى المؤتمر » .

ولو أن كندى اعتبر أن فوزه بست دوائر ضد أربع نتيجة غير مشجعة فإن همفري اعتبر أن فوزه بأربع دوائر ضد ست انتصارا له .

لقد توقع همفري أن يهزم ، وقبل تشخيص الخبراء لظروفه على أنه هزيمة محققة ٠٠ ومع ذلك ، قبل الدخول في حلبة السباق، وجد في عدد الأصوات التي نالها ما بعث في نفسه الرضاء والأمل والسرور .

تم انتقل من دائرة احساسه بالرضاء ، الى تحية كميرات التليفزيون والصحافة ٠٠ وتحدث اليها معتزا بقوته « في مكنتكم أن تصفوني بشدة العزم والسرور والشجن معا » وواصل حديثه مازحا متهمكا لدقائق قليلة ، ثم ذكر أنه سيعود مباشرة الى واشنطن في اليوم التالي ومنها الى وست فرجينيا .

وبتأمل الأحداث التي سردناها ، يبدو جليا ، أن جون ف . كندى مدين بتعيينه مرشحا للرئاسة الى القرار الذي اتخذته هيرت همفري تلك الليلة في ملووكي أكثر منه الى أى قرار صادر عن أي شخص آخر ، فيما عداه هو بالذات .

اذ لو انسحب همفري آنذاك ، لما لقي كندى أية معارضة في انتخابات الرئاسة التمهيدية في وست فرجينيا ، ومن ثم لقدر لأى انتصار أحرزه هناك أن يعتبر لا شيء ، ولفقد جدواه بالنسبة له حين يلقي زعماء الولايات الشرقية ، مساوما اياهم ناشدا تأييدهم .

وينبىء تاريخ أمريكا ، على أنه نادرا ما تأثرت أنماط التنظيم

السياسى التى طبقت ، بجغرافية البلاد ، وأن ولايات الاتحاد تجمعت فى أسر سياسية واضحة المعالم ، منساقه وراء ماضيها ، لا وراء عامل الجوار فيما بينها •

فالمسافة التى تفصل ماديسون عاصمة وسكنسون عن شارلستون عاصمة وست فرجينيا تمتل فى ٦٤٠ ميلا فقط . ومع ذلك فان مئات من السنين ، وتقاليد ، وخلقنا ثقافية فسيحة يتعذر تحديدها تفصل بين هذه الولايات •• فلو أراد المرء أن يختار مجموعة مشرفة تضم الولايات الامريكية ذات النظم السياسية البالغة الكياسة والحقيقة بالتقدير ، لجمع بين وسكنسون وبين منيسوتا ، وكليفورنيا ، وكنتكت •• واذا أراد أن يختار (مع استبعاد - بعض الولايات فى الجنوب) الولايات ذات النظم السياسية البالغة الاسفاف والتعفن وحقارة الشأن ، لأضاف وست فرجينيا الى ما يعرف فى عالم السياسة الأمريكية بأسرة جوكز التى تضم انديانا ، ماستشوستس وتكساس •

لقد كان لصناعة تعدين الفحم فى وست فرجينيا ، أكبر الأثر خلال الثلاثين عاما المنصرفة على تشكيل نظمها السياسية • وفى بداية عهد فرانكلين د • روزفلت (الذى دفع جون ل • لويس الى العمل على تنظيم عمال المناجم ضد الوحشية التى تنفرد بها صناعة التعدين دون سائر الصناعات الامريكية الأخرى ، صارت وست فرجينيا ولاية ديمقراطية ، وأصبح اتحاد عمال المناجم قوة لها أثرها فى الميدان السياسى ، يضارع اتحاد عمال مصانع السيارات فى متشيجان أو اتحاد عمال صناعة الملابس فى نيويورك •

وحينما أخذت صناعة تعدين الفحم فى الركود منذ حوالى خمس عشرة سنة ، أخذ قدر وست فرجينيا يتضاءل • وعاونت التكنولوجيا على القضاء على مستقبل الفحم •• وعملت الأجور المرتفعة التى فرضها اتحاد العمال على القضاء على العمالة فى مناطق تعدين الفحم

•• فكلما رفع اتحاد العمال الأجور تدريجيا ، اقتضى ذلك خفض التكاليف بل ألزمت الضرورة رجال الاعمال أن يجهزوا مناجمهم بالآلات الحديثة الأوتوماتيكية التي عرفت بعد الحرب •• ثم تزايد تدريجيا - بتزايد أثر هذه العوامل الضاغطة ، فصل عمال المناجم - ليموتوا جوعا •

وقد نالت وست فرجينيا قسما وفيرا من اهتمام جون ف • كندى ، قد يربو على ما حظيت به أية ولاية أخرى ضمن الولايات المتحدة باستثناء الولايات التي ينتمى إليها كندى نفسه • فمنذ سنتين ، بينما كان يعد نفسه كيما يعاد انتخابه عضوا بمجلس الشيوخ عن ماستشوستس ، عهد الى لويس هاريز بأن يبدأ سير اتجاه الرأي العام خارج الولاية التي ينتمى إليها كندى ، فى وست فرجينيا وذلك خلال يونية ١٩٥٨ (وأسفرت نتيجة الاقتراع آنذاك عن ٥٢ لكندى ، ٣٨ لنكسن ، وهى نتيجة غير فاصلة ، •

ومهما يكن من أمر ففي أبريل سنة ١٩٦٠ ، بعد عملية اختيار مرشحي الرئاسة فى وسكنسن ، لم يتضح بجلاء ما اذا كان همفرى هو الذى وقع فى الفخ أم كندى نفسه • ففيما بين فبراير وأبريل ، أخذت حرارة الجو السياسى فى الارتفاع • فقد اجتذبت انتخابات الرئاسة التمهيدية التي أجريت فى وسكنسن انتباه الصحافة الأمريكية وشبكة التليفزيون فى البلاد ، كما نبهت الأمة الى أن موضوع الدين بدأ لأول مرة منذ عام ١٩٢٨ ، يقحم نفسه فى شئون سياساتها القومية ، وتعرف الرجال والنساء من وست فرجينيا الى الاسكا تدريجيا على صفات المرشحين للرئاسة الذاتية ، وعقيدتهم الدينية ، وانقلب التيار فى وست فرجينيا ضد مرشح بوستون ، واذا أجريت محاولة لاختبار الجو السياسى فى شارلستون قبل اجراء الانتخابات التمهيدية فى ١٠ مايو بثلاثة أسابيع ، اكتشف هاريز تبديل عواطف مواطنى مقاطعة كانوها - وتضم شارلستون

العاصمة - تبديلا كبيرا . فقد أصبحوا كما ذكر بمعدل ٦٠ لهمفري ، ٤٠ لكندى ، ولما استعلم مركز قيادة حملة كندى الانتخابية من مستشاريه فى وست فرجينيا عما حدث من تبدل فى معدل ٧٠ لكندى - الى ثلاثين لهمفري الذى أسفر عنه استقصاء ديسمبر اذ أصبح ٤٠ لكندى الى ٦٠ لهمفري ، أخطروه باقتضاب « بينما لم يكن أحد فى وست فرجينيا أثناء ديسمبر يعرف أنك كاثوليكي ، اذا بهم - كلهم الآن يعرفون ذلك » .

وكما هو الأمر دائما مع كندى ، تجيء الحلول على مستويين . الأول استراتيجى والمانى تنظيمى ٠٠ والحل التنظيمى - كما هو دائما أيضا - من وضع أوبريان بفعد عشرة أعوام أمضاها لورنس ف أوبريان فى خدمة كندى ، أصبح أحد دعائم المدرسة الحديثة .

وتتميز المدرسة الحديثة على المدرسة القديمة بهدف توسيع رقعة المشاركة فى بحث الأمور بدلا من تضيقها وتحديد ٠٠ اذ يأخذ أى نظام سياسى تقليدى بمبدأ رئيسى ، يتركز فى أن يعمل مستعينا قدر جهده بعدد قليل من الافراد ، محتفظا بالرأى ومزاولة العمل فى أقل عدد ممكن من الأيدي ٠٠ أما الأسلوب الحديث الذى تتبعه جماعات المواطنين والنظم الحديثة (الجمهوريون والديمقراطيون فى ذلك سواء) فيقضى بأن تتاح لأكبر قدر من الناس فرصة الاحساس بالمشاركة : فالمشاركة تثير العواطف وتخول من يساهم فيها نصيبا حيويا من الجهد يعاون به على فوز الزعيم .

لقد بدأ قادة حملة كندى الانتخابية من أهل الشمال بعقد أول اجتماع لهم صباحا فى فندق ستون وول جاكسون بكلارجسبرج ثم ثنى القادة الجنوبيون بعقد اجتماعهم مساء ذلك اليوم بفندق كانوا الكائن على مسافة مائة ميل من شارلستون .

ونيط بهم بحث المهام التالية :

تنظيم المتطوعين القائمين بتوزيع منشورات كندى على المنازل
وسائر الدور .

• بحث موضوع طرود الرسائل الموجهة للريف .

بحث شئون حملة الدعاية الموجهة عن طريق التليفون (وأوضح
القوم فى وست فرجينيا رأيهم فى عدم جدوى هذه الدعاية فى ولاية
يسيطر عليها التعصب الحزبى ، الا أن أوبريان أصر على اجراء هذه
الدعاية رغما عن ذلك) .

تنظيم حفلات الاستقبال (ولما كانت حفلات الشاى والقهوة
عديمة الأثر الى حد بعيد فى وست فرجينيا ، فقد رثى بحق الدعوة
لحفلات يتناول فيها الشواء من لحوم التهران فى الشق الشمالى
من الولاية والشواء من لحوم سمك القرش وقلب البحر فى الشق
الجنوبى) .

وأخيرا أبلغ جميع قادة الحملة الانتخابية بالمقاطعة بأسماء أفراد
أسرة كندى المهينين للتجول مع تحديد المناطق التى سيتجولون فيها
وأيام تجوالهم . . (وأضيف اليهم فرانكلين د . روزفلت ، وجو)
واتخذ الجميع شعارا لهم : المتابرة على الدعاية .

على أنه هناك بجانب عملية التنظيم ، تقوم المادة الخام المكونة
لنسيج السياسة الامريكية : هذه الأحاديث التى تفتقت بها
السنة البسطاء ، والتى تبين عن عواطفهم وهواجسهم وثقتهم . .
وانه لمقضى على أى موضوع يتجاهل هؤلاء الناس بالفشل .

ثم تكتشف الأمر فى جلاء عن موضوع يقع فوق متناول
عبقرية اوبريان التنظيمية ، ألا وهو موضوع العقيدة الدينية :
الأساليب المتباينة المتبعة لعبادة المسيح فى ميدان المدينة الغربية
المقفل .

وما عدا ذلك من الموضوعات فتانونية ٠٠ واسنفر منظمو دعاية كندى الانتخابية على تناول أساليب تحدى همفرى بالتعديل ٠٠ لقد أنشئوا وواصلوا التركيز على ما أظهره جون ف ٠ كندى من بطولات فى الحرب ، مدخلين فى اعتبارهم أن وست فرجينيا ولاية الأبطال والمتطوعين ، أما سجاعة مرشح بوستون الرائعة الفذة فى مضايق سولو مونر ايان تدهور الموقف عام ١٩٤٢ فقد وجد لها صدق مرتفعاً فى كل تل ٠٠

فكما قال أحد أنصار همفرى مسنشارا « لو استمعت الى مادة هذه الدعاية ، لحسبت أن جاك كسب الحرب كلها بمفرده » ٠ وواصل دعاة كندى الدق على همفرى باعتباره الرجل الذى تتستر وراءه عصابة مؤيدي ستيفنسن وسيمينجتون وجونسون الذين أبوا الظهور فى الميدان ٠٠ وركزوا على تعاطف مرشحهم مع الجائعين والمتعطلين واهتمامه بهم ٠٠ وكان طبيعياً أن يكون همفرى الذى عرف الجوع فى طفولته مرشح الطبقة العاملة - ولكن كندى وقد أذهلته الآلام التى رآها فى وست فرجينيا حتى لكأنها أمر جديد اكتشفه أخيراً ٠٠ اذ لم يعرف كندى فى حياته على امتداد الزمن من طفولته الى رجولته معنى الجوع ٠ وحينما قدم الى وست فرجينيا بعد فترة استجمام قصيرة استمتع خلالها بشمس ونعيم خليج مونتيجو، ما كان ليظن أن نمة بشر تضطربهم ظروفهم لأن يأكلوا ويعيشوا على ما يعانون به من الأغذية الجافة ، وهو ما أخذ يتحسسه وكأنما يتحسس وقائع خيالية تتصل بمدينة أخرى ٠٠ لقد قال لأحد معاونيه ذات مساء « تخيل نعم تخيل ، أطفالاً لم يشربوا اللبن بتاتا » ٠٠ وتنفرد تجربة كندى التى خاضها فى تعرفه على فقر عمال المناجم دون سائر التجارب العاطفية الأخرى التى تعرض لها خلال الحملة الدعائية قبل انعقاد المؤتمر المعد لاختيار مرشح الحزب لانتخابات الرئاسة، بأنها غيرت منه كانسان تغييراً كبيراً ، حتى اذا ما أطلق لسانه معبراً

عن سخطه أحس المرء بقوة أسرته وقدرته على اجتذاب العديد من الأنصار ..

وانقسم أنصار كندى حول كيفية تناول موضوع الدين في دعايتهم ودام انقسامهم ، وكلموا اقربوا من يوم الانتخاب المحدد ، تزايدت شقة الحلف بينهم .. وترك للمرشح وحده البيت فى الأمر .. وفى اليوم الخامس والعشرين من ابريل أبان عن رأيه واستقر على أن يتحدى ، ويلقى موضوع الدين وجهها لوجه .

وسواء أكان هذا الرأى عن عقيدة أو عن تخطيط مدبر ، فما كان كندى ليفر فرارا فى هذا الصدد أصوب من هذا القرار .. فتحة مرشحان ديمقراطيان يلتزمان تأييد دهاء الحزب الديمقراطى ، فإذا ما دبر الأمر على أن يتجه بموضوع الدين اتجاها يؤدى الى اثاره مسألتي التعصب والتسامح لكان فى ذلك القضاء على هيرت همفرى . فما من شخص يستطيع اقناع ضميره أنه بانتخاب همفرى أظهر تسامحه .. فى حين أن أى فرد لم يلتزم بعد برأى معين فى موضوع الرئاسة ، فى مكنته اقناع ضميره ، أنه كان على الأقل متسامحا بانتخابه جاك كندى .

وجال اسم كندى جميع الطرقات .. وأعد كل أشقاء كندى وشقيقاته أنفسهم لالقاء الخطب والمثول بين الناس . وظهر الى جانب اسماء أفراد أسرة كندى المعروفين ، الاسم اللامع اسم فرنكلين . روزفلت ، الابن .. الى هذا ، فقد كان لظهور وجه المرشح السمع الطلق على شاشة التليفزيون من وقت لآخر ، مقدما نفسه للنظارة موضعا لهم أن الكاثوليكي لا يختص دون البشر بقرنين ، أثر أى أثر ، فى دحض ألوان التحدى الموجهة لكندى باعتباره كاثوليكي .

ويبدأ القلم التليفزيونى التسجيلى بلقطة لقارب حربى يمر عباب البحر ، تاركا خلفه موجة بيضاء تشق سواد الليل ، انه كندى البطل المحارب ثم يظهر بعد ذلك كندى الشاب الرزين فى مكتبته

الخاصة ممسكا بكتاب في يده ، بينما يتسلم جائزة بوليتزر ، انه كندى العالم الأكاديمي ، ثم يعود فى وضع الشاب الحانى على طفلته ذات الشعر الذهبى الجعد التى بلغت السنتين، يقرأ لها بينما تجلس فى حجرة ، انه كندى الأب الشاب ، وهو فى هذه الاوضاع دائما ، مهيبا يقظا ، يفيض ودا غير متكلف ، حريصا على أن يعبر عن ولائه لمرية أمريكا الدينية ومبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة .

وأسخط التوزيع الاركستراى لهذه الحملة همفرى . . فمئذ أن طرح الموضوع على أنه موضوع التسامح فى مقابل التعصب ، لم يعد هناك لآى وست فرجينى الاسبيل واحد يسلكه لمساندة التسامح - وذلك بانتخاب كندى - وحين استشعر همفرى أن الموضوع الذى ما كان ليجد أية استجابة فى وعيه الداخلى نفسه ، بل وفى ميدان السياسة العملية قد طرح على هذا النهج ضيق الخناق عليه ، ولم يجد بدا من التهافت على الاستعانة بالنقود . . هذا بالرغم من أنه القائل (السياسة على أنواع ثلاثة : سياسة كبار رجال الأعمال وسياسة كبار الزعماء ، وسياسة النقود ، وانى لأعارضها كلها . . وأقف مدافعا عن سياسة الشعب) .

وقضت على همفرى خنقا ، حاجته الى المال (بلغت نفقات همفرى فى وست فرجينيا ٢٥ ألف دولار - ويعد هذا الرقم لا شئ فى دنيا السياسة الامريكية) . . واذا أدرك همفرى ما صار اليه من مديونية ، وطبيعة وبعد غور موارد كندى فى مرحلته الاخيرة من مراحل النضال ، فانه ما أوشك الأسبوع الأخير للمعركة أن ينتهى الا آص كتلة من الشجن . . وتبدت لهمفرى حاجته الى الدعاية والى من يستخدمهم لمعاونته فى حملته الدعائية كما استبان حاجته الماسة الى التليفزيون ليظهر على شاشته أمام الناس فى جميع أنحاء الولاية .

وفى العاشر من مايو ، وكان يوما رطباً مطيراً ، أدلى ناخبو وست فرجينيا بأصواتهم وقفلت صناديق الانتخاب فى الساعة

الناجمة ٠٠ ونظرا لأن بعض جداول الانتخاب ضمت أسماء مائة ناخب، كلهم يشغلون مراكز لها قدرها وخطورتها بين سكان وست فرجينيا فقد جرى احصاء الاصوات فى رفق وأناة ٠٠ ولاح أول وميض فيل الساعه التاسعة ٠ اذ سجلت دائرة تشمل نواحي أولد فيلد ، وهاردى وكوننى ، وابسنون نانهاندل ٩٦ صوبا لكندى ، وستة وثلاثين أخرى لهمفرى ٠٠ هذا مع أنها لم تسجل ضمن الناخبين الا خمسة وعشرين كاثوليكيا ٠

واسنمر احصاء الأصوات ٠٠ وأخذ أول الاتجاهات يساراً و مرثيا بعض التثنية ٠٠ فى عشر دوائر تضم ٢٧٥٠ ناخبا اعطى ٦٣٨ ناخبا أصواتهم لكندى ، ٤٧٣ أصواتهم لهمفرى بفارق ٦٠ الى ٤٠ على أن هذه الأصوات تمثل شمال وست فرجينيا المتحضر الثرى المشاعر ٠٠ ترى ماذا سيكون موقف المرشح فى القطاع الأساسى، موطن تعدين الفحم فى الجنوب؟ وفى الساعه التاسعة والأربعين أورى احصاء الأصوات أن كندى حصل على ١٥٦٦ صوتا بينما نال همفرى ٨٣٤ صوتا ، مما أدى ببعض معاونى كندى الى أن يتهامسوا قائلين « لقد هلكنا » ٠

لقد ومضت عينا عضو الشيوخ بالدموع ، حين ألقيت عليه أضواء التليفزيون ليسجل الهزيمة ٠ واحتاج الى برهة حتى يسيطر على صوته ليقول ٠

« سادلى ببيان قصير » ثم قرأ « لم أعد بعد مرشح الحزب الديمقراطى لانتخابات الرئاسة » ٠

وبذا أبعد سكان التلال أول السابعة المرشحين لانتخابات رئاسة جمهورية الولايات المتحدة من قائمة الترشيح ٠٠ وحينما استيقظ همفرى فى الصباح ، كانت صورة الرئاسة قد تلاشت من مخيلته ٠٠ أما سيارته التى أوقفها خارج فندق رفرنر ، فقد أُنذرت منذ الليلة السابقة بأنها احتلت مكانا غير مخصص لها بالوقوف فيه ٠

فنية الحركة الانتخابية بين الأصالة والافتعال

بقلم ف . و . كى (الابن) أستاذ الادارة
الحكومية بجامعة هارفارد من مؤلفه كتاب
السياسة والأحزاب وجماعات الضغط

إذا ما عرضنا للحديث عن استراتيجيات الحركة الانتخابية الكبرى المخططة على أسس رشيدة والمنفذة بدقة ، لن يفوتنا ذكر أن مرد الجانب الأكبر من توجيه الحركة وإدارتها الى الاحساسات والدوافع التى تفوق القرارات المتخذة خلالها من يوم الى يوم . اذ تقدر السياسة الرشيدة تقديرات تقريبية تضم زكافة التجربة السياسية ويحلها مركز القيادة المنفذة . ولتقدير ماهية سلامة مبادئ رجل السياسة ومدى صوابها أهميته ، لأنه يدخل ضمن العناصر المكونة لفنية السياسة ، الأمر الذى يعنى بتناوله محررو ملاحق الأحد .

ايجاد طريق يؤدى الى المدخل ، ثم استدارة حول الدائرة ، أو صغير منذر بالتوقف :

منذ قديم ، ويعتبر مدى توسع المرشح فى الادلاء بخطبه والتجوال بين الولايات ، مشكلة التخطيط للمعركة الانتخابية . هل على المرشح أن يتجول فى رحلة كبيرة ، يعبر خلالها سائر

الولايات مسرفا فى الخطابة قدر استطاعته أو هل عليه أن يكتفى بشق المدخل الى المعركة وتشبيد واجهتها الرئيسية ؟ المرجع فى هذا ، مدى ما يتمتع به المرشح من كفايات . فعى عام ١٩٢٠ ، قامت استراتيجية الحزب الجمهورى على ألا يبارح مرشحه للرياسة « هاردنج » موطنه فى ماريون وأهيو . فنادى الزعيم الجمهورى منيروز « اعملوا على أن يظل وارن فى موطنه ، ولا بدعوه يلقى أية خطبة . لأنه لو خرج فى جولة ، فمن المحقق أن يوجه اليه البعض أسئلة ، وهو من الغفلة بحيث سيحاول الرد عليها » وأخذا بما ذكره صمويل هيكنز « استقر الرأى على انتاج أسلوب فرائدة الواجبة فى المعركة » ومعناه أن يلعب المرشح دورا متواضعا ، يجمع بين البساطة والفظنة ، دور السياسى الذى يتمسك بموطنه دائما ويضيق بمقادرته ، على أن يكون اجتماعيا تألفه الناس . والى مكة ماريون ، يحج الثقافة الوردون ، حيث يتلفاهم النبى ، ويلعنهم نعاليم الحزب الجمهورى السليمة .

على أن التليفزيون جعل من الفرائدة الأمامية المعروشة بالكرم ، شيئا مبتذلا مهجورا . فقد غدا المرشح بين أمرين : اما أن يتجول فى أنحاء الولايات المتحدة مخاطبا الجمهور ، واما أن يظل بموطنه لا يغادره ، ملازما لعدسة التليفزيون . وفى سنة ٥٦ أبدى منظمو معركة ايزنهاور الانتخابية وقادتها رأيهم فى أن بعد مرشحهم من خطبه التى سيلقيها أمام عدسة التليفزيون فى واشنطن ٠٠ الا أنه ما ان ظهر الجنرال فى استديو التليفزيون ، حتى افتنع المعنيون بالأمر بمواهبه الخطابية ، وأن الخير فى الاستفادة بها .

تصوير شخصية المرشح للشعب :

ان لصفات المرشح وكفاياته الشخصية من التأثير على رأى الناخبين مايجعلنا نقرر أن نتجه الانتخابات قد تتوقف على صورة

المرشح المستفزة فى عفول الناخبين ٠٠ ومرد التوفيق وعدمه فى ابراز صورة المرشح الى استراتيجية وظروف المعركة الانتخابية .
ففى مفدور مهرة منظمى الدعاية أن يجعلوا من المرشح شخصية أسطورية تمتلك - على أنقى وجه - الصفات المقدر لها أن تحقق الفوز فى المعركة الانتخابية ٠٠ والنليفزيون - عن طريق عروضه المعدة - يعرف الناس بصفات المرشح ، على أنه - بالرغم من ذلك - لا يبطل جدوى قيام المرشح بجولاته الانتخابية ، بل يساندها ، ويعاونها على تحقيق الغايات المرجوة منها . ومدى نجاح دوره فى هذا يتوقف على مدى ما يصادفه المرشح من توفيق فى شق سبيله من خلال خطبه المعدة له .

وتختلف صورة المرشح الحيسالية ذات الفاعلية والصلاحية للنشر ، باختلاف الظروف ، كما تختلف أيضا - نسبيا - بقدر اختلاف مواهب المرشح ٠٠ فمثلا فى سنة ١٩٣٢ ، رأى فرنكلين روزفلت أن الأوفق له أن يخرج شخصيته اخراجا مسرحيا ، على صورة الجريء الذى لا يتفيد بعرف أو عادة ، والبطل الجسور الذى لا يتهيب العمل ، معارضا بذلك صورة هوفر المعروفة للجميع ، هوفر الحجول المتردد والمتخاذل » . وفى سنة ١٩٥٢ بنى قادة معركة ايزنهاور الانتخابية ، دعايتهم له وترويجهم لاسمه على أنه المتحلى بالفضائل القومية ، الألوف المحب للبساطة والسوى الشخصية استواء لا مثيل له ، هذا الى خبرته وفطنته اللتين تجلان عن المقارنة ، وهذا مما يمكنه من مغادرة البلاد فى رحلة الى كوبا حيث يتحقق السلام ، ويوفر للعالم المرهق ، حياة مستقرة وادعة ، وأمنا .

وضع الشخصية السامقة التى تعلق الجميع :

إذا ماتوا قدر كبير من الشعبية لأحد المرشحين لانتخابات الرئاسة ، فقد يمكنه هذا من أن يغدو فى وضع يسمو به عن أن

يناضله منافسوه • اذ تصعب مهاجمته مع ما له من شهرة واسعة ،
تخلق بين الجميع احساسا بضمان فوزه وبعظمة شخصيته التي
ترتفع به على أقرانه من ذوى الشخصيات العادية ، وبأنه الرجل
الذى يعلو به قدره على مستوى السياسة ، والعلاق الذى يعجز عن
تناوله هجمات أقزام المعارضة الطائشة ، وقد يدور بخلد الشعب
أنه سيجد فى الرؤساء ، طرازا أسمى من ذلك الذى روج له مشايعو
مرشحي الرئاسة إبان المعركة . وقد يتحقق هذا حين يوفق بعض
الرؤساء فعلا فى أن ينأى بنفسه عما يسف بها ، متساميا على غيره
من المرشحين • وتميز فرانكلين د • روزفلت بمهارته فى هذه
الناحية ، ونجلى هذا فى يأس منافسيه من المرشحين المخلفين من
أن ينالوا منه ، كما اخنص ايزنهاور بمقدرة فذة على أن يتباعد
بنفسه عن أوساخ المعركة السياسية • فدبر أمره بحيث لم يزج
بنفسه فى الشئون السياسية ، حتى لو اقتضاء الأمر الدفاع عن
وجهة نظره الخاصة ، وبذلك أصبح بمنأى عن أن يناله غيره • وبفضل
احتفاظه بوجهة نظره هذه ، توافر له ، خلال المعركة الانتخابية سنة
١٩٥٦ ، أن يطل من عل على « سرب الجراد من الخطباء المشايعين
له » ، بين صفوف الديمقراطيين • وأن يستهين بأئين وتأوهات
« قلة من الساسة » وأن بوقف ألوان النقد المنبثقة عن الحفد
السياسى ، معتبرا اياها نوعا من ثرثرة وهذر الخطباء المشايعين « أو
السياسة المنطوبن على متاعب واحن » • وهو بعدم الزج بنفسه فى
السياسة ، أتاح لشخصه أن يكون بمنجاة من خطط أنصاره
المرية •

المعالجة الصامتة :

وقد يصيب بعض منظمى دعاية المعركة الانتخابية ، حينما
يرون وفقا لظروف المعركة - أن الأسلم لهم ألا يأتوا فى دعايتهم على

ذكر اسم المرشح المناوئ .. وبذا ، فقد يكتفى بأن يشار إليه بالحُصم أو بالسيد القسام من نيويورك ، أو يتجاهل كلية . وقد أوضح روزفلت هذا الرأي ، مؤسسا إياه على أن الكثيرين يفشلون في تذكر الأسماء .. فهم يصوتون للأسماء التي يعونها . ولذا ، ففي ذكر اسم الحُصم إعلان عنه ، وسبيل لغرسه في ذاكرة الرأي العام . ولم يفت روزفلت حين ذهب هذا المذهب أن خصومه سيتعرضون لذكر اسمه في دعايتهم لأنفسهم .

استراتيجية الدفاع :

أيجيب أم يتجاهل ؟ يدور التساؤل خلال معركة انتخابات الرئاسة حول الموقف من تحديات المعارضة ، هل يجيب المرشح على ما يوجه إليه أو يتجاهل السائلين ؟

ثمة رأى تقليدى معروف للسياسة مبناه أنه اذا رماك خصمك بالكذب، لا تنف قوله بل ارمه بالسرقة «وترجع الصعوبة الأساسية التي يصادفها من يرد على التحدى الى أن خصومه يحسنون اختيار أرض المعركة التي يبدأون منها والتي تمكنهم طبيعتها من اصابة هدفهم . ولذا يفضل تجاهل سائر التحديات ، أو ينتقى تحديا معيناً وجهه أحد الحمقى من المعارضين ويرد عليه بما يجعل المبادأة فى جانب الدفاع .. وبينما يحذر قادة المعركة الانتخابية أن يتقيدوا بعهود أو يتفادوها ، فانهم يركزون على أقوى جوانب برنامجهم ، ذاكرين القليل عن الجوانب الضعيفة فيه . وتنهج المعارضة نفس النهج ، فتذكر الكثير عن جوانب برنامجها الحبيبة الى الشعب ، والقليل عن تلك التي لا تجتذبه .. نتيجة هذا ، أن تسلك ألسنة خطباء المعركة الانتخابية عن تناول الموضوعات التي تنطوى تحت الجوانب الضعيفة من برامج المرشحين للرئاسة .

دق أسفين بين المرشح المناوى وأنصاره :

ثمة مبدأ قديم ، يؤخذ به فى المعركة الانتخابية ، يقضى بأن يعمل المرشح على أن يفصل بين خصمه وبين السواد الأعظم من أعضاء الحزب الممثلين فى طبقة أوساط الناس وفقرائهم . وقد حاول ويلكى ابان - انتخابات ١٩٤٠ احداث فجوة بين روزفلت والديمقراطيين . فذهب الى أن « أنصار العهد الجديد - وليست مبادئ الحزب الديمقراطى السياسية - هم الذين بعدوا عن دستور قادة الحزب الديمقراطى وزعمائه » . وبذا فحقيق بأى تابع من أتباع توماس جيفرسون ، يعيش فى ويبىك أن ينتخبنى ، كما يجدر بالديمقراطيين تلاميذ أندرو جاكسون أن ينتخبونى وأن يعرضوا عن خصمى .. وليس من ديمقراطى يتبع كليفلاند الا ويؤيدنى » .. فهو يخاطب الديمقراطيين ويحدثهم ، كما لو أن روزفلت وأنصار العهد الجديد خرجوا على مبادئ الحزب وخانوه .

فن تلويث الخصم :

ان القول بأن معركة انتخابات الرئاسة فى العصر الحاضر أنظف منها منذ قرن مضى ، لا ينفى أنه ما زال يحيا بيننا - حالياً - البعض من مهرة المتخصصين فى تلويث الخصم .. والتلويث ليس فى بساطة لعبة الكريكت .. وبالرغم من أن معظم فنون التلويث ، ليست أكثر ، ولا أقل من أكاذيب ، الا أنها تقوم على خطط هجومية ، تلقى على المعارضة بتهمها مدفوعة بأغراض غير وطنية وأنانية ذميمة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فانها تثير أمورا يأنف من اثارها أى شريف .. وهى حين تقدم المغالطة يتعين أن تقدمها سائغة وأن تصوغها فى قالب يسهل معه تصديقها .. ومن هذا ، انه فى سنة ١٩٣٢ وزعت على نطاق واسع ، نسخ عديدة لصورة لافتة قامت أمام « مزرعة هوفر » تحمل عبارة « لسنا فى حاجة الى

عمال غير ملونين » أما كيف تأتى هذا ، فذلك أن المصورين الذين نفذوا هذه اللقطة ثبتوا لوحة ، لصقَ عليها اعلان خصيصا لهذه المناسبة ، يحمل العبارة السالفة الذكر ، على لافتة كانت تقوم أمام مزرعة تقع بكاليفورنيا ، سماها مالكةا . وهو من المعجبين بهوفر مزرعة هوفر . وطبيعى أن المرشح لا يقوى على أن يقرن اسمه ببث ألوان التلويت البادية الافتعال . . وجرت العادة على أن يلقي بالتشهير الشخصى فى صورة شائعات ، ويعمل أحيانا على سرعة تحريكها وانتقالها من مكان الى آخر ، وأخرى تترك لتتوالد تلقائيا ، معتمدة فى سرعة انتشارها على قوة حبكها وأسرها للسامعين . . وهكذا ، تلفق الروايات ويخلى بينها وبين أن تطوف أنحاء الولايات المتحدة أثناء المعركة الانتخابية ، وتجد مادتها ، فى ماضى أسلاف المرشح واستغلاله لزيجاته المتعددة وخسته ومدى غدره بأصدقائه واقتران اسمه بأسماء مريبة وادمان زوجه على الحمر وزلات أطفاله وغير ذلك .

وسائل الاعلام فى المعركة الانتخابية

يعد قادة المعركة الانتخابية نداءات يوجهونها الى الناخبين ، وطبيعى أن يحرصوا على أن تنتقل هذه النداءات الى هؤلاء الناخبين . ففى أى انتخاب محلى فى مقاطعة من مقاطعات الريف ، يملك المرشح أن يلتقى بكل ناخب فى الدائرة متبادلا معه التحية ، قبل اليوم المحدد للانتخاب . أما فى مجال الشئون السياسية القومية فالأمر على النقيض من ذلك ، وتختلف ظروفها اختلافا جذريا عن تلك الظروف التى يفترضها الفلاسفة الديمقراطيون ، الذين يرون امكان بل وضرورة اجتماع المواطنين كافة ، فى ظل شجرة كستنة وارفة الظلال ، للبت فى أمسور الدولة . فأى مرشح فى انتخابات

الرياسة لا يمكنه فيما عدا خلال شاشة التلفزيون - الا أن يظهر أمام قلة من مجموع الناخبين . كما أنه بسبب تفكك التنظيم الحزبي على المستوى القومي ، لا يمكنه أن يعتمد اعتمادا كلياً على الموظفين العاملين بحزبه ، والمنبثين بين أفراد الشعب ، ويحملهم رسالته الى جمهور الناس ، وبذا ، فلا بد له من أن يستعين بوسائل الاعلام : الصحافة والراديو ، والتلفزيون - لعرض شخصيته ونقل نداءاته الى الشعب .

الصحافة : بين الحياد والمشايعه :

لا تعرف أمريكا من الجرائد الحزبية التي تعضد صراحة أى حزب من الأحزاب السياسية الا عدداً أقل من القليل ، يحيا على أجور ما ينشره من الاعلانات العامة ، أو يستعين مالياً بأية وسيلة من وسائل الرعاية والمساندة الأخرى . ويلاحظ أن انكماش الصحافة الحزبية أثر على الحزب الديمقراطي أكثر مما أثر على الحزب الجمهوري ، ذلك لأن الصحف المستقلة وغير المنحازة لحزب من الأحزاب ، يتجه في الأغلب الى التعاطف مع الحزب الجمهوري ، وعلى أية حال ، تضطر الظروف قادة كلا الحزبين الى التعامل مع صحافة محايدة أو تميل الى أن تكون محايدة ، بغية نشر الأخبار والأحداث الحزبية . ويحرص قادة المعركة الانتخابية دائماً ، على توخي أنجح الطرق والوسائل ، لحقن شرايين الصحافة بدعايتهم .

ولن يرضى مرشح من المرشحين بتجاهل الصحافة اياه ، ومن ثم تعج البيئة من حوله ومراكز القيادة على المستوى القومي ، برجال مهمتهم تسهيل عمل الصحافة وتغذيتها بمادة للنشر . ويفضل السياسى أن تسيء اليه الصحافة فيما تنشره عنه ، على أن تمسك عن ذكره قاطبة . والرأى كما صاغه فرانك ر . كنت «لخير

لك أن تشوى على النار من أن تتجاهل » وقد عبر المرحوم كلود سواتسون عن هذا المعنى فقال :

« حينما تمسك الصحافة السياسية عن الكتابة عنك ، فانما يعنى هذا أنك قد مت » ويحرص المرشحون على أن تذكرهم الصحف في صفحاتها الأولى بالبنت العريض ناشرة يوميا حادثة أو خبرا عنهم . وعندما يخرج المرشح للرياسة فى جولة ، يدعى مراسلو الصحف لمصاحبته ، وتقدم لهم نسخا من الخطب التى سيلقيها ، كما توفر لهم كافة التسهيلات اللازمة لمعاونتهم فى تغطية أخبار المعركة الانتخابية .

وما مدى تأثير الصحف ؟ هل ينتخب الناخبون وفقا لتوجيه محررى الجرائد الذين يؤثرونهم على غيرهم . وهل لكبار الناشرين تأثير يغير من اتجاه الانتخابات ؟ الحق ، تصعب إقامة الدليل على صحة قيام مثل هذه البواعث ، هذا مع الإدخال فى الحسبان ، أن تأثير الصحافة يختلف اختلافا بالغا ، تبعا لاختلاف الظروف والأوضاع فروزفلت مثلا ، فاز بالرياسة فى أربعة انتخابات رياضية مع معارضة معظم الصحف له . ولم يحظ ترومان بتأييد صحيفة واحدة واسعة الانتشار ، أما روزفلت فعلى العكس ، نال تأييد مجموعة الصحف اليومية . على أنه مما يستحق الذكر ، أنه كان مقدرا لروزفلت أن ينجح بأغلبية ترجح تلك التى فاز بها لو أيدته الصحافة على اختلاف أنواعها ، كما أنه كان المتوقع أن يفوز بأغلبية تقل عن تلك التى حظى بها ، لو لم تؤيده الصحافة .

وتدل الشواهد على أن للصحافة فى الانتخابات المحلية التى تقوم على مستوى الولاية ، تأثيرا يكبر تأثيرها فى انتخابات الرياسة . ففي الولايات حيث يتقدم مرشحون مجهولون للمواطنين ، لشغل مناصب يصعب عليهم تحديد تبعاتها وتعرف أقدارها ، يعتمد

الناخبون في اختيار من ينتخبونهم الى حد بعيد على توجيه الصحافة وهداياها ، الى هذا فقد تملك الصحافة أن تؤثر في انتخابات الحزب التمهيدية تأثيرا يكبر تأثيرها في الانتخابات العامة ، هذا بفرض خضوع كل منهما لنفس الظروف . الا أنه مما يستدعي الانتباه ، أنه في بعض الدوائر يجد المرشح في معارضة الصحف له ، ماينفعه نفعا ايجابيا . وبدورها ، والى حد محدود ، قد تقع الصحف نفسها تحت نفس التأثير المسيطر على مجموعة الناخبين ، كما أن بعض الصحف قد تخرج من آن لآخر على خطط الحزب التي رسمها لنفسه غير متقيدة بها .

ولا يقتصر تأثير الصحافة على أقدار المرشحين أثناء المعركة الانتخابية فقط ، وانما يتعدى ذلك الى توجيهها قراءها أيضا - قبل وبعد المعركة الانتخابية - بمداومتها الطرق المدى طويل على الموضوعات السياسية المحببة الى جماهير الشعب ، هذا السلوك الذي تنعكس آثاره على عملية ادلاء الناخبين بأصواتهم حين تجرى الانتخابات . الى هذا فللصحافة الثقافية دورها أيضا . فهي بفضل انتهازها نهجا معينا ، يتراكم على الأيام تأثيرها ناميا ، وينفذ الى الجماعات المختلفة المهيا كل فرع من فروع هذه الصحافة لخدمة أغراض كل منها الثقافية ، فتؤتي نتائجها الشاملة المعمرة .

مطبوعات الأحزاب :

ويقدر البعض أن أنواع المؤلفات والمطبوعات التي تضل طريقها الى الناخبين خلال المعركة الانتخابية بمئات الملايين . فتوزيعها علاوة على أنه عمل ممل فانه كبير الكلفة . ويحتاج ارسالها بالبريد الى كلفة باهظة وأيد عاملة كثيرة ، ومن ثم يترك توزيعها لموظفي الحزب يقومون به ، ومن هنا قد لا توزع اطلاقا . اذ غالبا مايعوز الحزب التنظيم السوي ، وكادر الموظفين الأكفاء . وهكذا تظل أكادس

المطبوعات والمؤلفات الحزبية المعدة لارسالها الى الولايات ، حبيسة المركز الرئيسى للحزب دون توزيع . وقد تبين « لويس هو » أن من بين هذه المطبوعات المعدة ليرسلها المركز الرئيسى للحزب الى لجانة بكل ولاية ، لا يصل منها الا من ٣٪ الى ٥٪ الى أيدي الناخبين .

الاذاعة والتلفزيون :

ويذهب قادة المعارك الانتخابية الى أن التلفزيون والاذاعة ، أضعفا من شأن الصحافة كاحدى وسائل اعلام ودعاية المعارك الانتخابية ، ونزلا بها الى مرتبة ثانوية . . هذا فى الوقت الذى وفرا فيه للمرشح سبيل الاتصال المباشر بجمهور الشعب وحرراه من تخوفه من تعمد محررى الصحف ورؤساء تحريرها ، اساءة عرض آرائه وملاحظاته ، أو دفنها طى الصفحة الأخيرة من الصحف التى يحررونها . . وبذا ، فلو توافرت للمرشح القدرة على عرض موقفه من خلال التلفزيون والاذاعة عرضا مستساغا ، وواتته أدوات النضال فى الحزب ووسائله ، لتمكن عن طريقهما من تحويل تأثير الصحافة المضاد له الى جانبه . . الى هذا فطبيعة كل من التلفزيون والاذاعة ، كناقلين للأخبار تضعهما بحيث يضطرا - اضطرارا أشد مما تتقيد به الصحافة - الى رواية الأحداث فى صورة متزنة بعيدة عن التحريف .

وغنى عن البيان ، أن وسائل الاعلام الجديدة ، تتطلب توافر الاختصاصيين الفنيين ومحررى الخطب فى مراكز قيادة المعركة الانتخابية . . ويبدع هؤلاء خططا جديدة ويتصيدون ما قد يسنج من فرص ، بغية نقل أفكارهم لجمهور الشعب . . فمثلا فى عام ١٩٥٢ بدأ الديمقراطيون المعركة مبكرين ، وتوسعوا فى الاستعانة بالتلفزيون كأداة دعاية لهم ، وذلك كيما يتغلبون على الصعوبة التى لاقتهم بسبب جهل أفراد الشعب - الى حد ما «لستيفنسون»

• وبالإضافة الى ما ينشأ عن ظروف بعض المعارك الانتخابية من أمور ، فثمة مشاكل فنية متعددة تنشأ عن الاستعانة بالتلفزيون والاذاعة في الدعاية الانتخابية ، ومن قبيل ذلك ، توقيت العرض ، وتجويد القاء الأخبار المشهورة بالخصم والخطب الموضوعة ، بغية تثبيتها في روع السامع ، وملاحظة العمل على اقلال تداخل عرض برامج الدعاية مع البرامج الترفيهية •

وحتى سنة ١٩٥٦ ، وبالرغم مما كان للتلفزيون من شأن في معارك انتخابات الرئاسة فانه لم يتل آنذاك ماهو خليق به من تقدير ، نظرا لأن نتائج لم تكن قد تحددت علميا بعد • على أنه مما لا يحتمل الجدل ، أن الأفراد يستطيعون عن طريق عرضهم لذواتهم وبرامجهم على شاشة التلفزيون ، تعريف الأمة بهم ، واجتذاب اهتمامها اليهم ، ويتم هذا في سرعة تفوق سرعة وسائل الاعلام القديمة التي جروا على أن يركنوا اليها قبلًا • أما كون التلفزيون يسهل لقادة المعركة الانتخابية امكان السيطرة على توجيه الناخبين فأمر يتسع للشك • الا انه بالرغم من ذلك ، فقد اضطر قادة المعركة الانتخابية الى اخضاع أساليبهم الدعاية لمقتضياته • يضاف الى ذلك أن التلفزيون لم يحل بعد محل وسائل الاعلام الأخرى ، مغنيا عنها • كما تدل الدلائل ، على أنه مع ارتفاع مستوى التعليم ، قل الاعتماد على التلفزيون كوسيلة اعلانية •

الحفلات السياسية : الاتصال الشخصي :

لم تكن الاذاعة والتلفزيون عن اقامة الحفلات السياسية ، ولم يستطيعا أن يحلا محلها ، نظرا لأن المرشح يبدو فيها على مرأى من الحاضرين يسمعون ويشاهدونه • ومن هنا نشأت مشكلة التخطيط الفني للمعركة الانتخابية ، كيف يمكن الجمع بين ما

للحفلات السياسية من أثر في تحقيق انطباع الحاضرين بشخصية المرشح وبين ما لو سائل الاعلام الالكترونية من نتائج تصل الى مرتبة الاعجاز .. فقد أقام علم النفس الأدلة على أن الأفراد وهم مجتمعون أكثر قابلية للإيحاء وهم فرادى .. اذ يلتقط التصفيق المتشككين من بين الحضور ، ويجرفهم معه في تياره .. هذا بينما يعوز مستمعي جهاز استقبال الاذاعة الواحد الذين يتمثلون عادة اما في فرد أو حفنة من الأفراد ، الاثارة العاطفية المنبعثة عن تجمع الأفراد واحتشادهم .. على أنه ، بينما يضم التلفزيون الى صوت الراديو هيئة وإشارات وابتسامات الخطيب فان شخصية المرشح قد تظل بمنأى من أن تنكشف معالمها في صورته على شاشة التلفزيون .

الانتخابات ووسائل التأثير الجماهيرية

بقلم ستانلى كلى (الابن)
أستاذ السياسة المساعد
بجامعة برنستن .

ما أثر وسائل التأثير الجماهيرية على الناخبين ؟ توقعت البحوث الحديثة أن تكتشف عن قوة وسائل التأثير الجماهيرية الفعالة وأثرها المباشر فى تهيئة واعداد سلوك الناخب بل وتحويله من اتجاه لآخر .. الا أن توقعاتها لم تتحقق .. اذ يثأثر الناخب فى كيفية ادلائه بصوته وفى مدى اقباله على مباشرة عملية الانتخاب بعوامل عدة ، فهو يتأثر باتجاهات الحزب الذى ينتمى اليه ، وبوجهات نظره الخاصة ازاء صوالح الجماعات التى ينتسب اليها، وبآرائه التى انتهى اليها بصدد السياسة العامة التقليدية ، ويمدى تعرفه على قدرات المرشحين وصفاتهم الشخصية ، ثم برأيه فى كيفية ادارة الحزب للأعمال الحكومية وتنفيذها .. وهذه الميول ، والآراء ، والمفاهيم ، لها ثباتها النسبى ، ومن العسير على سبيل الاتصالات ووسائل الاعلام المتداولة - ايا كانت - احداث أية تغييرات عليها .. ومن ثم لاقبل لوسائل التأثير الجماهيرية بالسيطرة عليها مغيرة من أمرها .. ويسلك قادة المعركة الانتخابية لنقل آرائهم الى الناخبين سبلا ، أقرب فى تأثيرها الى تثبيت وجهات نظر الناخب منها الى تبديلها .

وثمة مسألة تقتضيها بعض الايضاح .. فلنسنا نعى بالقول

يعجز ألوان الجدل أو النقاش المنبثقة من المعركة الانتخابية والتي تنقلها وسائل التأثير الجماهيرية الى الناخبين ، عن تغيير سلوك الناخب تغييرا جذريا ، أن ننقى ما لها من كبير أثر على عملية التصويت . فتدعيمها لأواصر الولاء المتبادل بين المرشح ومناصريه، والحزب ومعصديه ، أمر معترف بقوة أثره ، لا ينال منه القبول بضعف أثرها فى تغيير وجهات النظر المتبادلة بصدد الأحزاب وموضوعات الساعة والصوالح الجماعية تغييرا جذريا . . وأخيرا، فالراجح ، أن لوسائل التأثير الجماهيرية دخلا كبيرا فى تكوين معتقدات الناخب حول صفات المرشحين الشخصية ، وتقديره لها .

ولصفات المرشحين الشخصية واتجاهاتهم كما يتصورها الناخبون أثرها فى رأيهم الانتخابى النهائى ، أثر يقوم مستقلا عن العوامل الأخرى التى تتدخل بدورها فى تحديده . . ففى الواقع ، لا يتأثر عدد كبير من الناس - وهم يدلون بأصواتهم - بأى معيار فيها عدا تقييمهم لشخصية « المرشح » . وبهذا تعتبر صفات المرشحين الجدد الشخصية ، مادة جديدة ، تضاف الى ما يتضمنه حديث العديد من الناس . . ومن ثم كان لما تذكره الجرائد والمجلات عن المرشح الجديد ، ولصور عرضه فى الاذاعة والتلفزيون ، شأن أى شأن فى تكوين صورته العامة - مما قد يعود عليه بالضرر أو بالنفع .

ويعود أثر أسلوب وسائل التأثير الجماهيرية فى معالجة شخصية المرشحين وعرضها إبان معارك الانتخابات التمهيدية لتعيين المرشحين ، أثره فى معارك الانتخابات العامة نفسها . . اذ قد يؤخذ هذا الأسلوب دليلا يستبين منه رأى العام مدى جدية الترشيحات وأى المرشحين القوى وأيهم الضعيف . . وتعمل وسائل التأثير الجماهيرية على تحديد الأطراف المتقابلة والمعارك الدائرة للفوز بالترشيح . . فخلال التمهيد للاستقرار على رأى معين فى المرشحين،

يعمل على التعريف بالأطراف المتقابلة ، ويعتبر هذا التعريف بما يثيره من اهتمامات الناخبين وبما يبتعثه من الجدل حول المرشحين الخطوة الرئيسية الأولى في الموضوع .. وتحرص وسائل التأثير الجماهيرية .. شأن أى تنظيم على القضاء على جمود الناخب وعدم مبالاته بالمعركة الانتخابية .. وهى موفقة الى تحقيق هذا بقدر ما تضفيه على جو الانتخابات من دراماتيكية تبدو معها غير مملة . وهذا التقدير وان كان مجرد حدس ، الا أنه حدس يستند الى جانب كبير من المنطق العقلى .

وماذا وراء اثارة اهتمام الناخب بالانتخابات أو عدم اثارته من مفارقات ؟ فأولا ، يتصرف الناخب المعنى بشئون الانتخابات على وجه يغاير تصرف الناخب غير المبالى بها .. فهو أقرب الى أن يواجه ما يدور حول المعركة الانتخابية من حوار وجدل مدفوعا برغبته الخاصة ، وهو أقرب الى المشاركة السياسية بوسائل أخرى أيضا .. ثانيا ، تتحدد بقدر كبير حصيلة أية انتخابات جزئية ، ومدى صلاحية النظام الانتخابى المتبسع على المدى البعيد بمقدار توفيق المراكز الانتخابية فى اثارة اهتمامات الناخبين .. فاهتمام الناخب بالانتخابات ، عامل له أهميته فى تحديد سعة رقعة ميدان المعركة الانتخابية ، وكما ذكر ستشاتشنيدير « تتحدد حصيلة كل المراكز الانتخابية بمدى اتساع دائرة فاعلية تأثيرها .. وتتأثر مجريات الأمور فيها بعدد المساهمين فيها كثرة وقلة . فأى تغيير يطرأ على هذا العدد ، وأية زيادة أو أى نقص، يؤثر على نتيجة الانتخابات » .

وتؤخذ فى العصر الحديث مهمة اثارة اهتمام الناخب بالانتخابات على أنها عبء شاق .. ولقد استقرت وسائل التأثير الجماهيرية على غلبة التردد والغفلة على جمهور مشاهدى ومستمعى ألوان الجدل والحوار التى تثيرها المعركة الانتخابية ، وعلى سهولة انتزاعهم من دائرة الافكار المسيطرة عليهم .. وتلتقى غالبية

الناخبين ، خلال فترات المعركة الانتخابية ، بالأساليب التي تتبعها وسائل التأثير الجماهيرية ، فتلتزم قلة منهم بالسير وراءها في دقة ٠٠ أما الجانب الأكبر فلا يتعدى أفراده - حين يتناولون الجرائد - قراءة العناوين الرئيسية ٠ ٠ ولا تحظى أحداث وخطب المعركة الانتخابية الا باهتمام القلة من سامعيها من الناخبين ٠٠ هذا ، وبالرغم من أن الكثرة بينهم يطلعون على أخبار المعركة الانتخابية منشورة في المجلات ، الا أن القليل بينهم من يعتبرها مصدرا يستقى منه أخبار المعارك الانتخابية ٠

وتسعى وسائل التأثير الجماهيرية وراء الاستحواذ على انتباه القاصد الموجه للجدل القائم حول المعركة ، وذلك باستثارة احساسه بواجبه نحو وطنه ٠٠ الى هذا ، فانها تعنى بأن توحى اليه بخاطر له أهميته في تقديرها - على عدم واقعيته - فحواه أن صوته له قوته وتأثيره ٠٠ وبهذا توفق الى أن تستحوذ على قدر من انتباهه أكبر مما لو سلكت اليه أى طريق آخر ٠٠ والأهم من ذلك أنها تنشر عن الانتخابات روايات ، وتضعها في قالب درامي ، مركزة على عناصر المعركة التي تساندها ، وعلى مواطن ربيها ، وعلى جوانب القوة في ظروف مرشحها الشخصية وأقداره ٠ وتستخدم في وصف المعركة الانتخابية المصطلحات السائدة في وصف الألعاب الرياضية ومبارياتها والأحداث الحربية فيقال مثلا « لكلمات مسددة للخصم عن قريب » ، « هجوم مضاد » ، « الحركة التالية » « الشوط الأخير في السباق » أما ما يروى عن حياة المرشحين في طفولتهم وشبابهم ، وعن شعور زوجاتهم حيال نتائج الانتخابات المتوقعة ، وعما يحيط بالمعركة الانتخابية من صنوف التوتر وأساليب احباط الجهود ، فهذه في الغالب ، تبدو جميعها مفككة ، ولا رباط بينها ، عدا عرضها الانتخابات عرضا دراميسا مثيرا ٠٠ وهكذا جرى مندوبو الصحف والاذاعة على تقديم الانتخابات في

هذه الصورة ، سعيًا وراء عدم سرد روايات مملّة أو عرض برامج اذاعية فاشلة • ولو حاول أمرؤ أن يتصور فى أناة استراتيجية تهدف الى اثارة اهتمام الناخب بالمعركة الانتخابية وما يدور حولها من دعاية ، لتعذر عليه أن يتمثل استراتيجية أكثر فاعلية من هذه التى تأخذ بها لاشعوريا وسائل التأثير الجماهيرية • فهى اذ تضيف الجو الدرامى على السياسة ، تهدف الى اجتذاب انتباه الناخبين لما يدور حول المعركة الانتخابية •

وقد أنبأ رد فعل المناظرات التى دارت بمناسبة انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٠ على شاشة التليفزيون عن أن قوة تأثيرها قد لا تتوقف فقط الى حد بعيد على قيمة ما تنطوى عليه من ترويج ، بل انها قد تتفاوت تفاوتًا جذريًا تبعًا لما يعتور مستوى هذه القيمة من تغيرات • وجاءت هذه الاحاديث - على العكس من أغلب العروض السياسية - حسنة الصياغة بقدر كبير مما مكنها من حسن استغلال الجانب الدرامى المضاف على انتخابات الرئاسة • • لقد وضعوا المرشحين وجها لوجه ، فى جو من عدم الثقة ، والتوتر ، والجدية المميته • وأيا كان الغرض الذى يقدمونه للناخب ، فلن يفوت هذا الناخب رؤية ولمس حقيقة الامر من وجهتى نظر جون ف • كندى ، وريتشارد م • نكسون •

ولقد اجتذبت كل مناظرة من هذه المناظرات عدداً غفيراً من النظارة ، يكبر عدد مشاهدى مباريات الأحد الرياضية الدورية وعدد مشاهدى حفلات العرض التجارى البالغة الاعداد الشعبى ، كما يكبر عدد من لبوا دعوة أى من المؤتمرين القوميين فى أية فترة فى تاريخنا ، بل ويفوق بكثير عدد مشاهدى أى عرض سياسى استؤجرت شاشة التليفزيون لاطهاره • لقد شدت هذه المناظرات مشاعر متتبعيها اليها ، فى فاعلية تعدو تلك التى لمشاهد حفلات العرض التجارية التى تحرص على طابع الترويج عن النفس ، والتى

أعدت لتستغرق فترة ساعة واحدة ، بل وفي فاعلية تعدو بكثير تلك التى لبعض البرامج من أمثال برامج اذاعة كلمبيا التسجيلية . . ولقد توفر للبرنامج الإذاعي السياسى المتوسط المنسوب والمعد على نفقة أى من المرشحين فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٠ ، اجتذاب ٧٠٪ من نظارة البرامج الإذاعية فى الأحوال العادية ، فى حين أن هذه المناظرات اجتذبت فى المتوسط ١٢٠٪ من مشاهدى برامج التليفزيون التى حلت هى محلها . . ولا يقتصر دور وسائل التأثير الجماهيرية فى العملية الانتخابية فقط على تأثير فاعليتها على مواقف الناخبين واتجاهاتهم . . بل انها تفعل ما من شأنه اضعاف مراكز السياسيين أو تقويتهم ، وتعد الجو لتشكيل التصرفات السياسية على نهج معين ، وتهيم لقبول التنظيم الموضوع والخطب والأحاديث الملقاة .

ويعنى المرشح فى العصر الحديث ، بالحصول على مساندة أكبر قدر من وسائل التأثير الجماهيرية ، والانتفاع جديا بها . . انه يخص الإذاعة بالكثير من الأموال التى أعدها لتنفق فى معركته الانتخابية لشراء بعض الوقت المخصص . . كما أنه يشترى الجرائد بثمن يرتفع وفقا لسعة انتشارها .

وفى ضوء ما قيل عن تواضع قدرات وسائل التأثير الجماهيرية نسبيا فى امكان تغييرها لاتجاهات أصوات الناخبين ، قد يبدو لنا ، أن ما ذكر عن هذه الوسائل ، لا يعدو أن يكون مضللا ، فى حين أنه غير ذلك . . اذ على المرشح المناضل من أجل الفوز فى انتخابات يتنافس فيها حزبان ، أن يتناول موقفه السياسى بتعديلات محدودة على أن يقف عند هذه التعديلات ولا يتعدها . وهذا ما يصنعه كل مرشح يعرف ماهية النضال السياسى ويضعه نصب عينيه . فهو يحاول دعم حماس أنصاره مستهدفا انماء عدد الممارسين لحقهم الانتخابى ، كما يحاول الدعاية الجذابة لاسمه ونشره بين الناخبين

غير الحزبيين ، وبين الناخبين المترددين وبين الناخبين غير المباينين بشئون الانتخابات ، الى هذا فانه يتخير بعض الموضوعات فيتخذ منها مركزا يستهدف منه تنمية وقع نداءاته الموجهة الى مجموعة مؤيديه الرئيسيين ، « واستمالة » بعض الكتل الجماهيرية لصالحه .

وخلال تحقيقه لهذه الأهداف ، يعمل على أن تصل دعايته لأكبر عدد من الناس ، ففي زيادة عدد جمهوره ما يرجح انتظامه لأغلب العناصر الشعبية القابلة للتأثر والانفعال بالدعاية . ويمكنه التليفزيون والجراند ، وكلاهما يختص بالصدارة بين وسائل التأثير الجماهيرية - من الاتصال بأكبر عدد من أفراد الجمهور ، بكلفة تقل عن كلفة أية وسيلة بديلة أخرى . ففي عام ١٩٦٠ ، تحققت لحوالى عشرة ملايين شخص رؤية نائب الرئيس نكسون شخصا . وفي عام ١٩٥٢ ، تمكن الموظفون العاملون بالحزب من الاتصال بحوالى خمسة عشر مليون فرد ، وأن يؤثروا في توجيه أصواتهم . ويقل كل من الرقمين السالفين عن عدد من شاهد أى برنامج من برامج الدعاية المذاعة على شاشة التليفزيون والمعدة على نفقة المرشح . ومن الواضح أن فى مكتبة المرشحين الاتصال بريديا بنفس عدد الناخبين الذين يستطيعون الاتصال به عن طريق الصحافة والتليفزيون ، ولكن متوسط تكلفة الناخب فى الحالة الأولى تعدو تكلفته فى الحالة الثانية . وليست وسائل الاتصال الدعائية التى يستعين بها المرشح ، بغرض الاتصال بالرأى العام من خلال وسائل التأثير الجماهيرية مهمة فقط لما لها من آثار مباشرة ، بل لأنها تعزز وتؤيد أوجه النشاط الأخرى للمعركة الانتخابية . . . وقد يتفاهم المرشح مع قادة الرأى بين المزارعين ورجال الأعمال ويبرم معهم اتفاقا على أن يساندوه ، ويعاون على ترجمة هذا التعهد وأمثاله من التعهدات الى أصوات ، ما تردده وترويه عنه المجالات الزراعية أو الصناعية . . هذا وقد يسوى المرشح موقفه مع زعيم زمرة معارضة له داخل

حزبه كما فعل الرئيس ايزنهاور مع عضو مجلس الشيوخ الراحل روبرت أ . تافت خلال الاجتماع المنعقد في مرتفعات مورتنجيد ، ثم تنقل وسائل التأثير الجماهيرية أخبار هذه التسوية الى جمهور أعضاء الحزب من الطبقات الناشئة النامية والعاملة .. ويستعين المرشح أيضا بوسائل التأثير الجماهيرية في تسهيل جهود الموظفين العاملين بحزبه لتسجيل أسماء الناخبين وإرشادهم الى دوائرهم الانتخابية ، شأنه في ذلك شأن التاجر حينما يعلن عن منتجاته بين الجماهير ترويجا لمبيعاته . وليس من شك في أن المرشح حينما يوفق الى استخدام وسائل تأثير جماهيرية لها فاعليتها ، يرفع من معنوية معاونيه في الحركة الانتخابية .

وهذا بعض ماتستطيع وسائل التأثير الجماهيرية تأديته في خدمة السياسة ، الى جانب ماذكرناه قبلا من أنها تستخدم أيضا في النيل من السياسة والسياسيين .. وتبدو طبيعة هذه الوسائل أكثر وضوحا ، لو أننا قابلنا بين خواصها وخواص وسائل التأثير الأخرى التي عرفت قبلها .. ولما كان الجهاز السياسي للحزب ، يعد أهم وسائل التأثير القديمة ، فانه لما يجعل هذه المقابلة أكثر جلاء ، ماصاحب نشأة وسائل التأثير الجماهيرية من انهيار هذا الجهاز تدريجيا .

على أنه ، في مكنة كل من الجهاز السياسي ، ووسائل التأثير الجماهيرية العمل معا ، في معاونة السياسي على أن ينشئ بينه وبين الناخبين أسباب الاتصال . كما أنها تتيح له فرصة مشاركتهم أفكارهم وأعمالهم مشاركة مباشرة ، سالكا الى ذلك طرقا مختلفة .. اذ يسعى العاملون بالجهاز السياسي ، كل في الدائرة الانتخابية التي يختص بها ، الى عقد الصلات الشخصية مع كل ناخب فيؤدون له الخدمات ، متوقعين أن يبادلهم الولاء .. وكما ذكر جاكوب أرفي

« انما تفوز فى الانتخابات ، بفضل أعمالك وسلوكك طوال السنة ، وبفضل الثقة بك التى تنشئها فى كل دائرة ، وتعهدها بالتنمية على الأيام » . وأيا كان نصيب هذا القول من الصدق سواء فى الماضى أو فى الحاضر ، حيث مازال المبادئ التى يضمها قائمة تمارس محليا فى بعض أنحاء الولايات المتحدة ، فان وسائل التأثير الجماهيرية تتعدى الواجبات المتوقعة بها الى ممارسة هذا الوجه من أوجه النشاط السياسى ، لتحقيق عن طريق الصحافة أو التليفزيون تثبيت فئات الغرامة الموقعة على تكرار مخالفة قواعد المرور الخاصة بانتظار السيارات فى الأماكن العامة ، أو إبعاد غلام عن سلوك الطريق المؤدى به الى السجن ، أو مد المحتاجين بالطعام .. وتفيد وسائل التأثير الجماهيرية وتخدم السياسى ، باعتبارها أدوات دعاية .. ويفسر أفول نجم جهاز الحزب السياسى وتداعية، ثم تزايد اعتماد الساسة على وسائل التأثير الجماهيرية بأنه تحقيق لتغير الحياة السياسية الأمريكية التدريجى ، وتحويلها من سياسة المجاملات الشخصية الى سياسة موضوعية تناقش آراء وأفكارا .

وكما أدى ظهور الأسلحة الحديثة واستخدامها الى نشأة طوائف من الاختصاصيين العسكريين واقتعادهم الصفوف الأمامية القيادية ، فأخلى ادميرال البارجة الحربية مكانه لأدميرال الناقلة ، وقائد الطائرة مكانه لقائد الصاروخ .. فان قيام وسائل التأثير الجماهيرية ، أدى بالمنظمات السياسية الى اجراء تغيرات فى أفراد العاملين بها ، واتجهت الى الاهتمام بوزن آرائهم والى أن يختاروا من الصفوف المثقفة الملمين بالسياسة والموضوعات والأفكار التى يستلزمها أداء عملهم . ويدخل ضمن من يشترط فيهم توافر المهارات اللازمة ، رجل العلاقات العامة ، ورجل الدعاية ، والمستشار الأكاديمى والمحرر ، والناشر .

وما كان المحررون والناشرون ، بالوافدين الجدد على مجالس
ادارات المنظمات السياسية ، الا أنه قد تزايدت الآن خطورة شأنهم
فيها عما كانت عليه ، حين الجهاز السياسى الحزبى فى أوج عظمته،
الى هذا ، فلم يقبل كل المحررين والناشرين على الانغماس فى شئون
الأحزاب المنتمين اليها . وبينى أولئك الراغبون فى المشاركة فى
هذه الشئون رغبتهم على ادعاءات ثلاثة قسوية .٠٠ امامهم بطبيعة
وسائل التأثير الجماهيرية ومدى الانتفاع بها ، وقوة تأثير مقالاتهم ،
ومدى قدرتهم وتمكنهم من صيغ الاخبار بلون المشاركة الحزبية
العامة .٠٠ والراجح أن ثمة نفرا قليلا نسبيا من الناشرين فى هذه
الامة ، يمارس هذا الأسلوب على وجه مسف - أو هذا بالأقل
ما انتهت اليه البحوث والدراسات الحديثة التى أجريت على نفقات
حملات الدعاية الصحفية .٠٠ على أنه ، ليس هناك مايلزم كل صنوف
المشايعة أن تنسم بالابتذال .٠٠ فللجرائد أن تختص قادة المعركة
الانتخابية بمساحات مناسبة منها ، يسردون فيها مآلديهم ،
حريصين على ابراز بعض الجوانب واغفال البعض الآخر وفقا لأسلوب
دعائتهم .٠٠ ثم تلقى هى ضوعها - مستعينة بلباقة الأسلوب - على
ما كتب موضحة جوانب البطولة ونواحي الشر فيما سرد .٠٠ والحير
فى ألا تغالى معظم الصحف فى الاستعانة بنفوذها لتغليب رأى على
آخر ، اذ لا يغيب عنا أنه بالرغم من اقرارنا لاستعانتها بهذا النفوذ
ومن أنه محدود الأثر فان هذا لا ينفى وجوده وتأثيره الواقعى .

واذا ما أشرنا الى أنه فى الأوقات الحالية ، تدور دعاية المرشح
حول السياسة الموضوعية مع العناية بالنداءات الشخصية ، فاننا
لا نعنى ارجاع نشأة أهمية هذا الاتجاه الى ظهور وسائل التأثير
الجماهيرية ، وانما نقصد الى أن أهميتها غدت تعدو حاليا أهميتها
فيما مضى .٠٠ ترى هل يتطلب الموقف من السياسى المعاصر معالجة

المسائل التي يعرضها على وجه يختلف عن معالجة سلفه لها على حين أن وسائل التأثير الجماهيرية لم تكن قد عرفت بعد ؟ لنا أن نجيب على هذا السؤال بنعم أحيانا وأحيانا أخرى تقتضينا خطورة الأمر أن نجيب بلا .

وتكون وسائل التأثير الجماهيرية ، شبكة من طرق المواصلات والاتصال ، تنقل الرسائل فور صدورها الى الجمهور المترقب لها في أنحاء البلاد . . ولهذا أهميته من ناحيتين فمن ناحية ، تلزم السياسى بالثبات على المبادئ التى تتضمنها نداءاته ، ومن ناحية أخرى فانه عندئذ لن يستطيع تبديل رأيه متجرا بالميل المحلية عارضا وجهة نظر فى جهة ، وأخرى تخالفها فى جهة ثانية . والثابت ، أن الأمر استقر بالمرشحين فى انتخابات الرئاسة عند تقليد يرعونه دائما ، وهو أن يبدأوا ببياناتهم الموجهة الى الجنوب بالتحدث عن الحقوق المدنية ، ثم يعودون الى تكرارها حينما يتحدثون الى جمهور الزنوج فى الشمال . . الى هذا ، يحرص السياسى المعاصر على أن تحتفظ معركته الانتخابية بالحركة وعدم الجمود . . وقديما ، قبل نشأة وسائل التأثير الجماهيرية ، كان لخطيب المعركة السياسية أن ينحو نحو خطيب شاورتوكا ، فيستعين بأروع محسناته البلاغية ، يعيدها من آن لآخر ، أما مرشح اليوم ، فانه يعد خطابا رئيسيا ، يكرر القاءه فى مختلف الجهات ، متناولا آياه ببعض التغييرات تبعا للظروف ، هذا مع ضرورة تقصيه عن مشاجب جديدة من يوم لآخر ، يعرض خطابه عليها ، هذا اذا ما كان يحرص على امداد مخبرى الصحف بعناوين رئيسية جديدة ، وعلى امداد ناخبه بمادة جديدة لأحاديثهم .

وكما أوضحنا من قبل ، فان ما تقدمه وسائل التأثير الجماهيرية من سائر الكتابات والأقوال المختلفة تفسيرا للسياسة

التي تساندها ، لا تعتبر فقط بمثابة مركباتها المعدة لنقل آرائها ،
وانما تقوم الى جانب ذلك بتهذيب هذه الوسائل نفسها وتنظيمها .
اذ يتخير كل مرشح في المعركة طرقه التي سيسلكها في معالجة
مختلف الموضوعات . وعليه أن يقرر ابتداء ، أى الموضوعات سيركز
عليها ، وأيهما سيتجنبها بقدر الامكان ، وعلى أى وجه من الدقة
والتحديد سيعرض وجهات نظره ، وما مدى الحذر واليقظة التي
يقتضيها خصمه منه ، وكيف يصور ويعرض وجهات نظر خصمه
ومواقفه . . . وتعتبر الصورة التي يربو أن تجيء عليها وسائل
اتصاله بالرأى العام عاملا هاما ، فى تقرير طبيعة قراراته .

وتتميز الدعاية القائمة على الاستئثار بالعناوين الرئيسية فى
الصحف وعلى الاتصال بالرأى العام من خلال الاعلانات الموجهة من
آن لآخر مثلا ، بكونها عرضة للتحريف ، وللغش فى تحديد أوجه
الاختلاف بين الاحزاب . وما هذا ، الا ، لان الدعاية يعمل مفترضا
أن وسائل اتصاله بالناخبين ستوفق الى أن تلتقى بالكثير منهم فى
حين أن هؤلاء منصرفون الى ألوان النقاش الذى تشيره المعركة
الانتخابية ، بحيث يشغلهم ذلك عن الاستماع الى رد فريق على
مزاعم الفريق الآخر وادعاءاته .

ومن ثم ، فالاستراتيجية الناجحة ، تتطلب من دعاة كل من
الفريقين عرض مركز الخصم فى ضوء خافت ، مع تجاهل التحديات
الموجهة الى مواطن الضعف فيهم . . . ويختلف الوضع بالنسبة
لاستراتيجية الدعاية الناجحة ، المطبقة فى المناظرات . . . اذ فى هذه
الحالة ، تتكافأ فرص عرض كلا الجانبين المتناظرين الزمانية
والمكانية لآرائهم أمام جمهور واحد يضم مشايعى الجانبين دون
غيرهما . . . وفى هذه الحالة يقتضى أمر افساد وتسوى مركز الخصم ،
مطالبته برد فوري ناجز . . . فاذا ما فشل فى الرد على التحديات

الموجهة اليه ، هيأ لأفراد جمهور المشاهدين للمناظرة فرصة استنتاجهم أن لا سبيل له الى الرد السليم .

كما انه حين يفشل مرشح في تحديد أوجه الخلاف بينه وبين خصمه يعطى هذا الاخير فرصة توضيح ذلك بما يتمشى وصالحه .. وبذا تتجه المناظرات الى توخى الدقة البالغة وتحديد الأمور بالضبط ، وتوفر للنائب سبل السداد فيما يتخذ من قرارات بصدد البيانات التى يصدرها المرشحون خلال المعركة الانتخابية ، ومهما يكن من أمر ، فمع الاعتراف بما لوسائل التأثير الجماهيرية من أثر على تطور الخطب السياسية ، لا يمكن تجاهل واقعة عدم اقتران حدوث ثورة فى وسائل الاتصال بالرأى العام بأخرى مماثلة فى طريقة عرض الدعاية للموضوعات التى تتصدى لها .. وانا لنلحظ فى تحليل جيمس بريس للمناقشات التى تتولد عن المعركة الانتخابية توافر التطابق التام بين ما كان منها قبل نشأة وسائل التأثير الجماهيرية وما جاء بعدها .

ومن الطبيعى ، أن يهدف كل حزب - بقدر الامكان - الى عرض أكبر قدر من المسائل والموضوعات السياسية ، مدعيا الوقوف دائما بجانب الشعب . وأى قارئ لبيانات الحزب الجمهورى وكتاباته الصادرة ابان المعركة الانتخابية ، لاشك متصور أنها تتعارض مع الحزب الديمقراطى فى كثير من النقاط .. حتى اذا تناول خطب الحزب الديمقراطى وما يصدره من كتيبات ، تبين أن أوجه الخلاف الجدية بين الحزبين لا تقوم على النقاط التى أوضحها الجمهوريون ، بل على نقاط أخرى لم يسيروا اليها .. وبعبارة أخرى - فان كل حزب يستهدف الاحتجاج على خصمه مستندا الى أمور معينة لا تمت اليه بصلة .. وبذا فبالرغم من اتساع شقة الجدل الحماسى ، المتناول للموضوعات السياسية

فانه لا يمس الا قليلا من المبادئ المختلفة عليها بين الحزبين ،
فكل يضرب بيده لا عدوه الحقيقي ، بل تمثالا من القماش ، يمثل
العدو .

وحاليا لا يختلف الامر عما كان عليه في بريس ، فالوان
المنافشات والجدل المنبثقة عن المعركة الانتخابية ، والتي تنقلها
وسائل التأثير الجماهيرية ، هي هي عينها تلك التي عرفت في ذلك
العهد ، حين كان المرشحون لا يتناولون في أحاديثهم أخبار ووجهات
نظر بعضهم البعض ، ولكن يرسلونها : حشوها البلاغة اللفظية ،
والغموض ، والتعميم المجهل .

ولم ؟ لأنه بالإضافة الى البواعث الأخرى ، لم يبدأ الكشف
عن قدرات التأثير الجماهيرية وامكانياتها في تطوير مستوى ألوان
التقاش والأحاديث النابعة عن المعركة الانتخابية من ناحية الكيف
الا منذ قريب .

فقبل انتخابات الرئاسة التي قامت في سنة ١٩٦٠ ، أدخل
متحدثو الاذاعة عامة واذاعة كلمبيا خاصة ، في اعتبارهم ، أن
طاقات التليفزيون في تقديم أحاديث ثقافية تتناول شئون المعركة
الانتخابية ، مازالت مجهولة ، لم يكشف عنها بعد . . واتجهوا
الى نقطة أخرى ، فانصرفوا الى المطالبة بتعديل أو الفاء الفصل
٣١٥ من القانون الفدرالى بصدد وسائل الاعلام .

وخلال سنتي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، عقب انتهاء دورة انعقاد
مجلس الكنجرس على هيئة مؤتمر كان التليفزيون قد وصل الى
المستوى الذي استقرت عليه شئونه بعد ذلك . . فعُدل الكنجرس
الفصل ٣١٥ ليسمح لحاملي تراخيص الارسل الاذاعي ، باذاعة
حفلات المرشح دون أن يلتزموا قانونا بتحويل خصمه حق استخدام

نفس الفترة لإذاعة حفلاته - وذلك اما ضمن الاذاعات الاخبارية غير المفروضة ، أو نشرات الأخبار التسجيلية ، وبرامج الاستقصاء .. الى هذا فقط علق تطبيق الفصل ٣١٥ فيما يختص بانتخابات رئيس الجمهورية ، ونائب الرئيس طوال فترة المعركة الانتخابية .

ترى كيف استفاد التلفزيون من حريته الجديدة ؟ ان شركات التلفزيون حين قدمت برامجها الاربعة ، التي جمعت فيها بين نكسون وكندى ، وحين طرقت بالمرشحين أبواب سبيل لم يطاها المتنافسون في معركة الرئاسة من قبل ، انما أدت للمعركة الانتخابية أجل الخدمات .. اذ ظهر كل من المرشحين في برنامج شركة الإذاعة القومية « لقاء مع الصحافة » كما ظهر كندى في برنامج شركة إذاعة كولمبيا « واجه الأمة » .

كما قدم كل منهما في برامج طويلة تدور حول استعراض آرائهما : برنامج « وجهها لوجه » « مساء اليوم » ، « معركة الرئاسة والمرشحون » . وعرض كلاهما أهم حفلاته على أشرطة تسجيلية .. كما ظهر كل من مرشحي انتخابات نائب الرئيس في كثير من هذه البرامج .

ولم تسلم أساليب تغطية أخبار المعركة الانتخابية للتلفزيونية المستحدثة هذه من النقد .. فاطلق أحد الصحفيين على هذه المناظرات « أحلام مفزعة تنقل الكترونيا » وصرح أحد كبار المؤرخين برأيه في جراءة قائلا « حقا ، ما كان جورج واشنطن ليدور رائعا خلال عرض مناظرة بينه وبين خصمه على شاشة التلفزيون ، اذ تبعث سطحية الاسئلة التي يوجهها أعضاء هيئة التحكيم في المناظرة الى السخط ، وهو نفس ما تثيره الضرورة التي تلجئ المرشحين الى اجابات مقتضبة ردا على السائلين » .

وحين أضاف التلفزيون الى أجهزة المعركة الانتخابية جهاز

المنافرات ، بدا رد الفعل الذى استحدثه فيها واضحا للعيان .

ويعود الجانب الاكبر من النقد الموجه الى المناظرات التى أظهرتها شاشة التليفزيون ، الى سوء فهم ماهية المعركة الانتخابية . فالمرشحون ليسوا بالمحاضرين . . كما أنهم ليسوا بمجرد محللين نظريين للموضوعات العامة ، دون أن يبدوا رأيهم الحاضر فيها . . فهم انما يسعون لتحقيق الصالح العام على الوجه الذى يرونه ووفقا لمبادئهم . . ولزام عليهم قبل سعيهم وراء المصلحة العامة أن يكونوا قد تدارسوا بعض الموضوعات من قبيل التعليم ، والمعونة الخارجية ، والرعاية الصحية للمسنين ، والتضخم ، وفائض الانتاج الزراعى ، وأن يكونوا على علم بما يجب اتخاذه بصدد هذا . . فلا أقل من أن يكون قد سبق لهم تدبرها بالتفكير والبحث . . . وأخيرا ، أغفل النقاد جانبا من الجوانب الهامة فى المناظرات . . . فى قد أتاحت لكل من المرشحين فرصة واحدة متكافئة ليقدموا

فى تدبر بيانات توضح وجهات نظرهم لمجموعة الناخبين المرجح ممارستهم لعملية الانتخاب . . كما أنها حلت مشكلة رئيسية من مشاكل الطريقة المتبعة حاليا فى تمويل المعارك الانتخابية - مشكلة عدم تكافؤ امكانيات الاحزاب والمرشحين فى جمع النقود . . ولاتعود فداحة عدم التكافؤ هذا الى أنه يمكن المرشح الذى يضع يده على أموال كثيرة من توصيل آرائه الى أكثر عدد من الناس ، بل ترجع الى أن خصمه الذى لم يتمكن من الحصول على قدر كبير من المال ، لم يتصل الا بأقل عدد من الناس . . فالمناظرات سموت بين المرشحين فى انتخابات الرئاسة من حيث فرص اتصالهم بالجمهور اتصالا له فاعليته على وجه ما كان ليتوافر ، لو وضعت القيود على التبرعات وأوجه الانفاق .

هذا الفقر الكامن بيننا ولا نراه

بقلم : ميخائيل هارنجنون

مؤلف كتاب « الجانِب

الآخر من الصورة الامريكية »

نبدو أمريكا كما نعرفها بصورتها الشائعة بيننا ، والتي تشيد بها الخطب والأحاديث ، وتعلن عنها شاشة التليفزيون والمجلات ، على مستوى معيشة عام ، بلغ في ارتفاعه مرتبة لم تحظ بها الجماهير في أية بقعة من بقاع العالم .

ومع الخمسينات ، أخذت أمريكا تتحسس قلقا متاعبها التي نشأت عن وفرة الانتاج فيها . وكما يحرف عنوان وضع لكتاب جيد تحريفا كبيرا ، أنشأت أمريكا ، هذه التي عرفناها تضى على نفسها نعتا جديدا « المجتمع المتخم » .

وغدا القوم في شارع ماديسون ينقدون ذواتهم ، ونوقشت متاعب سكان ضواحي المدن النفسية والمعنوية ، وكأنما قد حلت مشكلة الولايات المتحدة الاقتصادية الطاخنة . . فلم تعد مشكلة الأمة ، مشكلة الاحتياجات البشرية الأولية من طعام ومسكن ، وملبس . بل انصرفت الى العناية بالكيف لا بالكم ، الى البحث في كيف السبيل الى أن ينعم الناس بالراحة في محيط تسوده الرفاهة .

وتجاهلت هذه الأبحاث وجود الجانب الآخر من الصورة
الأمريكية ، حيث عاش ما يقرب من ٤٠ الى ٥٠ مليون مواطن ،
فقراء ، وما زالوا في فقرهم يعيشون .

ومن المؤكد أن أمريكا الفقيرة لم يبلغ بها فقرها المرتبة التي
بلغ بها غيرها من الأمم المعدمة ، حيث الملايين يتلهفون على ما يدفع
عنهم غائلة الموت جوعا .. لقد نجت أمريكا من مكابدة هذه النهايات
القصوى .. الا أن هذا لا يغير من الواقع شيئا . فثمة عشرات
الملايين من الأمريكيين ، يحيون مشوهى الروح والجسد ، في
مستويات دون تلك التي تستوجبها الراحة البشرية وهم وان لم
يموتوا جوعا ، في حاجة ماسة الى الطعام .. وان بدت أجسامهم
بدنية - على ما بهم من جوع - فمرد هذا الى الأظعمة الرخيصة
الضئيلة القيمة الغذائية التي يتناولونها .. انهم ليعوزهم المسكن
والتعليم والرعاية الصحية الواجبة .

ولقد سجلت الحكومة أثر هذا على أجسام الفقراء ، موضحة
اياه بالأرقام .. ولكن هناك ما هو أفدح من هذا ، انه الفقر يشوه
الروح ويقوضها فنظرة الأمريكيين الفقراء للحياة ملأها التشاؤم ،
فهم مهيضو الجناح لا حول لهم ، وضحايا الأمراض نفسية تفشت
بينهم الى مستوى لم يعرفه سكان الضواحي المتاخمة للمدن .

هذا ، وتشد حدة ظاهرة صعوبة التعرف على ملايين الفقراء
في الولايات المتحدة تدريجيا .. وثمة أسباب تجعل دائما من
أمريكا الفقراء أرضا مجهولة .. اذ ينأى الفقر بنفسه في أغل
الاحيان - شأنه منذ قديم - عن السبيل المطروقة .. كما أن
السائح العادي جرى على ألا يترك أبدا الطريق الرئيسى ، وهو
حاليا يسلك في ترحاله طرقا تمتد عبر الولايات ، وبذا لا يخترق
وديان بنسلفانيا حيث المدن تبدو شبيهة بمدن ولز في الثلاثينات

كما تظهرها الافلام السينمائية .. وهو لا يرى المنازل المتكتلة المتراصة فى صفوف ، والطرق ذات الشقوق والاخاديد (فالطرق فى احياء الفقراء رديئة على الدوام ، سواء كانت فى المدن الكبرى أو المدن الصغرى) ، وحيث كل شئ أسود وقذر .. وحتى لو مر السائح مصادفة بمثل هذا المكان ، فلن يلتقى بالمتعطلين فى الحانة ولا بالنسوة العائدات الى منازلهن من حيث يعملن فى مصنع ناء يضيق بعددهن ضيقا يسبب لهن العنت والرهق .

وبذا ، كانا الجمال والخيال ، ومازالا ، قناعين يحجبان الفقر عن الانظار .. اذ يقصد السائح الى جزر الأبالاشيان فى مواسم ازدهارها ، لينعم برؤية التلال والعيون المتدفقة والزهر والشجر ، لاليشقى بالفقر والفقراء .. على أنه ربما تلتقى عينه بمنزل قابع بأسفل الجبل فلا يتكلف عناء الاقتراب منه ليراه ، بل يكتفى باستعادة قراءاته فى روسو ، ليخلص الى رأى أن « هؤلاء الناس » سعداء حقا ، لأنهم يحيون حياتهم هذه ، وأنهم لمجدودون ، اذ تخلو حياتهم من ألوان المضايقات وأزمات التوتر التى ترهق الطبقة المتوسطة ، والمشكلة الوحيدة عنده ، تقوم فى أن « هؤلاء الناس » هؤلاء الشذاذ ، القاطنين لهذه التلال ، لم تستكملوا تعليمهم وحقوقهم ، وتعوزهم الرعاية الصحية ، وبذا يضطرون الى هجر أرضهم الى المدن الكبرى ، حيث يحيون حياة لم يتهيئوا لها .

تلك هى الأسباب الطبيعية التى تعمل على توارى الفقراء عن العيان ، وقد نشأت منذ جيل مضى ، وستطول بها الحياة جيلا آخر .. ويجدر بنا أن نعى مدى الخطورة الناجمة عن نوع جديد من العمى يخلقه تطور المجتمع الأمريكى بالذات ، لا تتأتى معه رؤية الفقر .. اذ تتمادى الأمة فى اتجاهها نحو تجاهل الفقراء واسقاطهم من نطاق وعيها وخبرتها .

وانه وان لم تظهر الطبقة المتوسطة اعجابها بالقبح وبالفقر ، فانها تنهت لوجودهما بالأقل ولم تجد مشقة (فى العبور اليها) . ففزت الاحياء الفقيرة خلال اعياد رأس السنة ، وأنشأت فيها منظمات البر التى وطدت علاقاتها بالفقراء .. ولقد زار كل فرد من أفراد الطبقة المتوسطة تقريبا حى الزوج ، أو مجمعات المباني الضخمة القائمة فى أحياء الفقراء ، وذلك اما للعمل أو للتسرية .

وتغير الآن وضع المدينة الامريكية .. فالفقراء ولو أنهم مازالوا يقطنون المساكن الرديئة القائمة وسط المدينة ، الا أنهم بمعزل عن الاتصال بمن عداهم ، بل ويعمل على تزايد هذه العزلة حتى لا يراهم أحد أو يتصل بهم .. ويحدث أن تغادر سيدات الطبقة المتوسطة دورهن انكائنة بضاحية من ضواحي المدينة فى إحدى رحلاتهن النادرة الى أحياء الفقراء حيث يقضين أمسيتهن بأحد المسارح فيلقين مجرد نظرة عابرة على الجانب الآخر من الصورة الامريكية .. ولا يبدل هذا شيئا من حرصهن على أن يعزلن أولادهن عن اولاد الفقراء ، فيلحقنهم بمدارس الضاحية .. كما قد يمر رجل الاعمال أو أحد أصحاب المهن قائدا سيارته الخاصة أو راكبا الاوتوبيس بأطراف الأحياء الفقيرة ، الا انه لا يهتم بها فى قليل أو كثير .. أما الفاشلون ، وغير المهرة ، والعجزة ، والمسنون ، والأقليات فمكانيهم هناك ، عبر الحواجز المثبتة ، حيث عاشوا دائما . وعسير على من عداهم أن يستقر بهم المقام .

وقصارى القول ، لقد باعد تطور المدينة الامريكية نفسه بين الفقر وبين أن تعرفه الملايين المتعاقبة من أفراد الطبقة المتوسطة الامريكية وتلمسه فى تجاربها العاطفية خلال حياتهم .. فهم وقد سكنوا انضواحي المتاخمة للمدينة ، أصبح من اليسير عليهم الادعاء بأن المجتمع الامريكى يعتبر بحق ، مجتمعا متخما .

وعقد من ظروف انعزالية الفقر الجديدة هذه ، جهل غير متعمد بها وبأحوالها . فأمر يكيون كثيرون من المعنيين بأحوال الفقراء وممن يتعاطفون معهم يلعبون بالنقاش الواسع الدائر حول موضوع تجديد المدينة . ثم يحدث ، وهم يعبرون المدينة في سياراتهم الخاصة ، أن يفاجئوا بأن حيا معروفا لهم من أحياء الفقراء قد أزيل ، وحلت مبانى حديثة شاهقة محل ربوع الفقراء الدارسة وحظائر حيواناتهم فتسودهم الطمأنينة ، فخورين بطريقة معالجة المشاكل : لقد استبانوا جلية الوضع ، فهام الفقراء يعنى بأحوالهم .

وموضوع السخرية في هذا .. أن الحقيقة تجيء على العكس تقريبا من انطباعاتهم .. فقد هدفت برامج الاسكان المنفذة عقب الحرب ، الى حشر العدد المتزايد من السكان في نفس الأحياء الفقيرة التى قامت من قبل .. وفي أغلب الأحيان ، يبلغ إيجار الغرفة بالشقة الكائنة في العمارة السكنية الضخمة ، المقامة حديثا حوالى أربعين دولارا أو أكثر .. وذلك لأنه خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، قدمت اعانات مالية لاسكان متوسطى ومرتفعى الدخل تربو على تلك المقدمة لاعانة اسكان الفقراء .

الى هذا . فتحجب الملابس الفقر عن العيان .. فالفقراء في أمريكا جروا على أن يرتدوا ملابس أنق من تلك التى يرتديها الفقراء في أى بلد آخر في العالم .. وذلك لأسباب عدة منها أننا لسنا هنا المزاي التى يحققها الإنتاج الكبير أكثر مما لمسه غيرنا في أى صقع آخر .. والأيسر للمرء في أمريكا أن يرتدى ملابس أنيقة من أن يعثر على مسكن حسن أو يوفق الى تغذية جيدة أو علاج طبى سليم .. وحتى أولئك الذين يقاسون من شدة الفقر ، في مكنتهم أن يبدوا في ملابس تنبىء عن يسارهم .. الى هذا ، فجانب كبير من الفقراء بلغوا مرحلة العمر التى تنأى بصاحبها عن مخالطة

الناس سعيا وراء العيش .. اذ يناهز عدد وافر منهم (يربو على ثمانية ملايين شخص) الخامسة والستين عاما أو أكثر ، كما أن نفرا منهم يربو على هذا العدد ، كلهم دون اثنى عشر سنة .. وفى أغلب الأحيان ، يعاني الفقراء الامريكيون المسنون من المرض ولا يقوون على الحركة .. ويقطن هؤلاء غرنا مستأجرة ، أو يتجمعون متجاورين لصق منزل قديم عشت به الأيام .. والحق أن من أسوأ الجوانب التى يتركها الفقر فى حياة المسنين ، كونهم يحيون فى وحدة ، أغفلتهم الأنظار وتناستهم الأذهان .

وهكذا يفقدو حوالى أربعين أو خمسين مليون نسمة ، وقد أوغل بهم التوارى فى ابعادهم عن الانظار .. وبالحال من حقيقة مذهلة ! ولكن ثمة جانبا آخر من جوانب سخرية الفقر ، لا يقل فى خطورته عما ذكرناه : ذلك أنه اذا ما قدر للمرء أن ياثم بأن يولد فقيرا ، فعليه أن يتخير لحياته حقبة من الزمن ، على حين أن الناس أغلبهم تشاركه الفقر والتعاسة .

وقد عرض ج . ك . جلبرث فى أسهاب لهذا الرأى فى كتابه « المجتمع المتخخم » ، فحدد أبعاد هذا النوع « الجديد » من الفقر فى أمريكا المعاصرة .. فقديما كما أوضح جلبرث كان الفقر عاما ، يسود مجتمعا بأسره ، أو بالأقل الجانب الأكبر من هذا المجتمع ممن تعوزهم المهارات الخاصة أو لم يواتهم الحظ السعيد بأن يولدوا أثرياء .. ومع التقدم الاقتصادى ، تصاعد مستوى معيشة الجانب الكبير منهم .. وعلى النقيض من الفقراء المعاصرين ، حظى أغلب الفقراء خلال الجيل الماضى بعناية الزعماء السياسيين عناية مباشرة ، لا بدافع من الخير المحض ، ولكن لأن الأحياء الفقيرة - حيث المهاجرون - ضمت أصواتا عديدة ، مما أدى الى أن تنشأ فيها منظمات العمالية ، بغية الاستفادة بالعدد الوافر من أعضائها كقوة

مرجحة في المعركة السياسية .. الى هذا فقد تطلبت التكنولوجيا الحديثة انماء لمستوى المهارات ، والتعليم ،ومن ثم عملت على أن ترقى بمستوى الملايين .

ومن خلال الثلاثينات ، انبثق الرأى القائل بتحقيق وجود الدولة الآخذة بالمبادئ والأساليب التكنولوجية المعنية برعاية المواطنين فيها ، وشجع على ظهوره استثناء الفقراء والبؤس . على أن هذه الدولة ، لم تمد الفقير الا بأقل العون .. فمن أجل الطبقة المتوسطة في المدن ، والعمال المنضمين الى المنظمات ، والطبقات العليا في الريف وكبار الزراع ، سنت القوانين من أمثال قانون تعويض البطالة ، وقانون واجتر ، والبرامج الزراعية المختلفة . ولا يعامل وفقا لقانون الضمان الاجتماعى وبرامج المعونة كل من يمارس عملا من الأعمال الدنيا الحقيمة الأجر . وحتى لو كان ممن ينطبق عليهم قانون تعويض البطالة . فان التعويض المقدّر له ينخفض تبعا لانخفاض أجره .

وبالرغم من أن قانون الضمان الاجتماعى من القوانين الهامة التى سنت لخدمة كل فرد .. كان أو فقيرا .. فانه قد تضمن تفرقة فى المعاملة عانى الفقراء الأمريكيون من آثارها الكثير .. ولم تكفل المعونات التى دفعت تطبيقا لهذا القانون حتى المستوى الذى يوفر ضرورات الحياة .. وبينما استطاعت الطبقة المتوسطة من أن تحظى بالعاش الفدرالى اما عن طريق المشروعات الخاصة التى نظمتها اتحادات العمال ، أو باشتراكها فى منشآت التأمين الصحى كمنشأة الصليب الأزرق وغيرها فقد عجز الفقراء عن تحقيق ذلك .. وبذا فهم يحبون حياة مرة ، ويتحملون وزر هذه الحياة فى شيخوختهم .

واليوم فقد الفقراء الأمريكيون مكاسبهم السياسية والاجتماعية

التي حققوها في الثلاثينات ٠٠ واضحوا كما أشار جلوبث بحق ،
معتبرين - لأول مرة في تاريخ أمريكا - أقلية ، ينزويون - للمرة
الأولى أيضا - عن الانظار ، ويقوى الساسة على تجاهل أقدارهم
وأحوالهم .

وحين عجزت الملايين من الناس عن مسابقة ركب التقدم ،
قدر للفقر أن يخطو أولى خطواته وبهذا لم يعد الفشل فشلا
فرديا أو شخصا بل جماعيا عاما . . وهكذا ، ماجد جديد في حياة
الناس وتهيأت له ظروف الاستقرار بينهم والا يصبح قدرا يشكل
حياتهم .

ورأى هؤلاء الفقراء الجدد ، ممن ظهروا في الجانب الآخر
من الصورة الأمريكية ، المجتمع يتحرك للأمام ، ولكنهم واصلوا
حياتهم في المناطق الفقيرة ، واستكانوا للوهن والخور . . وهكذا
ينساق مجتمع بأسره ، في بعض مدن وست فرجينيا الى أن يطبع
بالدناءة والانهار ، فيتجه الشباب والمغامرون صوب المدينة ،
تاركين وراءهم أولئك الذين يقعد بهم العجز ويعوزهم العزم كيما
ينحون نحوهم . فيستشرى الفشل في المنطقة كلها ، وينضم بذلك
باعث جديد الى بواث انعدام النقابات المهنية في هذه الأحياء .

ومما يستوجب الذكر ، أنه فيما سلف ، حين كان الفقر عاما
متفشيا بين أفراد الطبقة العاملة الماهرة ونصف الماهرة ، اختلط
الفقراء بعضهم ببعض ، ذكيهم وغبيهم ، ومن أزمع منهم أن يسارع
بزج نفسه في المجتمع ومن أزمع أن يظل متخلفا في مكانه ، وعاشوا
كلهم معا في شارع واحد . وبظهور الطبقة المتوسطة ، انهار هذا
المجتمع . . ومن ثم غدا الجانب الآخر من الصورة الأمريكية ، حيا
ثامنا بذاته ، مزرعة جديدة للفقر ، تضم نفايات المجتمع وطريدى
لميدان الاقتصادى .

والعجز البشرى والعجز النفساني كلاهما من مقومات الفقر في أمريكا .. فالفقراء مرضى الجسم والروح .. وهذا ليس من قبيل القدر الشخصي أو التشخيص الخاص لحالة كل فرد منهم .. فالمرض وادمان الخمر وانخفاض مستوى الذكاء ، كلها ظاهرات تغلب على حياتهم ، وهى فى الواقع نتاج البيئة ، وليست بالسمات الفردية ، ومن أجل هذا ، فلا سبيل إلى معالجة هذا الفقر الجديد بالمعونة الحكومية .. وان كان ولا بد من التخلص من هذا العار القابع فى الجانب الآخر من الصورة الأمريكية ، فلزام أن تستأصل جذور هذا المجتمع ، بعلاج البيئة وليس بمعونة الافراد .

وختاما يسهل تلخيص ظواهر الفقر المعاصر المستحدثة بالقول مع القائلين : هؤلاء هم الذين منوا بمناعة ضد مسيرة التقدم العلمى والفنى ، الا أن الواقع أقسى من ذلك بكثير .. فهؤلاء الفقراء الامريكيون ممن قضى عليهم بالحياة فى الجانب الآخر من الصورة الأمريكية ، ليسوا الا ضحايا المخترعات والآلات الحديثة ، وقد بذلوا جهدهم لرفع مستوى معيشة باقى المجتمع .. ومنوا فى النظام الاقتصادى بوضع بالغ السوء ، فارتفع مستوى الكفاية الانتاجية يخفض من أجورهم ، وتقدم الزراعة علميا يؤاى بهم الى الجوع .

وثمة نظرة متفائلة ، يرى أصحابها فى تقدم الاساليب التكنولوجية ، خيرا وبركة . اذ يرتبون على نماء الكفاية الانتاجية بوجه عام ، ارتفاع مستوى معيشة الناس أجمع . والحق ، يصدق هذا فقط على أبناء الطبقتين المتوسطة والعليا من المجتمع الامريكى الذين حققوا خلال العقدىن الاخيرين ، مكاسب مرتفعة ، تثير الدهشة . والنظرية ياتجاهها هذا ، تغالى فى تقدير اوتوماتيكية

العملية ، لتغفل دور الصراع الانساني ٠٠٠ ويتضمن منطقها لونا من الصدق - يؤمن به من واتتهم الاقدار بفرص المشاركة فى هذه العملية - عملية التقدم الفنى ٠٠

ولو خلى بين الفقراء وبين هذه النظرية ، لانتهت بهم مناقشتها الى النقيض من ذلك ، ولربما قالوا ان التقدم فى أسلوبيه العلمى والفنى يعنى عندهم البؤس والفاقة .

فكلما تزايد اقبال المجتمع على الأخذ بالاساليب التكنولوجية فى الحياة الاقتصادية تقدم مستواه الفنى والحضارى ، وتحرك معه سعدا كل من أعد نفسه بتعلم فن ادارة الآلات - وبلاستزادة من التعليم ، فى حين ان من فاتهم هذا الاعداد منذ البداية ، يجدون أنفسهم وقد تخلفوا يعانون نقصا فى مسامرة الحياة ٠٠ فقيما منه جيل تقضى ، لم تجر غالبية الطبقة العامة على أن تتلقى تعليما عاليا ٠٠ اذ تطلبت الصناعة وقتذاك ، مهارات وكفايات منخفضة ٠٠ وساد فى أذهان الناس آنذاك انه اذا ما انقطع الشاب عن الدراسة وهو فى السادسة عشرة استطاع أن يلتحق بآية مهنة عاملا مبتدئا، ثم يمهز فى عمله تدريجيا .

أما الآن ، تغير الوضع ، فتتطلب الاعمال المجزية الاجر من بداية الالتحاق بها ، اعدادا أكاديمية ، ومهارة عالية ٠٠ وتقضى على هؤلاء الذين ينقصهم التعليم العالى بالعمل فى أحط كادرات الحياة الاقتصادية - فى مهن صناعية منخفضة الاجر ، وفى مصانع متخلفة وفى حرف دنيئة ٠٠ فاذا كان آباء وأمهات فقراء اليوم قد عانوا منذ

جيل سابق من جراء عدم تلقيهم العلم ، فان أبناءهم سيعانون أكثر
.. فما حققه تزايد الكفاية الانتاجية من نماء دخل أفراد باقى
المجتمع وتحسن ظروف العمل وامكانياته قد أضر بصالح الطبقة
الفقيرة .

ولم يحن الوقت بعد للقطع بما اذا كانت هذه الظاهرة مؤقتة،
أو انها تمثل انتكاسا عارما عاما ، من شأنه مضاعفة عدد الفقراء ..
وتتوقف الاجابة على هذا السؤال - الى حد بعيد - على مدى استجابة
الولايات المتحدة السياسية خلال الستينات .. فاذا لم تتخذ عدة
اجراءات حاسمة واسعة النطاق ، ستستفحل شدة الفقر فى أمريكا-

التهور المالي

بقلم دويت د . ايزنهاور
من كتاب الى النائب شارلز
هاليك في ابريل سنة ١٩٦٢

لو رأت الحكومة أن تتقبل راضية عجزا ماليا ضخما في ميزانيتها نتيجة اسرافها فيما استحدثته من نفقات ، وتخفيضها الضرائب خفضا كبيرا ، لعرضت الدولة للمتعاب . واننا بسلوكنا هذا السبيل نصم أنفسنا بالتهور المالي وبالفشل في استيعاب عظمات التاريخ الصائبة .

الى هذا فأننى فى هذا الموقف ، اهتم اهتماما خاصا بمستقبل أبنائنا فلو أننا استمرأنا فى غير مبالاة أن نخلف وراءنا لهم الديون المستحقة علينا فلن يرثوا دولة حرة ، ينتظرها مستقبل باهر ، بل بلدا تثقله الديون والحراب المالى . ان أولادنا لتحقيقون أن يتوقعوا منا خيرا من اعترافنا بعجزنا عن سداد ثمن ما نطالب به حكومتنا من خدمات .

وطبيعى ، انه ليس مايستوجب منا الرضاء بمظهر الغفلة . وانى لائق بإمكان ضغط برامج الانفاق فى الميزانية الجديدة ضغطا كبيرا ، دون المساس يواجب من واجباتنا الرئيسية ، ومع الابقاء

على تكلفة الأعمال المنوطة بالحكومة الفدرالية بلايينا أكثر مما
اقتضت الحاجة .

لقد طالبتنا ميزانية عام ١٩٦٢ السابقة ، بتحميلها نفقات
قدرها ٨١ مليون دولار . وتطالب ميزانية ١٩٦٤ المعروضة أمامكم
بمبلغ ١٠٤ مليون دولار . وسيترتب على مثل تصاعد البرنامج
الهرمي هذا ، نماء الانفاق تدريجيا خلال السنوات القادمة ، كما
ستنشأ الصعاب بعضها أثر بعض في سبيل موازنة ميزانيتنا .
ولو خفضت هذه الزيادة في النفقات البالغة سبعة وعشرين مليون
دولار الى النصف ، لظلنا مع ذلك محتفظين لميزانيتنا بتحقيقها
لأسرع معدل نمو عرفته أية ميزانيات السلم . ولو حرصنا على تذكر
خطورة النتائج العكسية المترتبة على فشلنا في تحقيق هذه
التخفيضات ، لتبين مدى ضرورة ومنطقية تخفيض هذه المبالغ
الضخمة .

ونفقات الدفاع مثلا ، ارتفعت خلال سنتين الى عشرة ملايين
دولار . واني لأشك الى حد بعيد في صدق القول بتعذر اختصار
هذا البرنامج دون ما اضرار . وفي رأيي ، أن برنامج مشاريع
الفضاء يمتص الكثير من النفقات . فليس ما يدعونا الى الاندفاع
وراء استكشاف القمر مما يكلفنا الكثير ويفرقنا في الديون وليس
ما يبعثنا - متأثرين بهذا - على أن نلقى على مواطنينا عبئا جديدا
الى عبء الضرائب الحالي .

الى هذا ، فتمة ميادين أخرى عديدة في الميزانية المتضخمة ،
تحتمل اجراء تخفيض كبير استهدافا لصالح الأمة .

ثم هل لي أن أركز على أننى لم أتأثر بالحزبية في آرائى التى
أبديتها هنا . فتقدير الحكومة لمسئوليتها ، موضوع يبعد عن

الخزينة . فلقد أكد قادة الرأي من الموظفين المنتمين لكلا الحزبين داخل وخارج الحكومة ، مشاركتهم ايانا هذا التخفيض وضمنهم القائمون بوضع الميزانيتين السابقتين . اذ سألتهم رأيهم فى برامج الانفاق، نظرا لأننى فى وضع لا يمكننى معه تحديد أوجه التخفيض المناسبة ، فارتأوا امكان تخفيض النفقات فى حدود من ١٠ الى ١٢ مليون دولار ، وانى معهم ، اذ لابد من اجراء هذه العمليات الجراحية فى المشاريع المقترحة . قديمها وحديثها حتى يتسنى تخفيض الضرائب .

وانى لآتمنى أن يتزايد السخط بمواطنينا ، من جراء الاخطار التى تهدد مستقبل بلدنا تزايدا يشعركم بها أيها السادة أعضاء الكونجرس . ولو قدر لهذا أن يحدث ، لما ضيقنا بموضوعى خفض النفقات وخفض الضرائب ، ولحرصنا الى ذلك على أن نوفر لأبنائنا من بعدنا مستقبلا زاهرا .

بعض الحرافات الاقتصادية الحديثة

بقلم الرئيس جون ف . كندى

ألقيت في حفل توزيع الشهادات

على المتخرجين في جامعة

ييل في يونيو سنة ١٩٦٢

ان أعدى أعداء الحقيقة ، ليس الكذب تنسجه يد الحقد والخيانة
وانما هو الحرافة الملحة في اغراء وخروج على الواقع . وانا لنحرص
في أغلب الأحيان ، على شدة الالتصاق بأسلافنا ، مخضعين كل
الوقائع لعدة تفسيرات صنعها ورددها الذين جاءوا من قبلنا
مستمرئين لذة الراحة دون ما عناء التفكير .

وتأخذ الحرافات بالباينا في كل مناحي الحياة - في دور
الحكومة ، وفي دوائر الأعمال ، وفي ميادين السياسة والاقتصاد
والشئون الخارجية والداخلية . وأنا اليوم ، بسبيل مناقشة تأثير
كل من الحرافة والواقع على اقتصادنا القومي . . ففى خلال الشهور
الأخيرة استشعر الكثيرون كما استشعرت أنا أيضا ، أن الحوار بين
الأحزاب - بين دوائر الأعمال والحكومة - يفسد عدم سلامة الإدراك
وتفاهة المنطق وراثته من طبيعته ، ومن ثم يفشل فى أن يعكس
واقع حياة المجتمع الأمريكى المعاصر .

ولشئوننا الداخلية آفاق ثلاثة ، يتهدها جميعا سوء الادراك المعطل لأعمالنا ذات الفاعلية ٠٠ ويختص أولها بمدى وماهية المسئوليات الحكومية وثانيها بالسياسة المالية العامة وثالثها بموضوع الثقة ، ثقة دوائر الأعمال أو الثقة العامة ، أو عبارة مبسطة الثقة كما تعرفها وتحسها أمريكا ٠٠ وسأناقشها فى دقة وبعد عن العواطف الشخصية ، محاولا الفصل بين الخطأ والصواب ، نائيا عن الجدل السياسى .

ففيما يختص بمدى وماهية الحكومة ، تقوم الخرافة على أن نطاق الحكومة مترامى الأطراف ومستوى العمل فيها ردىء وأولها يتزايد اتساعه وثانيهما تتضاعف رداءته ٠ وللخرافة هنا عذرها ، فالتاريخ الحديث يقرر ، أن كل هيئة تولت الحكم رفعت من نفقاته ، وبذا اعتمد الرئيس روزفلت للحكم نفقات أكثر مما اعتمدها الرئيس هوفر ٠٠ واعتمد الرئيس ترومان أكثر مما اعتمد الرئيس روزفلت ، وذلك بسبب نفقات الحرب الثانية ٠٠ وتأكيدا للقول بأن هذا الاتجاه ليس حزبيا ، نذكر أن النفقات التى اعتمدها الرئيس روزفلت ، تعدو تلك التى اعتمدها الرئيس ترومان بمبلغ ١٨٢ مليون دولار ٠٠ والمتوقع ، أن يواصل هذا الصعود السير فى طريقه ٠ ولكن هل من الحق فى شيء ، أن هذه الحكومة الكبيرة يتزايد تضخمها على الأيام ؟ لا ٠٠ لأن الواقع يقرر أنه فى خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة ، اتسع نطاق الحكومة الفدرالية ، وتضاعف الدين الفدرالى ، ونمت البيروقراطية الفدرالية ، كلها بنسبة أقل مما تحقق فى ميادين الاقتصاد جملة ٠٠ فلو جنبنا نفقات الدفاع ونفقات مشروعات الفضاء ، لتبيننا ، أن الحكومة الفدرالية أنفقت منذ الحرب العالمية الثانية أقل مما أنفقه أى قطاع فى كياننا القومى : أقل من قطاع الصناعة وأقل من قطاع التجارة ، وأقل من قطاع الزراعة وأقل من

قطاع التعليم العالى وأقل بكثير من الضوضاء التى أقيمت حول الحكومة المتضخمة .

ويتسم جانب الحق فيما يقال عن ضخامة حجم الحكومة بما يتسم به فى أى نشاط آخر وبما يشوبه من شوائب .. فليس من شك أنه مع تضخم الحكومة ، تآتى المخاطر ، ولكن ليست - المخاطر وحدها ، فثمة منافع جمة أيضا .. فكم عملت الحكومة الفدرالية - من خلال نموها من أجل التقدمين العلمى والطبى .. اذ لا يعلم الا القليل من الناس ، أن البحث العلمى فى الجامعات مدين بثلاثة دولارات من كل أربعة تنفق عليه ، للحكومة المركزية .. وانى لأذكر بهذه المناسبة أن كل هذا تم دون ما توسع تعسفى فى جهاز الرقابة الحكومية وأساليبه . اذ احتفظ العلماء الأمريكيون باستقلالهم العلمى وبذاتيتهم .

وانى لا أعنى بهذا ، أنه لا يترتب على الانفاق الفدرالى قيام أية اجراءات لرقابة الحكومة عليه ، لقد خضعت كل النفقات الفدرالية فى قطاع الزراعة للرقابة .. وذلك كوسيلة من الوسائل المتخذة لعلاج المشاكل التى أوجدها زراعنا و خلفها انتاجنا المتزايد .. وعندى ، أنه يتعين علاج كل قطاع من قطاعات الأنشطة وفقا لطبيعته ، وبما يتمشى واحتياجاتنا القومية .. وانا لنضل حبيبلنا ، لو أخضعنا النفقات الفدرالية كلها لاجراءات رقابة عامة موحدة ، فلكل ميدان من ميادين البحث العلمى ، كما لمشروعات تجديد المساكن والتعليم والزراعة ، ومصادر الثروة الطبيعية ، ملابساته ، وتحدد نفقاته وفقا لطبيعته ولائماره ، هذا لو أردنا أن نفيد من قدراتنا التى لا تدانى ، فى الربط بين الصالحين العام والخاص .

ولنول وجهنا بعد ذلك الى سياستنا المالية ، فالخرافات هنا

متعددة ، ويصعب تبين الحقيقة . ن خلالها . . ولنناقش بادئ ذي بدء ، موضوع الميزانية الفدرالية . . اننا نصر على اعتبار الميزانية الحكومية معيارا لقياس مدى سلامة نظامنا الفدرالى المالى ، هذا مع العلم بأن هذا الاجراء لم ينل تقدير أى من دور الأعمال فى أى بلد أوروبى ، ولم يحترمه أى تقييم دقيق لواقع أنظمتنا المالية . . والميزانية الحكومية لها جدواها وعظيم أثرها على الأعمال الحكومية، على ألا يتوسع فى استخلاص الوقائع منها ، والا فقدت قدرتها على معاونتها لنا فهى تغفل أرجه التغيير الطارئة على أموال الدولة واستثماراتها ولا تميز بين القرض والنفقة المباشرة أو بين نفقات الانتاج والاستثمارات الطويلة المدى .

والميزانية ليست منقطعة الصلة بالسياسة الفدرالية المالية ، وهى بهذا قد تضللنا من هذه الناحية . . وبالرغم من ذلك ، فثمة ، خرافة تبنى سلامة مالية الدولة وعدم سلامتها على أساس من ميزانيتها . . وان شئنا أن نتخذ الميزانية معيارا نفيذ منه ، لا فى ميادين الجدل بل فى شئون أمتنا ، فعلى بتخليص هذا الجانب مما يشوبه .

ولى كلمة أود اضافتها الى مذكرته فيما يتعلق بالسياسة المالية ، أخص بها أوجه العجز فى الميزانية . . اذ تسود بيننا خرافة تصر على أن تحمل العجز فى الميزانية مسئولية التضخم وعلى أن الفائض فى إيرادات الميزانية يقضى عليه . . على أن الفائض فى إيرادات الميزانية الأمريكية بعد الحرب لم يحل دون التضخم ، وان عجزها خلال السنوات الأخيرة لم يخل بثبات أسعارنا . . والواقع أن عجز الميزانية وفائضها ، ينطوى كلاهما أحيانا على خطورة .

الى هذا فهناك عدة خرافات تدور حول ديننا العام . . وكلها تقول بتزايد هذا الدين تزيادا خطيرا . . فى حين أننا لو نسبنا

الدين الى عدد السكان من جهة والى زيادة الانتاج التى حققناها من جهة أخرى ، لتبيننا أن هذا الدين يتناقص ، منذ الحرب العالمية الثانية ٠٠ فليست القروض العامة والخاصة ضارة فى ذاتها ٠٠ فقد تؤدى الى الخراب كما قد تمهد للزواج ٠٠ وليس من قاعدة مطلقة ، يمكن تطبيقها فى هذا الصدد .

وأخيرا نعرض لمسألة الثقة ٠٠ ان ميدانها ليتسع للخرافات والحقائق معا ٠٠ ولنناقش جانب الحقائق منها .

فمن الحق بل من الأهمية فى كثير ، أن رخاء هذه الدولة يركز على ضمان تحقق ارتفاع كافة العناصر فيها الى مستوى مسئولياتها ٠٠ فلو أغفلت دوائر العمل التزامها نحو الشعب ، ولو تفاضى العمل عن مسئولياته العامة ، ثم بصفة خاصة ، لو أهملت الحكومة واجباتها الدستورية التقليدية التى تقضى بتوخي رعاية سلامتنا الاقتصادية - لو اقتضت الظروف حدوث أمر من هذه الأمور ، لضعفت الثقة واستفحل خطر الكساد .

أما الخرافات الخاطئة التى تعلق بموضوع الثقة فهى فى أبسط أشكالها ترجع - مؤكدة كل الدورات الوخيمة العاقبة لعجلة المضاربة ، سواء ما كان منها عارضا أو وليدا لها بطبيعته ، الى أزمة عدم الثقة بالحكومة القومية « وانه لما يعزى ويسرى عن نفسى أن أجد لزاما على ، توجيه أنظاركم الى أن هذا القول لا يتوافر له الصديق فى جميع جوانبه ٠٠ انه ليتجنى على الحقيقة الملموسة غير المتكلفة ٠٠ ألا وهى أن الثقة المتبادلة ، ليست الا نتاجا لتأزر الحكومة وجميع قطاعات المجتمع لتحقيق التقدم المالى ٠٠ فانما تقوم المشروعات الكبرى ليس على الثقة بسياسة زعماء الحرب بل على الثقة المالية بقدرة الأمة على الاستثمار والانتاج والاستهلاك ٠٠ لقد وثقت دوائر العمل بقدرة الهيئة الحاكمة فى سنوات ٢٩ ، ٥٤ ،

٥٨ ، ٦٠ • ولم يغن ذلك عن الحيلولة دون وقوع النكسة الاقتصادية .
فى الوقت الذى فقدت فيه دوائر العمل ثقتها بالاقتصاديات • •
فما يهم اذا ، هو طاقة الأمة ككل فى معالجة المشكلات الاقتصادية ،
ومدى الفرص المتاحة لتناولها بالعلاج •

وهذه المغالطات المشوهة لجانب الحق ، التى ناقشتها معكم ،
تشئت تتبعنا للمسائل واستكناها وتوزع جهودنا ؟ فحين يقال اننا
نسئ الى أمتنا ، فليس ذلك لأن هذه المغالطات منهكة ومضنية
ولا لأنها بعيدة عن أن تعقل ، بل لأنها قبل كل شيء مضللة - لأنها
عقبة فى سبيل حل المشاكل المعقدة الصعبة التناول • • وليس
جديدا ، القول بأن ألوان الجدل التى انتقلت أيضا عبر الماضى ، مازالت
بيننا توالى تأثيرها السيئ على الحقائق الراهنة ، مع فارق ، تفاقم
خطورة أثرها ، حاليا عما كان عليه من قبل ، وما ذلك الا لأن سلامة
العالم المعاصر - ومستقبل الحرية بالذات • • يقومان أكثر من دى
قبل على مدى توافر حسن الإدراك ووضوح الفهم فى إدارة الشؤون
الداخلية فى الولايات المتحدة •

رسالة من سجن برمنجهام (١)

بقلم مارتن لوثر كنج

اخواني رجال الكنيسة

بينما أنا معتقل هنا في سجن مدينة برمنجهام ، اطلعت صدفة على بيانكم الذى أصدرتموه منذ أمد قريب ، تصفون فيه نشاطنا «بالتهور وبمجيئه فى غير وقته» . . وأنا أبدا ، نادرا مأهينى ، نفسى للرد على ما يوجه من نقد لعملى وأفكارى .

ويحسن بى وقد تأثرتم بما قيل عن « تدخل الغرباء » ، توضيح السبب الذى من أجله قدمت الى برمنجهام . ويشرفنى أن أذكر أننى أعمل رئيسا لمؤتمر قادة المسيحية فى الجنوب ، هذه المنظمة التى يمتد نشاطها الى كل ولاية فى الجنوب ، ويقع مركز رياستها فى اتلنتا . . ولقد قدمنا هنا أنا ونفر ممن يعاونوننى ، استجابة

(١) كتب هذه الرسالة فى ١٦ ابريل سنة ١٩٦٣ ابان تظاهر الزوج ضد اضطهاد البيض لهم ، ردا على رسالة رجال الكنيسة البيض التى يطالبون فيها الزوج بالاعتدال . والدكتور مارتن لوثر كنج بالاضافة الى أنه واحد من زعماء الزوج بالولايات المتحدة الامريكية يشغل مركز رئيس مؤتمر قادة المسيحية بالجنوب .

للدعوة الموجهة لنا • وقد جنث الى هنا ، لأن عملي يقتضي ذلك •
هذا الى محاربة الظلم الجاثم فى برمنجهام •

وانكم لتستنكرون المظاهرات القائمة ببرمنجهام •• ويؤسفنى
أن اهتمامكم وقف عند هذا ، دون أن يتعدى ذلك الى الظروف التى
أوجدتها •• ويقينا ، أن أغلبكم يرغب فى تخطى منطق المحلل
السطحي الذى يهتم بالنتائج دون مسبباتها •• وانى لا أتردد فى
القول بأنه من سوء الطالع أن تقوم هذه المظاهرات فى برمنجهام فى
هذا الوقت • ولكننى أقرر مؤكدا ما أقرره أنه لأسوأ من ذلك ،
اغفال رجال الحكم البيض فى هذه المدينة أمر الزوج ، بحيث
لا يجدون أية وسيلة لبدء رأيهم ، الا هذه المظاهرات •

وتقوم كل حملة نضالية على خطوات أربع :

١ - جمع الحقائق للتثبت من وقوع الظلم •

٢ - المفاوضات •

٣ - تمحيص النفس وتطهيرها •

٤ - العمل المباشر •

وقد مررنا بهذه الخطوات الأربعة فى برمنجهام • وليس من
يقوى على انكار واقعة وجود التمييز العنصرى الذى يفصل المجتمع
الأسود عما عداه ، وتعتبر برمنجهام بالذات ، أكثر مدن أمريكا أخذا
بمبدأ التمييز العنصرى •• وسجل وحشية رجال الشرطة فيها ،
معروف لكل صقع فى هذه البلاد •• وظلم محاكمتها للزوج حقيقة
بشعة •• ويربو عدد دور الزوج وكنائسهم التى ضربت بالقنابل
دون التعرف على مفجريها فى هذه المدينة على عدده فى أية مدينة
بهذه الدولة • وهذه هى الوقائع التى بلغت قسوتها ووحشتها
مرتبة تخرجها عن حدود التصور •

وعلى أساس من هذه الظروف ، يسعى زعماء الزنوج لمفاوضة قادة الرأى فى هذه المدينة . الا أن الزعماء السياسيين رفضوا الدخول فى مفاوضة نظيفة .

ولعلمكم ستسألون « ولم اتخذتم طريق العمل المباشر ؟ ولم هذا الاحتلال لبعض الأماكن ، ولم هذه التجمعات . . الخ ؟ أو ليست المفاوضات افضل من هذا ؟ » انكم على حق فى نداءكم بالمفاوضة . . وهذا ما يستهدفه العمل المباشر . . فالعمل السلمى المباشر يهدف الى خلق مثل هذه الأزمة ، ومثل هذا التوتر ، كيما يضع المجتمع المصر على رفض مبدأ المفاوضة ، وجهها لوجه أمام الموقف . انه يسعى وراء تأزيم الموضوع تأزيمًا يحول بينه وبين أن يتجاهل . واني لأقرر أن خلق التوتر يدخل ضمن عمل المناضل الذى يتمسك فى نضاله بالأسلوب السلمى . . وقد يبدو هذا غريبًا . ولكنى أعترف أنني لست وجلا من ذكر كلمة التوتر . . لقد عملت جادا وألقيت المواعظ ضد التوتر الهدام ، غير أن هناك نوعا من التوتر البناء السلمى لابد منه للنهوض وللتطور . وهذا يطابق ما ذهب اليه سقراط ، من أنه لابد من إثارة العقل حتى يستيقظ الأفراد ، ويهبوا من أسر الخلافات وأنصاف الحقائق الى حيز التحليل الخلاق ، غير المعوق والتقييم الموضوعى . وعلينا أن نلاحظ بعين الاعتبار حاجتنا الى هزات غير مدمرة لحلق هذا النوع من التوتر بين أفراد المجتمع ، نبغى من ورائه ايقاظ الناس من أغوار الحقد المظلم ، ومن تعصبيهم لجنسهم الى مرتفعات الأخوة والتفاهم السامقة . وبذا فالغرض من العمل المباشر ، خلق موقف يبلغ من التأزم الدرجة التى تقضى بفتح باب التفاوض .

وانا لنعلم من خلال تجاربنا المريعة ، أن الحرية لا يمنحها المعتدى تطوعا ، وأن لابد من مطالبة المغلوب على أمره بها .

وصراحة ، أننى لم أدخل بعد فى حركة من حركات العمل المباشر التى يصفها جدول توقيت هؤلاء الذين لم يعانون من ضراوة التمييز العنصرى بأنها قد « حسن توقيتها » منذ سنوات ، وأنا أصغى الى كلمة « تريث » ، انها لترن فى اذن كل زنجى ، نفمة مألوفة لديه ، تؤذى سمعه . وترمى هذه الكلمة « تريث » دائما الى عكس ماتعنيه . لقد كانت على الدوام بمثابة الدواء المهدىء ، يشفى التوتر العاطفى الى حين ، ليمهد بعد ذلك الى ميلاد طفل مشوه ، وليد الفشل . ما أجدرنا ببلوغ مستوى قدامى المشرعين القائلين « بأن العدالة التى يسرف مجيئها فى التأخير ، تغدو كأنها لم تكن » . ولقد طال بنسا الانتظار لأكثر من ٣٤٠ سنة ، كيما نحصل على حقوقنا التى خولها ايانا الخالق والدستور معا .

ويخيل لى ، أن من اليسير على أولئك الذين لم يستشعروا ألم نبال التمييز العنصرى الموحزة ، أن ينادوا بالتريث . ولكن حينما ترون سفلة الأوباش يقتصون من أمهاتكم وآبائكم كيفما يروق لهم ، دون ما حسيب أو رقيب ، تدفعهم نزوة طائشة ، وحينما ترون رجال الشرطة وقد ملأهم الحقد ، يلعنون ، ويركلون ، ويهاجمون فى وحشية ، بل ويقتلون اخوتكم واخوانكم الزوج مطمئنين الى أنه لن يقع بهم أى عقاب ، وعندما يرى أحدكم الجانب الأكبر من اخوته الزوج الذى يضم عشرين مليون فرد حبيس قفص الفقر المحكم السداد الخائق للأنفاس ، وسط مجتمع أتخمه الثراء ، وحينما يجد فجأة لسانه وقد التوى وحديثه وقد تلعثم ، بينما يحدث احدى بناته ذات الستة أعوام موضعا لها السبب الذى من أجله ، لا تستطيع الذهاب الى متنزهات الترفيه العامة ، المعلن عنها على شاشة التليفزيون ، ويرى الدموع وقد ملأت عيونها الصغيرة حينما يقال لها ان مدينة الملاهى محرمة على الأطفال

الزواج ، ويرى سحب مركبات النقص المذلة الموهنة تبدأ تغشى خيالها الصغير ويراها وقد أخذت تتعقد شخصيتها الناشئة بتأثير حقدھا اللاشعورى المتزايد تجاه البيض ، وحينما يحاول أحدكم العثور على رد يجيب به على سؤال ابنه البالغ من العمر خمس سنوات الذى يلح فى شجن مثير ممض « أبى ، أبى لماذا يعامل البيض السود معاملة مهينة ؟ » وحينما يخرج أحدكم فى سيارته فى رحلة عبر البلاد ، ثم يجد نفسه مضطرا الى أن ينام الليلة تلو الليلة بين جوانب سيارته غير المريحة ، نظرا لأن الفنادق ترفض نزوله بها ، وحينما يشعر أحدكم بالحقارة تتابعه اليوم بعد اليوم ، اذ يقع بصره على اللافتات التى تحمل لفظ « البيض » أو لفظ « الزواج » فتهتاجه وتضايقه ، وحينما ينعت أحدكم « بالزنجى » وينادى بالولد « دون ما اعتبار لعمره » ، . . . وحينما يحرم على أى من أبنائكم أو زوجاتكم أن تلقب بلقب السيدة ، هذا اللقب الذى ينبىء عن الاحترام والتجلة ، وحينما يزعج أحدكم طوال يومه ، ويوحش نفسه طيلة ليلته ، احساسه بواقعه وبأنه زنجى ، فيحيا دوما مستوفزا ، حذرا ، جاهلا لما تأتى به خطواته التالية ، تتناوشه المخاوف النفسية والمضايقات الخارجية ، وحينما يظل أحدكم يواصل نضاله ضد احساسه « بالضيق » ، هذا الاحساس الذى يعمل على تحليل شخصيته ، عندئذ ستفهمون لماذا لم نعد نقوى على احتمال التريث .. وأخيرا ، يحين الوقت اذ تفيض كأس الاحتمال ويضيق الناس بأن يلقي بهم فى وهدة الظلم حيث يقاسون من زهمير اليأس النادر . . وانى لأرجو أيها السادة - أن تستطيعوا فهم كنه كوننا لم نعد نقوى على الصبر ، هذا الاحساس المشروع الذى لا يمكن تجنبه .

لقد أبدىتم شعورا فياضا بالقلق حيال اجتماعنا على كسر

القوانين ٠٠ ومن المؤكد أن اهتمامكم هذا له مشروعيته ٠ فما دمنا قد ثابروا على حفز الناس على اطاعة قرار المحكمة العليا الصادر فى سنة ١٩٥٤ بعدم مشروعية التمييز العنصرى فى المدارس العامة ، فتعمدنا الخروج على القوانين أمر واضح الغرابة والتناقض ٠ وللمرء أن يتساءل كيف نجزى الخروج على بعض القوانين واحترام البعض الآخر ؟ وتبدو جليلة الأمر فى الحقيقة الواقعة المعروفة لنا من أن القوانين نوعان عادلة وظالمة ٠ وانى لأول من يدافع عن طاعة القوانين العادلة ٠ وعندى أن المرء مسئول قانونا وأخلاقا عن طاعتها ، وعلى النقيض من ذلك ، لا مسئولية تدينه اذا ما عصى القوانين الظالمة ٠ وانى لأرى مع القديس أوجستين أن القانون الظالم ليس بقانون البتة ٠

وبذا فما الفارق بين الاثنين ؟ كيف ينتهى المرء الى أن قانونا ما عادل وآخر ظالم ؟ القانون العادل ، تشريع وضعى من صنع البشر ، يتمشى والقانونين الأخلاقى والالهى ٠ أما القانون الظالم فقانون ناشز لا يستقيم والقانون الأخلاقى ٠ أو هو كما عبر عنه القديس سبانت توماس كيناس ، القانون الظالم قانون وضعه البشر ، لم ترد أسسه ضمن القانون الأبدى والطبيعى ٠ والقانون عادل حين يرفع من قدر الشخصية البشرية ، وظالم حين ينقض من قدرها ٠ وكل نظم التمييز الجنسى والعنصرى ظالمة ، لأنها تشوة النفس وتعظم الشخصية ٠ فهى تلقى على المنادى بها شعورا خاطئا بالتعالى وعلى ضحيته شعورا خاطئا بالتدنى ٠ والتمييز العنصرى كما ذكر مارتن بىر الفيلسوف اليهودى الكبير ، يبدل العلاقة بين نفسين بشريتين بأخرى بين نفس بشرية وشئ ما من الأشياء التى لا تحس ولا تعقل ، وينتهى بمسح الأشخاص - ضحايا التمييز العنصرى - الى مرتبة الجماد ، ومن ثم فالتمييز العنصرى

ليس فقط معييا سياسيا ، واقتصاديا ، واجتماعيا ، بل انه يعتبر من الناحية الخلقية خطأ ومردولا ٠٠ وهو عند بول نيليتس ينطوى على الائم ٠٠ وهل التمييز العنصرى الا تعبير واقعى عن مأساة انفصال الانسان عن أخيه الانسان ، وعن نفوره الشاذ منه وعن تأثمه المروع ؟ ولذا فأننى اذ أحفز الناس على طاعة قرار المحكمة العليا الصادر عام ١٩٥٤ ، لأنه على حق من وجهة النظر الخلقية ، أستطيع أيضا أن أحثهم على عصيان سنن التمييز العنصرى لأن الأخلاق لا تقرها .

وطبيعى أن هذا العصيان المدنى ليس بجديد ٠٠ ولقد مارسه رواد المسيحية الأول على وجه أروع من هذا ، هؤلاء الرواد الذين فضلوا مواجهة الأسود الجائعة والألم الطاحن وتقطيع أجسادهم على الخضوع لقوانين معينة ظالمة ، أصدرتها الامبراطورية الرومانية ، واننا اليوم لنحترم الحرية الأكاديمية - بقدر - ونأخذها مأخذ الحقيقة الواقعة ، ونحن مدينون بذلك الى سقراط الذى مارس تجربة العصيان المدنى دفاعا عن هذه الحرية .

وانى لأقرر أمامكم يا اخوانى المسيحين واليهود أمريين فأولا ، أرى لزاما على أن أذكر أنه خلال السنوات القليلة الماضية ، : خاب رجائى الى حد بعيد فى المواطن الأبيض المعتدل ، فقد انتهيت الى النتيجة المؤسفة ، ألا وهى أن الذى يقف حجر عثرة فى سبيل تقدم الزوج صوب الحرية ، ليس المواطن الأبيض المنتمى لجماعة « الكونسلر » و « الكوكلوكس كلانر » بل المواطن الأبيض المعتدل الذى يخلص للنظام أكثر من اخلاصه للعدالة ، الذى يفضل سلاما سلبيا يعنى انعدام التوتر ، على سلام ايجابى ، لبه قيام العدالة ، والذى يقول انى أقر الهدف الذى تسعى اليه ، ولكنى لا أقر طريقتك فى العمل المباشر ، والذى يجعل لنفسه الولاية على غيره ،

بما يسمح له بتوقيف موعد منحه الحرية ، والذي ينصح دائما
الزواج بالتريث الى أن يحين « الطرف المناسب » ان الفهم الضحل
حينما يصدر عن أناس على نوايا سليمة ، ليعث على الحية والفشل
أكثر مما يبعث عليهما سوء الفهم حين يصدر عن قوم عرفوا بخبت
الطوية . ان أخذ الأمور دون ماتعمقها في غير اكتراث . . ليشده
المرء أكثر من انكارها المبني على باطل .

ولكم رجوت أن يعرف المواطن الابيض المعتدل أن القانون
والامن انما وجدا من أجل استقرار العدالة ، وحينما يفشلان في
تحقيق هذا ، يغدوان سدين كبيرى الضرر ، يحجزان تدفق التقدم
الاجتماعى . . ولكم رجوت أن يتدبر الامر ويعلم أن التوتر الحالى
القائم فى الجنوب ، ليس الا مرحلة ضرورية فى طريق التحول من
السلام السلبي المقيت ، حيث يستسلم الزنجى للظلم يحيق به ،
الى السلام الايجابى الحى ، حيث يحترم الجميع كرامة وقد
الشخصية البشرية . . والواقع اننا نحن الذين ارتبطنا بالنضال
المباشر السلمى ، لم نخلق التوتر ، وانما رفعنا التوتر الخبيء ،
الذى يعيش حيا بيننا ، الى السطح . . ولأحسن الخطا فى طريقى الى
ذكر الامر الثانى ، الى لون آخر من القنوط أصابنى . . لقد خيبت
الكنيسة البيضاء وقيادتها رجائى الى حد بعيد . . فلقد سمعت
العديد من قادة الدين فى الجنوب يلحون على أتباعهم فى أن
يستجيبوا لقرار المحكمة العليا بعدم التمييز العنصرى لاتخاذ صفة
القانون ، ولكنى كم تفت الى أن أستمع الى القساوسة البيض وهم
يقولون احتراموا هذا الحكم لان عدم التفرقة أمر لا تقره الاخلاق ،
فما الزنجى الا أخ لكم . . ووسط المظالم الصارخة المنصبة على
الزنوج ، لاحظت كنائس البيض ، تقف على حدود المشكلة ، مرسله
عبارات دينية لا تمت اليها بصلة . وتفاهات ليست من التقوى فى
شيء الا من حيث الشكل والمظهر . . ووسط النضال القوى من

أجل تخلص أمتنا من التمييز العنصرى والاقتصادى الظالم ، سمعت الكثير من القساوسة يرددون عبارة « تلك موضوعات اجتماعية ، لا صلة للإنجيل بها » ، وشاهدت الكثير من الكنائس تقصر اهتمامها على شئون الحياة الأخرى ، مقيمة فاصلا غريبا بين الجسد والروح ، بين ما يتصل بالدين وما يتعلق بالدنيا .

لقد بكيت من أجل تراخى الكنيسة .. ولكن تأكدوا ان دموعى ، ابتعتها الحب .. فلا وجود للقضب العميق الا حيث يوجد الحب العميق .. نعم فأننى أحب الكنيسة ، أحب جدرانها المقدسة ، وما عسائ أن أفعل غير ذلك ؟ فأنى أختص بوضع فريد ، فقد كان أبى ، وجدى الاول وجدى الثانى ، جميعا وعاظا دينيين . نعم ، فأنى أرى الكنيسة كما لو كانت جسد المسيح .. ولكن .. كيف تأتى لنا أن نصم ونشوه هذا الجسد من خلال التخلي عن الشئون الاجتماعية وعدم الاهتمام بها ، وتخوفنا من أن نعتبر مخالفين للرأى السائد فى مجتمعنا .

وبعد ، فقد آن لى أن أنهى الحديث .. على اننى أرى لزاما قبل انهاءه أن أعرض لنقطة أخرى وردت ضمن بيانكم ، تبعث فى نفسى الضيق بل كل الضيق .. لقد أثنيتم ثناء حارا على شرطة برمنجهام لتوجيههم المحافظة على النظام ومنع الصخب والتعانف .. « وانى لأعتقد انكم ماكنتم لتثنوا على رجال الشرطة هذا الثناء الحار ، لو رأيتم الكلاب الغاضبة الشرسة وهى تنض - نعم تعض بكل مافى هذا اللفظ من معنى - ستة أفراد من الزوج غير المسلحين ، والمسلمين ، انى لأعتقد انكم ماكنتم لتسارعوا الى امتداح رجال الشرطة لو رأيتم كيف يعاملون الزوج هنا وفى سجن المدينة ، معاملة سيئة مجردة من الانسانية ، ولو رأيتموهم يلطمون ويركلون الرجال وصغار الأولاد الزوج ، ويدفعون ويلعنون النساء المسنات

وصغار البنات الزنجيات ، ولو رأيتم كيف وقفوا منا وكيف صنعوا بنا فى مناسبتين وحينما منعوا فى كليتهما عنا الطعام ، وما ذلك الا لاننا رغبنا فى أن نؤدى صلاة المائدة صلاة جماعية ٠٠ ويؤسفنى ، أن أصرح بأننى لا أستطيع مشاركتكم الثناء على رجال الشرطة .

ولكم رجوت لو أنكم أطريتم الزوج الذين احتلوا الشوارع والذين تظاهروا فى برمنجهام ، لما أبدوه من شجاعة مشرفة ، واستعدادا لتحمل الألم ، ولسلوكم الذى أخضعوه للنظام لدرجة مذهلة ، هذا بينما تحيط بهم اثاره خلت من الروح الانسانية ، بلغت حد الشطط . وسيعرف يوما ما ، الجنوب ، من هم أبطاله الحقيقيون ٠٠ وانهم أفراد أسرتى جيمس ، ميريدث ، الذين واجهوا فى شجاعة وإيمان عظيم بحقهم ، جموع الاوباش الثائرين المعتدين ، بينما هم فى عزلتهم ، يعانون من ألم الوحدة ، هذه الوحدة التى تميز حياة كل رائد ٠٠ انهن النساء المسنات الزنجيات المغلوبات على أمرهن ، المهدمات ، من أشباه تلك المرأة « آلا » التى تحيا فى منتجمرى وقد بلغت الثانية والسبعين ، والتى هبت - معتزة بكرامتها - وأهابت بقومها ، فقرروا ألا يركبوا السيارات العامة التى تحرص على اتباع قواعد التمييز العنصرى بين ركابها ٠٠ وأجابت من سألها عما تعانیه من تعب فى الفاظ تجمع بين العمق والبساطة « لقد تعبت قدمائى ، ولكن نفسى فرت مرتاحة » وانهم الشبان من طلبة المعاهد العليا والكليات ، وشباب القساوسة المسيحيين ، ومعهم البعض ممن يكبرونهم سنا ، وقد اتخذوا مقاعدهم فى عربات الأكل بالقطارات ، عالين بأن سلوكهم هذا سيؤدى بهم

إلى السجن ، على انهم لا يبالون ، طالما ان ذلك تلبية لنداء ضمائرهم .
وسيعرف الجنوب عندئذ ، انه حين جلس هؤلاء القوم أطفال
الله الفقراء ، فى عربات الأكل الملحقة بالقطارات انما كانوا يساندون
فى الواقع أسمى المثل الامريكية وأقدس القيم التى آلت الينا ضمن
ما أورثتنا اياه المسيحية ، مستهدفين أن يعيدوا الامة جمعاء الى
ينابيع الديمقراطية الثرة التى أنشأها وعمقها آباؤنا البناة
والمؤسسون الأوائل ، حينما وضعوا الدستور وأعلنوا الاستقلال .
أخوكم فى خدمة السلام والاخوة الانسانية .

مارتن لوتر كنج (الابن)

استراتيجية السلام

خطاب القناه الرئيس

الراحل جون ف . كندى

في حفل توزيع الشهادات على

المتخرجين بالجامعة الامريكية

بواشنطن

لقد اخترت هذا الوقت وهذا المكان لأدلى فيهما برأىي مناقشا
موضوعا يحوطه الجهل ويجافيه فى أغلب الأحيان الصدق .. هذا
بالرغم من أنه أهم الموضوعات التى تشغل بال العالم : ألا وهو
السلام .

أى نوع من السلام أقصد وأى نوع من السلام أستهدف وأسعى
وراء تحقيقه ؟ ليس سلاما أمريكيا تفرضه الأسلحة الأمريكية على
العالم وليس بسلام القبر أو بأمن العبيد ، انى أتحدث عن السلام
الحق الخالص - هذا النوع من السلام الذى يجعل الحياة على الارض
جديرة بأن يحيهاها الناس - هذا النوع الذى يمكن الأفراد والأمم
من النماء ومن أن ترجو وتبنى حياة أفضل لأبنائها - ليس فقط
سلاما يختص به الامريكيون ولكن سلاما لكل الناس رجالا ونساء -

وليس سلاما مقصورا فقط على زماننا بل سلاما أبديا ، يصلح لكل وقت .

انى أتحدث عن السلام ، ويدفعنى الى ذلك هذا الوجه الجديد للحرب .. فليس ثمة ما يبقى على الحرب الجماعية فى عصر يمكن فيه للدول العظمى أن تحتفظ بقواتها الذرية المنيعة متمسكة بالاستعانة بها ، وليس ثمة ما يبقى على هذه الحرب فى عصر ، غدا السلاح الذرى الواحد فيه يضم عشرة أمثال كمية المفرعات التى استخدمتها كل أسلحة طيران الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ، وغدت فيه الريح والمياه والتربة واليدور تحمل السموم المميتة - التى تطلقها قذيفة ذرية - الى أقصى أركان الكرة الأرضية بل وإلى الأجيال التى لم تولد بعد .

اننا لننفق ملايين الدولارات سنويا على الأسلحة اللازمة لضمان توفير السلام .. على أنه من المؤكد أن امتلاك هذه الأكوام من الأسلحة المدمرة غير البناءة ليس بالوسيلة المثلى لتحقيق السلام والمحافظة عليه .

وانى حين أتحدث عن السلام ، أتحدث عنه باعتباره الغاية المنطقية التى لابد منها لكل من يعقل ويفكر تفكيراً سليماً .. وانى لعليم ، بأن السعى وراء تحقيق السلام ليس كالسعى وراء اشعال الحرب ، وان الساعى وراء السلام لا يجد فى أغلب الأحيان أذنا صاغية ، ولكن بالرغم من ذلك ، فليس واجب أسسمى من السعى وراء تحقيق السلام .

ويعتبر البعض ، أن الحديث عن السلام أو عن قانون يخضع له العالم أو عن نزع السلاح نوع من العبث ، وستظل نظرتهم هذه قائمة حتى يخفف الزعماء السوفييت من حدة موقفهم . وانى لأرجو أن يخففوا ، وعندى أننا نستطيع معاونتهم على تحقيق هذا .

الا أننى أرى أيضا ، أن علينا أفرادا وأمة ، مراجعة موقفنا ..
لأن موقفنا لا يقل أهمية عن موقف السوفيت .. وكل متخرج في هذا
المعهد ، وكل مواطن واع لا يرغب فى الحرب وينشد السلام ، يتعين
عليه أن يتبصر أمر نفسه - بمراجعة موقفه الشخصى من أحداث
الحرب الباردة ومن تحقيق الحرية والسلام هنا فى وطننا .

فأولا .. لنراجع موقفنا من السلام .. فالكثير يعتقدون بعدم
واقعية السلام ، وهذه عقيدة لها ضررها من حيث انها مثبطة ،
ومؤدية بنا الى حتمية الحرب ، والى فناء البشرية ، والى اعتقادنا أننا
فى قبضة قوى تسيرنا ولا قبل لنا باخضاعها لارادتنا .

وليس ما يدعو الى قبول هذا الرأى ، فما دامت مشاكلنا
مشاكل بشرية ، ونحن الذين صنعناها ، ففي مكنتنا كبشر حلها ،
كما أن فى مكنة البشر أن يسموا بقدرهم على النحو الذى يبتغون
فليس من مشكلة تمس قدر البشرية وتعدو قدرة الانسان على
حلها .. لقد تمكن عقل الانسان وروحه من حل مشاكل بدت غير
قابلة للحل .. وفى رأينا أنهما يستطيعان تحقيق ذلك مرة أخرى .

وانى لا أعنى بقولى هذا نظريات السلام العالمى المطلق الدائم
وتوافر طيب الطوية التى يحلم بها بعض الخياليين والمتعصبين
المتزمتين .. ولست بذلك أنكر شأن الآمال والأحلام التى تراودنا
هذا على ألا نجعل منها هدفنا العاجل الوحيد ، ففي ذلك ما يدعو
الى التثبيط والتشكك دون غيرها .

« لابد من قيامنا بأعمال معينة »

وانى لأرجو بدلا من الجرى وراء هذه الآمال والأحلام ، أن
نركز على السلام الأقرب منا لا والأكثر قابلية للتطبيق من حيث
طبيعته ، والذى لا يقوم على ثورة الطبيعة البشرية ثورة مفاجئة بل

على تطور التقاليد والعادات البشرية تدريجيا - على سلسلة من
الاعمال المحددة والاتفاقات ذات الفاعلية التي ترعى صالح جميع
الأطراف المعنية .

وليس من وسيلة واحدة تؤدي بنا في بساطة الى هذا السلام ،
ولا قاعدة شامله سحريه يمكن أن تطبقها دولة أو دولتان . . . اذ
ينبغي أن تتضافر أهم عديدة في خلق السلام غير المفتعل وذلك
بسن تشريعات كثيرة . . . على أن يجيء هذا السلام غير راكد ، حركيا
مؤثرا ، لاساكنة لا أثر له . . . متغيرا تتبدل طبيعته بحيث يتجاوب
مع أهداف كل جيل جديد . . . فالسلام في ذاته ، ليس الا اجراء
يتخذ - سبيلا لحل المشاكل وستظل معه ألوان العراك وتنازع
الصالح حية ، حياتها التي تحياها في محيط الأسر والدول .
والسلام العالمى مثله مثل السلام في أى مجتمع ، لا يفرض على كل
فرد محبة جاره ، ولكنه يتطلب فقط أن يعايش كل منهما الآخر
وأن يحتمله ، وأن يخضعا منازعاتهما لوسيلة من وسائل التسوية
العادلة المحققة للسلام . . . وبلقننا التاريخ ، أن العداوات بين الأمم
شأنها شأن العداوات بين الأفراد لها نهايتها ولن تدوم الى الأبد ،
ومهما بدت لنا علاقات الحب والبغض التي تربطنا بغيرنا ثابتة لا
تتغير ، فلا بد لمد الأيام والأحداث وجزرها من أن تحدث تغيرات -
تثير الدهشة - في العلاقات القائمة بين الأمم وأبناء الجيرة الواحدة .

ومن هنا فلنحتط . . . فلزام أن يكون السلام غير متعذر
التحقيق ، كما يجب ألا تكون الحرب ضرورة لابد منها . فاذا ما
توخينا تحديد هدفنا بصورة واضحة وقريناه من تصورنا ومن
تناولنا الى حد كبير ، لأمكننا أن نعاون البشر أجمعين على ادراك
صورته ، مستلهمين منه الأمل متجهين اليه في عزم ثابت .

الى هذا فلنراجع موقفنا من الاتحاد السوفيتى . . . فانه لما

يثبط من هممتنا ، تصورنا أن الزعماء السوفيت يشاركون الكتاب
الدعاة عندهم نفس الآراء التى يدعون لها .

وانه لما يوهن من عزمننا أيضا أن نقرأ نص بيان يصدر عن
المسؤولين السوفيت يتناول الاستراتيجية الحربية ، وحشوة
ادعاءات لا يقبلها العقل .. تتمثلها فى الادعاء التالى : « تعد دوائر
الاستعماريين الأمريكين العدة لظهار مالدتها من مختلف الأساليب
الجرينة... الى هذا فالواقع يؤكد أن ثمة تهديدا باعلان الاستعماريين
الأمريكيين حربا رادة ضد الاتحاد السوفيتى (وأن) الأهداف
السياسية ...

وأضيف إليها ما يلى نقلا عما نشر : التى يحرص عليها
الاستعماريون الأمريكيون تتركز فى أن تستعبد الدول الأوربية
والدول الرأسمالية الأخرى (و) أن تتسيد العالم عن طريق حرب
عدوانية ..

صدق القدامى « لقد فر الشرير ، اذ لم يتعقبه أحد » وانه لما
يمض النفس ألا تجد مناصا من قراءة هذه البيانات السوفيتية ،
لتتبين منها مدى اتساع الهوة بينهم وبيننا .. وثمة ، هناك جانب
آخر لهذه البيانات ، انها بمثابة انذار لأفراد الشعب الأمريكى
بألا يقعوا فى نفس الفخ الذى وقع فيه السوفيت . ألا يقتصروا
فقط على رؤية وجهة نظر الجانب الآخر الشوهاء الداعية للقنوط ،
ألا يروا فى الحرب ضرورة لا بد منها ، وأمرنا من مستلزمات الحياة
لا محيد عنه ، وأنها وسيلة للتفاهم والاتصال بين الطرفين ، قوامها
تبادل التهديدات .

وليس من حكومة أو تنظيم اجتماعى قد صار به مبلغ انطوائه
على الشر الى درجة تجرد معها أفراد الشعب الذى ينتظمه أيهما من

الفضيلة .. فنحن كأمركيين نرى فى الشيوعية مذهبا منفرا كل النفور ، نظرا لانكاره الحرية الشخصية والكرامة الانسانية على أننا بالرغم من هذا ، لنا أن نحىي الشعب الروسى ، لما قام به من انشاءات عديده - فى ميادين العلم والفضاء ، والتقدم الاقتصادى والصناعى والثقافة ، ولما أظهره من اقدام وشجاعة فى هذه الميادين .

ولست أجد سجية ضمن السجاياء العديدة يشترك فيها شعب دولتى أمريكا وروسيا أقوى من بغضهما المتبادل للحرب .. ونكد نكون .. نحن وروسيا الوحيدين دون سائر الدول العظمى الذين لم يحارب أحدهما الآخر حربا مباشرة .. كما انه ما من أمة فى تاريخ الحروب عانت أكثر مما عاناه الاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية .. فلا أقل من ٢٠ مليون روسى ، فقدوا حياتهم ، كما أحرقت ملايين من المنازل والأسر يتعذر حصرها ، أحرقت أو نهبت وسلبت ، وتحول ثلث أراضى الدولة ويدخل ضمنها ثلثا المراكز الصناعية الى أرض جرداء .. وتعادل هذه الخسائر ما قد ينزل بالجزء من الولايات المتحدة شرق شيكاغو لو حدث أن دمر .

واذا ما قدر لحرب عالمية أن تندلع مرة ثانية ، كائنة ما كانت الصورة التى ستجىء عليها - فمن المحقق أن دولتيننا ستكونان هدفها الأولين .. ويالها من حقيقة واقعة ساخرة !! تلك أن أقوى دولتين من الدول تتعهدهما الإبادة ، بمعنى أن كل ما بيننا وكل ما عاتينا من أجل انشائه سيدمر فى الأربع والعشرين ساعة الأولى . وحتى فى مجال الحرب الباردة التى تنوء بعينها دول عديدة تضم أصدق حلفاء هذه الأمة . فان دولتيننا تتحملان فيها أثقل الأعباء والمخاطر فكلاهما يخصص مبالغ ضخمة للانفاق على التسليح ، ما أحوجنا الى تخفيضها ، حتى يتسنى لنا محاربة الجهل والفقر والمرض .

لقد أحاقت بكتلتينا دائرة الشر والخطر ، تصاحبها ريبة متبادلة بين الجانبين ، ما تكاد تقوم في جانب الا لتتوالد في الجانب الآخر ، وأسلحة مستحدثة تجر الى ابتكارات أخرى مضادة لها .

على أننا ، نستطيع أن نذكر في غير ما اطالة ، أن كلا من الولايات المتحدة وحلفائها والاتحاد السوفيتي وحلفائه ، يتبادلون رغبة عميقة في تحقيق سلام خالص عادل وإيقاف سباق التسلح . وكل الاتفاقيات المعقودة من أجل تحقيق هذه الرغبة ، تخدم صالح الاتحاد السوفيتي بالقدر الذي تخدم به صالحنا ، وحتى مع أشد الدول عداء لنا ، ليس ما يمنعنا من أن نتوقع قبولها وحرصها على مواصلة احترام الالتزامات المنصوص عنها في الاتفاقية احتراماً غير مطلق ، بما لا يمس صوالحها .

وبذا فحقيق بنا ألا نعي عن الخلافات القائمة بين الاتحاد السوفيتي وحلفائه وبيننا والدول المناصرة لنا - كما هو حقيق بنا أن نهتم بصوالحنا المشتركة وبوسائل حل هذه الخلافات . . . وإذا لم يتسن لنا إنهاء خلافاتنا ، فيمكننا على الأقل أن نعمل على جعل العالم في مأمن من الخلاف . . . اذ سينتهي بنا تناولنا للموضوع من أطرافه المختلفة ، الى أن ثمة رباطاً أساسياً يربط بيننا ، ذلك أننا جميعاً نقطن هذا الكوكب الصغير ، ونتنفس جميعاً نفس الهواء ، وأننا جميعاً معنيون بمستقبل أولادنا . وأننا جميعاً نجتمعنا جامعة البشرية .

ثالثاً : فلنراجع موقفنا من الحرب الباردة ، ولنتذكر أننا لسنا بطرفي مناظرة واحدة - يسعى كل طرف الى جمع اكبر عدد من الحجج المؤيدة له .

ولسنا هنا في موقف من يملك فحص الأمور ليقطع فيها برأى،

موزعا اللوم على الآخرين .. فلنأخذ الدنيا كما هي ، وليس كما يجب أن تكون ، لو حدث وتغير تاريخ الثمانى عشرة سنة الأخيرة .

ومن ثم ، فلنشأبر على السعى وراء السلام مؤملين أن تتغير الأمور داخل الكتلة الشيوعية تغيرا يقربنا من الحلول التى تبدو حاليا بعيدة المنال .. وقمين بنا أن ننظم أمورنا بطريقة تنتهى بالشيوعيين الى أن صالحهم فى اقرار سلام لا تشوبه شائبة .. ويأتى فوق كل اعتبار أن نلتزم نحن الدول الذرية – خلال دفاعنا عن مصالحنا الحيوية – بتجنب كل منا المواقف التى تؤدى بخصمه الى أحد أمرين: التراجع المهين أو معاناة أهول حرب ذرية تشن عليه .. ففى سلوك الدول هذا المسلك فى عصر الذرة ، ما يدل على الافلاس السياسى – أو على اجماعها على ارادة واحدة تنشد القضاء على العالم .

ومن أجل تحقيق هذه الغايات ، تحرص أمريكا على ألا تستعين بأسلحتها فى استفزاز الغير ، وأن تعمل جهدها على اخضاع هذه الاسلحة لرقابتها ، وأن توالى تصميمها وصنعها مستهدفة ضد العدوان عنها ، مطلقة الارادة فى استخدامها . فانما قامت قوتنا العسكرية من أجل السلام ، وقد دربت على ضبط النفس ، أما رجال السلك السياسى الأمريكى فتقضى التعليمات الخاصة الموجهة اليهم ، يتجنب الاثارات التى لا محل لها ، والألفاظ المنطوية على معنى عدائى .

وبهذا يمكننا أن نعمل على تهدئة التوتر دون اشاعة التراخى فى نفوس القائمين بحراستنا . وليس بنا من حاجة الى التهديدات نرسلها تأكيدا لاصرارنا على موقفنا ، ولا اللجوء الى التداخل فى موجات الاذاعة الخارجية لاشاعة الاضطراب فى ترددها ، حرصا على المبادئ السائدة بيننا من أن تهن باستماع أفراد الشعب اليها .

التطورات السياسية – ١٤٧

كما أننا لا ننشد فرض نظامنا على أى شعب يرفضه - وإن كنا لا نتوانى - ونحن على ثقة من قدرتنا - عن منافسة أى شعب آخر فى العالم فى العمل من أجل السلام .

ولا يفوتنا فى نفس الوقت العمل على تقوية الأمم المتحدة ، ومعاونتها فى حل مشاكلها المالية وجعلها أداة أكثر فاعلية فى خدمة السلام ، وتطويرها بحيث تتخلص من أوجه النقص فيها وتخدم الأمن العالمى . . . ونستطيع حل المنازعات على أساس القانون ، وضمان أمن الدول كبيرها وصغيرها ، وصياغة وتوفير الشروط التى تستأصل فى ظلها شأفة التسليح .

هذا مع السهر والعمل على صون السلام فى ذلك الجزء من العالم غير الشيوعى ، والذى يضم أمما عديدة - تكن لنا الود - ذلك لأن هذه الأمم تختلف فيما بينها بصدد بعض المسائل ، ومن ثم تنقسم على بعضها انقساما يوهن من وحدة الدول الغربية ، ويتيح للدول الشيوعية فرصة التدخل ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يهدد باندلاع الحرب .

ورغما عما وجهه كلا الجانبين من أوجه النقد واصلنا جهودنا فى غينيا الغربية الجديدة ، والكونغو ، والشرق الأوسط ، والهند ، دون ماوهن أو انقطاع . . . كما حاولنا أيضا أن نضرب مثلا يحتذى غيرنا ، فسعيننا الى حل خلافات - قد تكون صغيرة ولكن لها خطرها - قامت بيننا وبين أقرب الدول المجاورة إلينا : المكسيك وكندا .

وأود وأنا بمعرض الحديث عن الدول الأخرى ، ايضا نقطة معينة ذلك أننا نرتبط بدول عديدة بمحالفات ، مبعثها التقاء مصالحهم ومصالحنا الى حد كبير . . . ومن ذلك أن تعهدنا بالدفاع عن أوروبا الغربية وبرلين الغربية ، ظل قائما لم يضعف ويعتوره

نقص ، ومرد هذا الى وحدة المصالح الحيوية التى جمعتنا معا فلن نتجر الولايات المتحدة أو تعقد أية صفقة مع الاتحاد السوفيتى مستغلة صوالح الأمم والشعوب الأخرى • وليس ذلك لأنهم شركاؤنا ولكن لالتقاء صوالحهم وصوالحنا •

ومهما يكن من أمر ، فان صوالحنا جميعا تلتقى ، ليس فقط فى الدفاع عن حدود الحرية ولكن أيضا فى انتهاج السبل المؤدية بنا الى السلام •

وانا لنأمل - كما يأمل حلفاؤنا - أن نوفق فى اقناع الاتحاد السوفيتى ، بأن يدع - هو أيضا لكل أمة اختيار مستقبلها ، طالما أن هذا الاختيار لا يتقيد بما تختاره الأمم الأخرى •• أن حرص الشيوعيين على فرض نظامهم السياسى والاقتصادى على الآخرين ، لهو السبب الأول للتوتر العالمى المعاصر •• فمما لاشك فيه ، أنه لو استطاعت كل الأمم الكف عن التدخل فى تقرير مصير الآخرين ، لتزايد ضمان السلم واستقراره •

ويتطلب منا هذا مجهودا جديدا نبذله لايجاد قانون عالمى - الأمر الجدير بأن يناقش على مستوى دولى عالمى - كما يتطلب نماء التفاهم بيننا وبين السوفيت ، مما يقتضى تبادل الاتصال والمخالطة •• وأولى الخطوات الواجب اتباعها فى هذا الصدد ، أن نقوم بانشاء الخط التليفونى المقترح ليربط موسكو بواشنطن مباشرة حتى يتسنى لكل من دولتيها تحاشى ماقد يعوق الاتصال المباشر بينهما مما قد يضر بعلاقات كل منهما بالأخرى ، هذا الى تجنب سوء التفاهم بينهما وسوء فهم كل منهما لأعمال الأخرى مما يكثر حدوثه ابان الأزمات •

ولقد عرضنا من قبيل فى جنيف للخطوات الأولى الواجب

اتباعها لقيام اجراءات مراقبة التسليح ، بغرض الحد من سرعة سباق التسليح والخفض من أخطار الحرب العارضة ، ونحن فى موقفنا من مؤتمر نزع السلاح بجنىف نبغى نزع السلاح نزعا عاما شاملا ، مخططا على مراحل تتأتى معها أن تعد التطورات السياسية القائمة فى كل مرحلة من هذه المراحل لأنظمة السلام الجديدة التى ستحل محل الأسلحة ٠٠ ولقد حرصت هذه الحكومة على تتبع موضوع نزع السلاح منذ سنة ٩٢٠ ، شأنها فى ذلك شأن الحكومات الثلاث التى سبقتها والتى عنت بدراسته وسعت لتحقيقه ٠٠ ومهما يكتنف الرؤى من ظلام ، فانا سنتابع هذا الجهد بغية أن تتمكن جميع الأمم ومن بينها أمتنا من أن ترقى بمستوى فهمها لمشاكل نزع السلاح وإمكانيات تحقيقه .

وعندى أن معاهدة تنص على عدم مشروعية التجارب الذرية ، هى ميدان هذه المفاوضات الرئيسى والوحيد ، ففيه يبدو الهدف على مرأى من المتفاوضين - على أنه مما يجب ذكره أننا مازلنا بحاجة الى أن نخطو الخطوة الأولى فى هذا السبيل - وغاية مثل هذه المعاهدة التى تبدو لى قريبة وبعيدة فى نفس الوقت انما هو كبح جماح سباق التسليح اللولبى فى ميدان من أخطر مياديننا ، اذ ستضع هذه المعاهدة الدول الذرية فى وضع يمكنها من أن تعالج خطرا من أفذح الأخطار التى تواجه المرء عام ١٩٦٣ - خطر تزايد الأسلحة الذرية ٠٠ وذلك بفاعلية تعدو فاعلية أساليب معالجتها له من قبل ٠٠ انها ستزيد من أمننا وستحد من قرص الحرب .

ومن المؤكد أن هذا الهدف له من الأهمية ، ما يقتضى دوام سعينا وراء تحقيقه ، غير مستسلمين لاغراء النكوص عنه ولا لاغراء التراجع عن اصرارنا على توفير وسائل وقايتنا ، هذه الوسائل الضرورية والخطيرة الشأن .

وانى لانتهز هذه المناسبة ، لأعلن عن قرارين هامين ، اتخذنا
بهذا الصدد .

أولاً- أن الرئيس خروشوف، ورئيس وزراء بريطانيا مكميلان
وأنا - قد اتفقنا على أن نبدأ محادثات على مستوى عال بعد أمد قصير
فى موسكو بصدد اجراء اتفاق مبدئى بشأن معاهدة شاملة لحظر
التجارب الذرية . وعلينا أن نسير فى طريقنا لتحقيق آمالنا فى جو
من الحذر التقليدى ، غير ناسين أن عليها تقوم آمال الجنس البشرى
أجمع .

ثانياً - أن نبدى فى وضوح تام سلامة طويتنا ، وقداسة
عقائدنا وآرائنا حيال هذا الأمر . وانى لأصرح أن الولايات المتحدة
لئن تقترح اجراء تجارب ذرية فى الفضاء ما دامت الدول الأخرى لن
ترى هذا الرأى . ولئن نكون أول من يرتد عن رأيه ، ولا أعتبر
هذا التصريح بديلا عن معاهدة رسمية ملزمة - بل انى لأرجو أن
يعاون على هذه المعاهدة التى تقضى على نزع السلاح حالة محله وانما
تعمل على تحقيقه .

وأخيرا . . أيها المواطنون ، فلنتدارس موقفنا فى بلدنا تجاه
السلام والحرية . . انى لارى لزاما على مجتمعا أن يقف بروحه
وكفائاته مساندا ومؤيدا جهودنا الخارجية وأن يظهر هذا فى تكريسنا
حياتنا لخدمة قوات السلام فى الخارج بدون مقابل أو فى العمل
بالقوات القومية المقترح انشاؤها فى أمريكا وانى لأرجو أن يحققه
مستقبلا الكثيرون منكم ممن يطلبون العلم الآن .

مدى العلاقة بين السلام والحرية

على أنه أينما كنا ، فلنسائر ركب الحياة ، مؤمنين إيمان الجليل
التقديم ، بأن السلام والحرية يسيران معا ولا غنى لكل منهما عن
الآخر . . . والمشاهد أن السلام فقد أمنه فى كثير من مدننا اليوم ،
وما ذلك الا لأن الحرية لم تعد موفورة كما يجب .

ويقع على عاتق الهيئة التنفيذية على جميع مستويات الحكم -
بالمدين والاحياء والولاية ، والدولة مسئولية توفير الحرية لجميع
المواطنين وصونها بشتى الوسائل الممكنة . كما يقع على عاتق الهيئة
التشريعية على جميع مستوياتها مسئولية تدبير الوسائل المحددة
لسلطة الهيئة الحاكمة والضابطة لها حيثما يعوزها هذا . . أما
المواطنون جميعا فى هذه الدول ، فعليهم احترام حقوق الآخرين
واحترام قانون البلاد .

وكل هذا كبير الاتصال بالسلام . . اذ كما جاء بالكتاب
المقدس « حينما يتوخى المرء فى عمله رضوان الله يصير الله
الجميع - حتى أعداءه - اخوانا مسالمين » . وأخيرا أو ليس من المعترف
به أن السلام يدخل ضمن الحقوق البشرية الاساسية : الحق فى
تنفس الهواء نقيًا كما أوجدته الطبيعة ، وحق الأجيال المقبلة فى أن
تحيا فى عالم سليم .

وما دمنا معنيين بحماية مصالحنا ، فهذا يدعونا لحماية مصالح
البشرية جمعاء . وليس من شك فى أن استئصال شأفة الحرب
والأسلحة ، أمر يتمشى ومصلحنا ومصلح البشرية .

وما من معاهدة ، أيا كان نفعها واحكام صياغتها ، يمكنها أن
توفر الضمان المطلق ضد أخطار المراوغة والخداع . . ولكنها تستطيع
- لو راعت صالح موقعيها - أن توفر ضمانا أكبر وأخطارا أقل مما

يوفره سباق تسلح نشط ، لا يخضع لرقابة ما ، ويتعذر التكهّن
عن نتائجه •

والعالم يعرف أن الولايات المتحدة لن تبدأ بإشعال الحرب ••
اننا لا نرغب في الحرب ولا نتوقعها فالجيل الأمريكي الحالي يجد في
مشاكله الكفاية ، بل وأكثر من الكفاية - مما يقنيه عن الحرب والحقد
وألوان العسف •• ولكننا سنعد أنفسنا حتى لا نقاجأ بالحرب حين
يشعلها الغير •• كما سنتوخى شتى الوسائل لايقافها •• وسنؤدى
ما يجب علينا لبناء عالم السلام حيث يحيا الضعيف آمنا والقوى
عادلا •

ولسنا بعاجزين عن أداء واجبنا ، أو يائسين من التوفيق فيه
•• اننا لنعمل تحدونا الثقة والشجاعة ليس من أجل استراتيجية
الابادة ، بل من أجل استراتيجية السلام •

فهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
الانصراف عن السياسة للمؤلفين	٥
كيندى والمؤتمر :	
بعلم فرنسيس م كارفى	٢٢
فى تطوير الرئاسة وجعلها أكثر تمشيا مع العصر	
خطاب ألقاه المحافظ نلسن فى لجنة الاعمال الحكومية	
بمجلس الشيوخ	٤٤
فى تطوير الرئاسة وجعلها أكثر تمشيا مع العصر	
تقرير مقدم من لجنة الاعمال الحكومية	٥١
ان شعية الرئيس وحدها لا تكفى	
بقلم سدننى هيمن المحرر بمجلة نيويورك تيمز	٥٨
الانتخابات التمهيدية	
بقلم تيودور هويت الصحفى الحائز لجائزة بوليتزر	٦٦
فنية المعركة الانتخابية بين الأصالة والافتعال	
بقلم ف. و. كى (الابن) أستاذ الادارة الحكومية بجامعة	
هارفارد	٨٠

الانتخابات ووسائل الإعلام

بقلم: ستانلي (أستاذ السياسة المساعد)

٦٣ برلستن

هذا الفقر الكامن بيننا ولا نراه

بقلم: ميخائيل هارنجتون - مؤلف كتاب الجانب الآخر

١٠٩ من الصورة الامريكية

التهور المالى

١٢٠ ايزنهاور دويت د

بعض الحرافات الاقتصادية الحديثة

١٢٣ كيندى

رسالة من سجن برمنجهام

١٢٩ بولتر كننج

استراتيجية السلام

خطاب ألقاه الرئيس الراحل جون ف كيندى فى حفل

توزيع الشهادات على المتخرجين بالجامعة الامريكية

١٤٠ بواشنطنجتون



الدار القومية للطباعة والنشر

العدد ٣٨٠



١٩٦٦/٨/٩